



PROVISIONAL

A/41/PV.87
8 December 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والثمانين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الأربعاء ، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٥/٠٠

(بنغلاديش)	السيد شـودري	: <u>الرئيس</u>
(السويد)	السيد فيـرم	: <u>ثم</u>
	(نائب الرئيس)	
(قبرص)	السيد موشوتاس	: <u>ثم</u>
	(نائب الرئيس)	
(موزامبيق)	السيد دوس سانتوس	: <u>ثم</u>
	(نائب الرئيس)	

الحالة في الشرق الاوسط : تقارير الامين العام [٢٧]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠البند ٢٧ من جدول الاعمال

الحالة في الشرق الاوسط : تقارير الامين العام (A/41/453 و Add.1 ، A/41/768)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أودّ أن اقترح أن تغلق قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند في الساعة الخامسة من بعد ظهر اليوم . وإذا لم أسمع أي اعتراض فساعتبر أن الجمعية العامة توافق على ذلك .
تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن أطلب الى الممثلين الذي يودّون الاشتراك في المناقشة أن يضيفوا أسماءهم الى قائمة المتكلمين في أقرب وقت ممكن .

السيد صلاح (الأردن) : تسيطر على النزاع العربي - الإسرائيلي الآن حالة اللاسلم واللاحرب بأقصى صورها . والسبب أن مطالب اسرائيل الحقيقية بعيدة كل البعد عما تفرزه آلتها الدعائية حينما تطالب بالتعايش والتفاهم . فهناك مستويان تتحرك عليهما اسرائيل يكمل أحدهما الآخر ، ولكنهما في النهاية يؤديان الى تكريس حالة اللاسلم واللاحرب هذه ، مثلما كانا السبب في قيامها أصلا .

فعلى المستوى الاول تعمل اسرائيل على نسف فرص السلام محليا ، وإقليميا ، ودوليا . وعلى المستوى الاخر تتظاهر برغبتها في العيش بسلام مع جيرانها . وقد أدى ذلك الى نتائج خطيرة كان أبرزها تشويه حقيقة النزاع العربي - الإسرائيلي ، وذلك بشكل مقصود حتى لا يتسنى للعالم الخارجي إدراك مدى المسؤولية التي تتحملها اسرائيل تجاه غياب السلام بينها وبين جاراتها الدول العربية . وقد بدأ التشويه لحقائق النزاع العربي - الإسرائيلي منذ البداية وشمل جميع الأوجه السياسية والاقتصادية والثقافية والتاريخية ، وحتى الجغرافية . فسياسيا تمّور اسرائيل الشعب الفلسطيني - ضحية العدوان - بأنه هو "المعتدي" والدول العربية التي وقفت الى جانب الفلسطينيين للحيلولة دون الإجهاز عليهم بأنها هي "المعتدية" . وبالمقابل هتت اسرائيل حملاتها العسكرية المختلفة ضد دول عربية مجاورة ، وغير مجاورة ، بحجة "الدفاع عن النفس" . وتدعي اسرائيل أن العرب لا يعترفون بوجودها في الوقت الذي تحاول هي فيه جاهدة القضاء على وجود الشعب الفلسطيني . كما تدعي أن أمنها مهدد باستمرار في الوقت الذي تهدد فيه أمن الدول العربية . وتجري عملية تزوير الحقائق هذه على كافة الامعدة وفي مختلف المجالات . ففي الأراضي المحتلة تقام مستوطنات جديدة تحت ستار توسيع المستوطنات القائمة ، وتصادر الأراضي العربية بحجج قانونية وأمنية واهية ، ويتم ترحيل المدنيين الفلسطينيين والتضييق عليهم تحت ستار التهديد الأمني المزعوم . وحتى تاريخيا تحاول اسرائيل إعادة كتابة التاريخ بشكل مشوّه معتمدة إما أسلوب مدّ الذاكرة الى أبعد ما يكون أو اختصارها الى أقصر ما يكون ، متجاهلة ما بينهما - وهو الحقيقة - وذلك في محاولة لجعل تاريخ فلسطين هو تاريخها فقط . وينطبق ذلك على الجغرافيا ، والاجتماع أيضا . فالشعوب العربية الأصيلة بكياناتها الوطنية وهويتها الثقافية وحدودها الإقليمية ، غير معترف بها وغير معتبرة في نظر اسرائيل . وكذلك فالإسلام بتراثه المجيد ، وحضارته الإنسانية ، وقيمته الدينية والاجتماعية العالمية التي تتسم بالشمول والتسامح والانفتاح تختصر تحت مفة "الاصولية" مثلما يختصر نضال الشعب الفلسطيني تحت مفة الإرهاب . وكما ينظر الى

الحقوق العربية والإسلامية التاريخية في فلسطين ، ولا سيما في القدس الشريف والخليل ، على أنها شيء عابر وطارئ .
 ان هذا التشويه لحقائق النزاع العربي الاسرائيلي لا يقتصر ، وكما ألفت ، على الوضع في الاراضي المحتلة بل يتعداه الى الإطارين الإقليمي والدولي .
 فإقليميا تسمى اسرائيل الى خلق حالة من عدم الاستقرار والتوتر حتى تستطيع فيها استخدام إمكاناتها العسكرية التدميرية وذلك لزعزعة المرتكزات الاصلية والشرعية للنظام الإقليمي العربي القائم . فلقد كان التسامح والانفتاح والتعددية إحدى سمات الحياة في فلسطين وفي المنطقة ، الى أن بادرت اسرائيل الى شحن وتغذية النزعات الطائفية والعرقية في مختلف المناطق في الشرق الاوسط ، وذلك بهدف خلق حالة عامة من التوتر والغوض ليتسنى لها تمزيق المنطقة الى دويلات طائفية مغيرة تكون هي الطائفة الاقوى فيها .

ان مشكلة اسرائيل الاساسية هي انها ترى ان عناصر النظام الإقليمي البشرية والسياسية والاقتصادية والثقافية وحتى الجغرافية القائمة منذ الازل غير شرعية وغير متجانسة مع أيديولوجياتها السياسية العنصرية التوسعية ، ولذلك لا بد من تحطيم هذه العناصر الاصلية . وحتى تهرر محاولة تحطيمها لا بد من تشويه هذه العناصر في البداية . وهذا ما تقوم به اسرائيل : العمل على تشويه ثم تحطيم الكيان العربي بدلا من التعايش معه . وأقول لكم أيها السادة المندوبون : ان النظام الإقليمي العربي قادر - وعلى عكس ما تدعي اسرائيل - ان يتعايش معها إذا كانت معتدلة ومسالمة تقبل بمبدأ التعايش السلمي على أساس الاعتراف المتبادل والوجود المتبادل بينها وبين الشعب العربي الفلسطيني في فلسطين . ولقد عبّرت الدول العربية عن هذه الحقيقة فرادى وجماعة أكثر من مرة . فلقد استقبل الفلسطينيون طلائع المهاجرين اليهود في بداية هذا القرن عندما كان أولئك المهاجرون يتظاهرون بأنهم أتوا مسالمين هاربين من الاضطهاد في أوروبا ، وانهم لا طمع لهم سوى التعايش والعيش بأمن ولام . وهذا ما جسده العرب عام ١٩٨٢ مجتمعين عندما أعلنوا عن رغبتهم في السلام من خلال مبادرة

قمة فاس التي تضمنت مبادرة سلمية شاملة تحدد الاساس الإقليمي والإطار الدولي للتعایش بين اسرائيل والشعب العربي الفلسطيني في فلسطين .

أذكر ذلك لأذكر الجميع بحقيقة جوهرية وهي أن الرغبة في التعایش وإمكانية هذا التعایش متوافرة لدى الجانب العربي* . غير ان اسرائيل لا تريد إلا أن تظهر العرب بمظهر التطرف والرفض ، وهي لا تريد أن تسمع منهم سوى كلمة "لا" ، بعد أن تسببت هي في خلق الرفض العربي نتيجة رفضها هي من قبل لكل منطق عادل ومشرف ومتوازن ، وبشكل خاص رفضها للحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني .

* تولّى الرئاسة نائب الرئيس السيد فيرم (السويد) .

ويقابل الرغبة والإمكانية في التمايش لدى الجانب العربي عدم وجود الرغبة أو الإمكانية في التمايش لدى اسرائيل مع الشعب العربي الفلسطيني . والسبب والبرهان يكمنان في الطريقة التي تعرّف فيها اسرائيل حقوقها وتتصور دورها إقليمياً ودولياً . فإسرائيل تعرّف حقوقها على انها تشمل كل فلسطين ، بما فيسي ذلك حقها في حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الوطنية المشروعة فوق ترابه ، وتصرى أن دورها هو دور بوليس المنطقة . وقد قادها ذلك لأن ترى ان النزاع العربي - الاسرائيلي حول فلسطين هو إما نصر كامل أو هزيمة كاملة لأي من الطرفين . وتستطيعون أيها السادة إدراك خطأ وخطورة هذا التصور . أما خطأ هذا التصور فيبرز من خلال قراءة التاريخ والواقع معاً . فدروس التاريخ تعلمنا انه لا يمكن إبادة شعب واحتلال أرضه مهما كانت قوة المعتدي . فعهد الاستعمار انتهى ، وعضوية منظمنا الحالية أكبر شاهد على هذه الحقيقة . واسرائيل وحدها هي التي تستطيع أن تنقذ نفسها من مصير المستعمرين بأن تقبل التمايش مع الشعب الفلسطيني - وعلى أساس عادل ومشرف ومتساو - في فلسطين . أما الواقع فاعتقد انه أفصح مما لو أردت سرده لكم رغم محاولة اسرائيل تشويبه . فهناك حوالي ثلاثة ملايين فلسطيني يعيش منهم مليونان في حالة لجوء بيورشها الآباء لابنائهم ، ويعيش البقية في الشتات في مختلف أنحاء العالم . بينما هناك مليوناً فلسطيني تحت سيطرة اسرائيل يعيش قسم منهم في حالة من الخوف والاضطراب والاضطهاد المستمر ، وقسم آخر مواطنين اسرائيليين من الدرجة الثالثة ، وحول اسرائيل تعيش الدول العربية في حالة توتر مستمر ، أدت الى خمس حروب عربية اسرائيلية حتى الآن .

أما تطور النظرة الاسرائيلية الى النزاع العربي الإسرائيلي كنصر كامل أو هزيمة كاملة لأحد الفريقين ، فتكمن في المعاني السياسية والاخلاقية التي تترتب على مثل هذه النظرة . فسياسياً ، يعني هذا التوجه دعوة مستمرة للعنف والنزاع والمعاناة لأجيال مقبلة ، كما تعني هذه السيادة هدر الجهود والطاقات التي يمكن توجيهها للبناء والتنمية . أما خطورته الاخلاقية فهي ما يكمن فيه من دعوة مستمرة الى الإبادة وممارستها من قبل اسرائيل ضد الطرف الآخر .

وهنا أود أن أكرر ما قلته قبل قليل وهو أن التكوين الفكري والسياسي والثقافي للنظام الإقليمي العربي لا يقبل في جوهره مبدأ الإبادة . ولذلك فإن إدعاء إسرائيل برغبة العربي في إبادتها غير صحيح ، وممارستها للتخلص من الفلسطينيين وإلغاء دورهم السياسي وإنكار حقوقهم الإقليمية في فلسطين أمر لا يمكن قبوله عربياً تحت أي ظرف من الظروف .

ولذلك فالعرب يرفضون فقط الواقع الذي تمارسه إسرائيل والمتمثل في العمل على إنهاء الشعب الفلسطيني ، مثلما يرفضون الاسطورة التي تروجها إسرائيل وهي رغبة العرب بإبادتها .

هذا هو الرفض العربي إن شئتم أن تعرفوه ، فهو رفض لمنطق الإبادة مهما كان مصدرها و ضد أي طرف . لكن إسرائيل تعمل على تشويبه وذلك للإمعان في مخططاتها التوسعية المدمرة . وتستطيعون تقدير الموقف العربي هذا الذي هو كما ترون مشروع من الناحية الاخلاقية ويمكن من الناحية السياسية . فهذا الموقف ينقذ ليس الشعب الفلسطيني فقط ، بل وإسرائيل نفسها من مغبة الاستمرار في سياستها العدوانية تجاه الفلسطينيين . كما أن مثل هذا الموقف من جانب العرب يساعد على إعفاء المجتمع الدولي من مسؤولية مواجهة إسرائيل المعتدية مباشرة حيث يقف العرب في مواجهة المخططات الاسرائيلية يواجهون العدوان الاسرائيلي نيابة عن القوى الحرة المحبسة للسلام أينما وجدت حتى في إسرائيل نفسها . ويعني هذا الموقف المشروع من جانب العرب الاسرة الدولية أيضا من عقدة الذنب فيما لو اضطر العالم الى التفاوض عن ممارسات إسرائيل غير المسؤولة والخطيرة هذه حتى تحت ضغط من الظرفية أو المصلحة أو بسبب العجز عن مجابهة هذه الدولة المتطرفة المدعومة من الخارج .

إنهاء ذلك فإن مفتاح قبول العرب لإسرائيل هو بيد إسرائيل نفسها وليس بيد العرب . ان هذا المفتاح هو الشعب الفلسطيني . فإذا ما اعترفت إسرائيل بهذا الشعب وبحقوقه الوطنية على أساس الشرعية الدولية والاعتراف المتبادل بالوجود بين الطرفين أمكن لإسرائيل أن تطالب بالقبول العربي لها . أما إذا ما قررت إسرائيل التفريط بهذا المفتاح فالأمر متروك لها ، ولكن عليها أن تعرف أنها أضاعت ، وللأبد ، فرصة تعايشها مع العرب بسلام وأمن متبادلين .

ان محاولة تشويه حقيقة النزاع العربي - الاسرائيلي لا تقتصر على الممارسات
الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني ، بل تتعداها الى الإطار الإقليمي الأوسع كما قلت ،
فسياساتها تجاه الدول العربية هي امتداد وتكملة لسياساتها تجاه الفلسطينيين . فهي
تدعي أن الدول العربية تسعى الى تدميرها ، في الوقت الذي تعمل فيه مع قوى إقليمية
ودولية لتمزيق النظام الإقليمي العربي . وباختصار تتلخص سياسة اسرائيل تجاه الدول
العربية بالعمل على خلق وتعميق التناقضات وافتعال الازمات وذلك لإرباك الدول
العربية وإبقائها في حالة من عدم الاستقرار ، حتى يسهل على اسرائيل تنفيذ مخططاتها
نحو إعادة رسم خارطة المنطقة الاستراتيجية من جديد . ووسيلتها في ذلك هي العمليات
العسكرية المكشوفة وغير المكشوفة ، واستخدام القوة المسلحة بشكل مفرط . فإسرائيل
ترى أن على العرب أن يختاروا بين القبول بالأمر الواقع أو استخدام القوة العسكرية
ضدهم .

إن إسرائيل ترى أن الحل الوحيد لمشاكلها هو استخدام القوة . وبما أن هذه المشاكل ناجمة عن عدوانها وتوسعها ، فالقوة العسكرية هي الوسيلة الأسهل بالنسبة لها وذلك لأنها أقل تكلفة عليها . ولذلك ليس بمستغرب أن تكسب الأصناف المختلفة من ضروب القوة سواء على شكل أسلحة تقليدية أو نووية ، لاستخدامها في شن العمليات الشاملة واحتلال الأراضي العربية ، أو عمليات الإغارة ، والانتقام ، والضربات المفاجئة ، والحرب الوقائية أو التهديد ، ومحاولة الابتزاز وغير ذلك من صنوف استخدام القوة العسكرية في علاقاتها مع جيرانها . وقد أدى اعتماد إسرائيل بشكل كامل على القوة وكخيار أولي ووحيد إلى عدم التقدم نحو الحل السياسي العادل والدايم والمشرف . فإسرائيل لا تقدم - وهي تطالب بالمفاوضات المباشرة - غير خيار الاستسلام لمطالبها أو مواجهة الضربات العسكرية . وهذا هو سبب استمرار الاضطراب والعنف والمعاناة التي تسيطر على الوضع في الشرق الأوسط ، وهو ما وصفه الأمين العام بشكل دقيق في تقريره حول هذا الموضوع .

لكن إذا كان هنالك من أثر مفيد لاستخدام إسرائيل المفرط للقوة في علاقاتها مع الدول العربية والفلسطينيين ، فهو إمكانية استدلال المراقب المحايد على حقيقة الأهداف الإسرائيلية عن طريق تحليل هذا السلوك الثابت في موقف إسرائيل تجاه العرب . فالقوة كما هو معروف في قاموس العلاقات الدولية أداة للسياسة الخارجية ، وهي تخضع في اقتنائها وممارستها إلى قوانين وضعتها الشعوب المتحضرة ويقتصر دورها على الدفاع المشروع عن النفس وعن المصالح الحيوية للدول . غير أننا نجد بالنسبة إلى إسرائيل أن السياسة الخارجية أداة بيد القوة العسكرية الإسرائيلية . فسياسة إسرائيل الخارجية هي جزء من حملاتها العسكرية وترساناتها وخططها التوسعية . ولذلك لا نجد في حقيقة الأمر سياسة خارجية لإسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني وتجاه الدول العربية خارج منطقتي التهجير ، والضم ، والتدمير ، والتوسع ، والاستيلاء على المرافق الاستراتيجية ، وتشجيع الحروب الإقليمية . وهذه كما هو واضح هي مفاهيم عسكرية لا سياسة خارجية . فحتى حروب الآخرين الإقليمية تستغلها إسرائيل من أجل تكريس

مفهومها التوسعي المستند الى القوة فقط . ولذلك لا نجد فرمة للسلام طالما أن أحد الأطراف لا يوجد لديه سياسة خارجية للسلام .

إنها حقيقة التفكير الاسرائيلي حيث ينظر قادتتها الى جميع القضايا من منظور امني أو عسكري فقط ، سواء كانت تتمثل بعودة اللاجئين الفلسطينيين الى بيوتهم أو حتى مشاريع التنمية في الدول العربية . ولست بحاجة الى تفصيل أومع لمفهوم اسرائيل لسياستها الامنية ، وبشكل خاص عدم التفريق بين السلام والحرب . فحتى حالة اللاسلم واللاحرب في المنظار الاسرائيلي هي "حرب في المهد" كما وصفها الجنرال رابين ، وزير الدفاع الاسرائيلي الحالي أو هي "العمليات العسكرية في وقت السلام" كما سماها ملفه الجنرال دايان . ولهذا نرى أسباب استمرار حالة الحرب وانعدام السلام في الشرق الاوسط ناتجة عن عدم وجود فرق لدى اسرائيل بين الحرب والسلام .

هذا هو جوهر النزاع العربي - الاسرائيلي ، انكار اسرائيل للشعب العربي الفلسطيني والعمل على انهاءه مع الادعاء بالعكس ، وانعدام السيادة وعدم التفريق بين السلام والحرب ، وتكديس ترسانة خيالية من الاسلحة التقليدية والنووية ، والنظر الى النزاع كنزاع وجود تكون نتيجته إما خسارة كاملة أو نصرًا كاملاً لأحد الطرفين ، ثم تشويه الحقائق وخلق النتيجة بالسبب ضمن مخطط متكامل ينظر فيه الى المشكلة الفلسطينية كمجرد مشكلة سكانية ، والى العرب كدعاة ارهاب ، أو وكلاء "للاولوية الامامية" ، والعالم مجرد حلفاء لاسرائيل أو اعداء لها ، ولا وجود لرأي عالمي أو صوت مستقل للخمير الانساني يقف مع الحق ضد العدوان .

غير أننا في الأردن ، وضمن هذا الوضع المشير للتشاؤم والمنيذ بالانحطاط ، حاولنا جهدنا لطرح النزاع العربي - الاسرائيلي بشكله العقلاني الموضوعي على أساس التعايش والاعتدال والتفاهم . وقد حاولنا باستمرار التأكيد على أن هناك فرقاً بين السلام والحرب ، وأن شعار السلام أعظم من مكتسبات الحرب حتى لاسرائيل نفسها . وكرّمنا لهذه الغاية جهدنا بالكامل وجعلناه جوهر سياستنا الخارجية ، فعلى العكس من

اسرائيل ، اقمنا سياستنا هذه على اساس السلام المشرف العادل ، وليس السلام بسلي
ثمن . وحتى مؤسساتنا وهيكلها الاساسية حاولنا تأسيسها على اسي يمكننا ان نخدم
اهداف السلام والاعتدال والتفاهم . فطرحنا المبادرات السلمية وعملنا مع كافة الاطراف
المحبة للسلام والمعنية من اجل بلورة تصور سياسي واضح للتسوية السلمية وايجاد
الالية العملية لتنفيذها . فطرحنا آلية اقليمية بالاشتراك مع منظمة التحرير
ال فلسطينية لكنها لم تصل الى نهايتها المرجوة ولاسباب معروفة . وعندما تعطلت هذه
الالية التي كان يراد بها التغلب على المعوقات التمثيلية لبعض الفرقاء ، عدنا
للتاكيد على اهمية الالية الدولية المتمثلة بعقد المؤتمر الدولي حول الشرق الاوسط
على اساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٢) بهدف انجاز تسوية شاملة وعادلة
ودائمة تضمن السلام والامن للجميع ، بما في ذلك الشعب العربي الفلسطيني واسرائيل
بالاضافة الى الدول العربية الاخرى .

وإذا كانت الآلية الإقليمية غير ممكنة فلا يبقى سوى أن نترك للآلية الدولية أن تأخذ دورها . ولا أجد هيئة دولية مؤهلة أكثر من مجلس الأمن ، بما في ذلك أعضاؤه الدائمون ، الذين يتحملون مسؤولية خاصة تجاه صيانة الأمن والسلم الدوليين . وهذا ما قدمناه بالتعاون مع الدول المحبة للسلام والمؤيدة للتفاهم والاستقرار والتعاون الدولي ، والتي نأمل أن يلقى الاستجابة المطلوبة من الجميع .

السيد الشنفرى (عمان) : في الوقت الذي انتهت فيه الجمعية العامة صباح اليوم من المناقشة العامة لقضية فلسطين باعتبارها جوهر الصراع في الشرق الأوسط ، واعتماد اللجنة السياسية الخاصة في الأسبوع الماضي سبعة قرارات هامة تدين الممارسات الاسرائيلية غير الانسانية ضد السكان العرب ، أصحاب الارض والقضية ، في فلسطين والاراضي العربية المحتلة الاخرى ، كما تم قبل ذلك في نفس اللجنة اعتماد أحد عشر قرارا متعلقة بأنشطة وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين "الانروا" ، ومعروض الآن على الجمعية العامة مباشرة أربعة قرارات عن قضية فلسطين ، وثلاثة قرارات عن الوضع في الشرق الأوسط تتعلق بالقصص الشريف والجولان والضفة الغربية والقطاع ومسألة أهمية انعقاد المؤتمر الدولي للسلام والبدء بتكوين لجنة تحضيرية له .

فإن مثل هذا الوضع يتكرر سنويا منذ بدء نشأة الأمم المتحدة وقيام كيان اسرائيل الغريب فوق أرض فلسطين وانتشار هذا الوباء الفتاك بعد نكسة ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧ في المزيد من الاراضي العربية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان السورية ، وبعد الحرب الاهلية المؤسفة والتدخل العسكري الاسرائيلي باحتلال اراض جديدة في لبنان .

ومعنى كل ذلك ، أننا نستمد في كل من دورات الجمعية العامة العادية أكثر من ٢٥ قرارا دوليا الى جانب العديد من القرارات الهامة الصادرة عن مجلس الأمن ، تدين كلها الممارسات الاسرائيلية وعدم شرعية الاحتلال وتطالب بعودة الحقوق لأصحابها الشرعيين وقيام المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة بالدور المطلوب منه انسانيًا ، وبموجب بنود الميثاق لإحلال السلام الدائم والعادل والمشرق في منطقة الشرق الأوسط خدمة وتجسيدا للأمن والسلم الدوليين في العالم ، وبالرغم من كل ذلك فإن اسرائيل

لا زالت ترفض بكل مفاة الامتثال للارادة الدولية ، وتحمى جاهدة لان تعكس مواقفها السلبية على دول عظمى تتحمل مسؤولية خاصة بموجب عضويتها الدائمة في مجلس الامن ، التي تحتم عليها ان تمتثل لقراراته وقرارات الجمعية العامة التي كانت نفسها طرفا في الموافقة الاجماعية عليها ابتداء بقرار التقسيم رقم ١٨١ (د - ٢) لعام ١٩٤٧ وكافة قرارات الجمعية العامة الاخرى ذات الصلة وقرارات مجلس الامن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٣٨ (١٩٧٢) وكافة قراراته الاخرى ذات الصلة .

وباطلاعنا على فحوى تقرير الامين العام المؤرخين في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٦ و ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ اللذين ذكر فيهما ، من جملة أمور اخرى :

"ان العقبات التي حالت دون عقد مؤتمر السلام الدولي الممنى بالشرق الاوسط على النحو الذي دعت اليه الجمعية العامة ما زالت قائمة ."
(A/41/768 ، الفقرة ٢١)

والان لماذا تبقى هذه العقبات قائمة ومن المسؤول عن وضع المراقيل امام جهود السلام ؟ والجواب ان العرب جميعا ينادون بالسلام واسرائيل هي الرافض الاكبر للسلام ، فهل من رادع يكبح جماحها ؟ إننا نعتقد صراحة كما سبق ان أكد من على نفس هذه المنصة المفطور له صاحب السمو السيد طارق بن تيمور آل سعيد ، رئيس وزراء سلطنة عمان السابق ، يوم ٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧١ امام الدورة الحادية والعشرين للجمعية العامة :

"لقد كنا نتابع دائما وعن كثب القضايا المطروحة امام الجمعية العامة لمناقشتها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها ، ولاحظنا انه كثيرا ما كانت تتضاءل فعالية الامم المتحدة وتتهزم اهدافها بسبب رفض بعض الاعضاء للنتائج التي توصلت اليها والإذعان لمقرراتها ، وهنا تكمن اكبر الاخطار على هذه المنظمة وفائدتها . إننا نؤمن ايمانا قويا بأنه لا يجب لاية دولة ان تتحدى ارادة الامم المتحدة او ان تمتلك اية دولة حق نقض قراراتها" .

واضاف :

"إننا دولة عربية ، نقف متضامنين مع اخواننا في البحث عن العدالة للقضايا العربية ، لاسيما المسألة الفلسطينية ، ويحدونا الأمل المخلص بأن الظلم المخجل الواقع على الشعب الفلسطيني لن يبقى مقوّمًا لاجل الأمم المتحدة" .

إن هذا هو موقف عمان المستمر وسوف يبقى كذلك حسب التوجيهات السامية لراعسي النهضة المباركة في السلطنة منذ فجر يوم ٢٢ تموز/يوليه ١٩٧٠ حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم حفظه الله .

السيد بدوي (مصر) : السيد الرئيس ، لا يمكن أن يكون هناك حديث جاد حول الموقف في الشرق الأوسط ، دون أن يصب ذلك التركيز بالبحث على مناقشة القضية الفلسطينية ، فهي محور النزاع في الشرق الأوسط ، وجوهره . وبحلها ، فإن الكثير من المسائل التي تۇرق الشرق الأوسط اليوم ستجد الحلول المناسبة لها هي الأخرى . ومن هنا لم يكن من الغريب أن تقرر الجمعية العامة في تقييمها لفكرة عقد مؤتمر دولي للتسوية في المنطقة ، دراسة هذا الأمر تحت بند "قضية فلسطين" الذي انتهينا منه صباح اليوم .

لا شك لدينا أن الأمن والسلم الدوليين وضع عام يتأثر في شموليته أو مجملته بما يحدث في أي من جزئياته . ومن هنا كانت رؤية مصر دائما ارتباط المسائل المتعلقة بالأمن الأوروبي بالأوضاع في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وكذلك بالموقف في الشرق الأوسط .

وبلادي على اقتناع أيضا أن جهود تحقيق السلام في أوروبا يجب ألا تتوقف أو تقتصر على الشواطئ الشمالية للبحر الأبيض المتوسط ، ولكنها ينبغي أن تمتد لتشمل كل حوض هذا البحر الحيوي بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط التي تطل مباشرة عليه .

من هنا ، أيضا ، كان أمل مصر من ناحية ، وسعيها من ناحية أخرى ، أن يقتصر التقدم نحو الأمن والسلام في أوروبا بتحريك مواز ومناسب على طريق السلام في الشرق الأوسط . إلا أن ذلك ، وللأسف الشديد ، لم يتحقق حتى الآن رغم كل الجهود والمساعدات . بل إن المتابعة الدقيقة للوضع في هذا الاقليم التاريخي ذي الأهمية الخاصة ، لا تكشف فقط عن تجمد في جهود التسوية الفلسطينية ، ولكنها توضح أيضا التدهور المستمر في الموقف بما لذلك من انعكاساته على الأمن والسلم الدوليين .

لقد وضع الأمين العام في تقريره الأخير حول الحالة في الشرق الأوسط أصبعه على الأخطار الحقيقية التي تواجه المجتمع الدولي ، حيث قال :

"ستظل الحالة غير مستقرة طالما لم تتحقق هذه التسوية . وهناك خطر شديد ان تقع مرة اخرى اعمال عداوية كبيرة في المنطقة ، كما حدث مرات عديدة في الماضي اذا سمح باستمرار الجمود الحالي في عملية السلم . وفي هذا الصدد تجدر الاشارة الى ان الحرب المصرية الاسرائيلية في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٣ اوشكت ان تؤدي الى مواجهة مباشرة بين الدولتين النوويتين الكبريين".

(A/41/768 ، ص ١٤)

إن التدهور الذي نعنيه ، والذي نعي أسبابه أيضا ، لا يؤثر فقط على شعوب ودول الشرق الأوسط ، ولكنه يهدد الاستقرار العام لكل شواطئ البحر الأبيض المتوسط . ولقد شهدت الفترة الأخيرة تطورات متعقدة لاستخدام العنف أو التهديد به ورأينا سابقا - هو في رأينا طبيعي في هذه الظروف - نحو المزيد من التسلح لتحقيق التكافؤ في القوى وردع الخصم عن العدوان ووجدنا قوى كبرى تشتبك بأخرى اقليمية ، وتهديدات من هنا وهناك ، وأخيرا ظاهرة خطيرة يعاني منها الجميع ، وخطت بين ما هو نضال مشروع لتحقيق أمانى الشعوب ، وأعمال العنف الأعمى الأخرى التي يمارسها البعض هنا وهناك ، وبما يهدد ، مثلما قال رئيس جمهورية بلادي ، "كل ما أنجزه المجتمع الدولي والحضارة الانسانية على مر العصور ، وتتناقض مع المبادئ والتعاليم المادرة في كل الرسالات السماوية والشرائع الالهية" .

ينادي الجميع بضرورة السلام ، ويؤكدون على أهمية التسوية الشاملة والعادلة والنهائية ، كمفتاح مباشر نحو الاستقرار في الشرق الأوسط ، وإتاحة الفرصة لكل شعوبه لتحقيق التقدم والتنمية . وتسمى مصر منذ سنوات طويلة للوصول الى هذا الهدف ، إلا أنها تعلم كذلك أن هذا السلام الشامل لكي يتحقق ينبغي أن يقوم على عنصرين أساسيين لا سبيل للهروب منهما ، وهما : أولا ، أنه لا تسوية شاملة مع سياسة التوسع واقامة المستوطنات أو استمرار احتلال أراضي الاطراف العربية المجاورة لاسرائيل ؛ ثانيا ، أنه لا تسوية شاملة مع غياب احترام حق جميع الشعوب والدول في الأمن والسلام وحسن الجوار القائم على علاقات متكافئة .

ولقد انطلقت مصر في مفهومها للتسوية ، ومفاوضاتها مع الطرف الاسرائيلي ، من هذين العنصرين وكان لها نجاحها وتجربتها أيضا . وهي تجربة أثمرت اتفاق سلام ناممل ان تأتي على شاكلته في المرحلة التالية اتفاقات السلام القادمة الاخرى مع بقية اطراف النزاع في إطار التسوية الشاملة التي تتيح للشعب الفلسطيني حقه الثابت في تقرير المصير .

إن مصر تنتظر أن تقوم كل أطراف النزاع ، وكذلك القوى المعنية الاخرى ، في إطار تحركاتها الجادة والصادقة من أجل السلام ، بإجراء أسس متينة للتسوية . ولا شك أن العناصر التالية ، هي نقاط وعلامات هامة على هذا الطريق :

أولا ، أهمية حسم المجتمع الاسرائيلي حسما نهائيا لاختياره في السلام القائم على غير التوسع أو الدعاوى التاريخية أو الدينية . ولا شك أن هذا الحسم في الاختيار سينهي الجدل حول تلك القضايا الجانبية المشاركة على المسرح الاسرائيلي والتي تعقد جهود التسوية . إن الرؤية الشاقبة للاوضاع ينبغي أن تكون هي المنظار الذي ترى به قيادات اسرائيل تطورات المستقبل ، وان السلام وحسن الجوار يستلزمان التكافؤ في الحقوق والالتزامات .

ثانيا ، أهمية حسم الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية لموقفهما من الاتفاق الاردني الفلسطيني وذلك بالعودة للالتزام كلية ببنود هذا الاتفاق . إن هذا الموقف يتطلب حسما عربيا يعلن بقوة وشجاعة تأييد ما يتفق عليه الطرفان العربيان المعنيان بشكل مباشر بالتسوية الفلسطينية .

ثالثا ، أهمية حسم مسألة تعاون القوتين العظميين في تسوية القضية الفلسطينية والحالة في الشرق الاوسط ، خاصة أننا على اقتناع بأنه في غياب هذا التعاون سيمعب القيام بتحريك فعال يقود الى التسوية .

من هنا ينبغي تأييد مصر لكل الجهود الهادفة الى التوصل الى اتفاقات تؤدي الى تحسن علاقاتهما الثنائية وما لذلك من انعكاساته على الوضع الدولي بشكل عام ، وتسوية المشاكل الاقليمية وبؤر التوتر والتهديد للامن والسلام الدوليين بصفة خاصة .

نعود الى القول بأن الجميع يتحدث عن السلام . ويراه البعض يأتي عن طريق عقد مؤتمر تحضره كل الاطراف المعنية . ويتحدث آخرون ، ومنهم الطرف الاسرائيلي ، عن ضرورة المحادثات المباشرة . ونحن في الحقيقة لا نرى تناقضا بالضرورة بين وجهات النظر هذه . وان ما نراه هو إما فقدان الإرادة المادقة للتحرك نحو تسوية نهائية تعطي لكل صاحب حق حقه ، أو استغلالا للقضايا الاجرائية والشكلية لتحقيق أهداف بعيدة تماما عن معنى السلام الذي نتحرك اليه .

إن المؤتمر الدولي للتسوية ، الذي نسعى لانعقاده ، والذي أجمع المجتمع الدولي عليه سبيلا نحو السلام ، وكذلك المفاوضات المباشرة ، هما في الحقيقة وجهان لعملة واحدة . إذ أننا لا نتصور أو نتوقع أن الأطراف المشاركة في المؤتمر ستجتمع في غير قاعة واحدة ، حول مائدة واحدة ، لبحث المسائل التي تفصل فيما بينهما . كما أننا ، من ناحية أخرى ، لا نرى عائقا أو صعوبة في أن يقرر طرفان أو أكثر ، من بين هذه الأطراف المشاركة ، عقد اجتماع أو سلسلة من الاجتماعات ، في إطار المؤتمر ، لبحث مسألة تخصهما بشكل مباشر للتوصل الى اتفاق حولها وبما يصيب بالنجاح أو الدعم لمسار المؤتمر .

إن مصر في مساعيها للإعداد لانعقاد هذا المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تمكنت من تدليل بعض الصعوبات التي تقوم في طريق هذا الجهد ، وحيث عبّر رئيس وزراء إسرائيل السابق في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ عن قبوله لفكرة عقد المؤتمر الدولي ، كما أبدى مرونة بالنسبة لمتطلبات عقد المؤتمر والإعداد له . إن مصر تطالب بمواصلة الحوار من حيث توقف ، وأن يتم البناء على التقدم الذي تحقق حتى الآن .

إن البدء بخطوة أولية على طريق التمهيد والتحضير لانعقاد المؤتمر الدولي هو أمر يستحوز على تشجيع بلادي . ومن هنا كان تأييدها لفكرة تشكيل لجنة تحضيرية يشارك فيها الاعضاء دائمو العضوية في مجلس الأمن ، يخون من بين مهامها بحث المسائل المتعلقة بالأطراف المشاركة في المؤتمر ، وشكل التمثيل ، والإطار القانوني ، أو ما يمكن الإضافة اليه ، الذي سيقوم عليه هذا المؤتمر .

إن المؤتمر الدولي للتسوية ، في سعيه لتحقيق حل نهائي وعادل للقضية الفلسطينية في كل عناصرها ، وتحقيق السلام الشامل بين دول الشرق الأوسط ، سيؤدي أيضا الى إنهاء الوضع المحزن والمأساوي في لبنان ، ذلك البلد العربي الشقيق الذي يجب الحفاظ على وحدة أراضيه وسيادته الكاملة عليها ، وانسحاب كل القوات الاجنبية منه .

إن المؤتمر الدولي للشرق الأوسط سيكون أيضا من مهامه التأكيد على إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة منزوعة السلاح النووي ، وان تكون التزامات كل دولة ،

وأطراف الاتفاق الأخرى ، عدم السماح بتواجد أي سلاح نووي في أراضي هذا الاقليم ، وانضمام اسرائيل الى اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية . وإن اتفاقات تحديد معدلات التسليح التقليدي الأخرى ، التي سيتم التوصل إليها في مراحل أخرى للمؤتمر الدولي ، ينبغي الا تقتصر على الدول والأطراف المنغمسة حالياً في النزاع العربي الإسرائيلي ، ولكن ان تشمل بشكل أو آخر الدول المجاورة والمحيطة بهذا الاقليم . وتعلم بلادي أن الكثير من قوى التطرف يهملها الا يتحرك الشرق الاوسط نحو الهدوء والتسوية ومن ثم فهي تسرع ، فور ظهور ملامح للحركة الجادة ، بتوجيه ضرباتها لاحباط جهد السلام أو بتحويل الانظار من المشكلة الرئيسية الى نزاعات إقليمية أخرى . ومن هنا فإن مصر تؤكد أهمية تصدي المجتمع الدولي ، وجميع القوى القادرة والمخلصة للسلام ، لكل هذه المناورات والاعمال التي تهدد بإعاقة هذا المسعى . وسوف تمضي مصر في الحوار مع كل الأطراف المعنية ، آملة أن تتحقق ، في نهاية المطاف ، الاهداف التي تصبو شعوب الشرق الاوسط اليها ، وهي العدل والتقدم والتنمية .

السيد أبو الحسن (الكويت) : السيد الرئيس ، إن بند الشرق الاوسط الذي جئنا لنناقشه اليوم يعد من أكبر المعضلات التي تشكل كاهل كل من يبالي بالسلام والامن الدوليين وبحقوق الشعوب المقدمة ، ومستقبل البشرية . إن منطقة الشرق الاوسط تعتبر ، وعلى مر العصور ، مركزاً حضارياً ومحوراً استراتيجياً هاما لكثير من حركات التمازج والتفاعل العالمية .

وبعد أن تمكنت دول المنطقة من التخلص من ربقة الافكالم المختلفة للاستعمار الذي خيم على شعوبها ، تركز الجهد الاستعماري ، واحتشدت طاقاته في زرع قاعدة مركزية في قلب منطقة الشرق الاوسط ، وهي أرض فلسطين العربية . وضربت بذلك القوى الصانعة لتلك القاعدة التاريخ والحقوق والقيم والمبادئ الدولية عرض الحائط عندما زرعت كيانا مطمئناً ، وهو اسرائيل ، وفرضت وجوده وطبيعته العدوانية على شعوب منطقة يعلم الكل مدى تجانسها وارتباطها العضوي المتكامل الأوجه منذ فجر التاريخ .

إن ذلك الكيان الممطع ، ونتيجة لعقيده القائمة على العنصرية والتوسّع ، بدأ ومنذ زرعه في منطقتنا بشن عدوانه على الشعوب العربية ، وإمعانه في سلب الأرض والحقوق الفلسطينية وانتهاجه للسياسات التوسعية ، مما اعتبر مصدرا دائما للتوتر وانعدام الأمن على الصعيد الدولي ، وسببا مباشرا في الخسائر والمعاناة التي ترهق شعوب المنطقة .

ولم تختف اسرائيل بممارسة عدوانها ونهجها التوسعي على الدول العربية المجاورة لها ، من خلال استمرار احتلالها للضفة الغربية والقدس الشريف وقطاع غزة ، ومن خلال ضمها غير القانوني لمرتفعات الجولان العربية السورية ، ومحاولاتها لطمس هوية وهضبة مكانها العرب ، ومن خلال غزوها للبنان في عام ١٩٨٢ ، واستمرار القوات الصهيونية في احتلال جزء من الجنوب اللبناني حتى الآن ، بل راحت ، رغم كل ذلك ، تمد ذراعها الى دول عربية أخرى مثل العراق وتونس ، وبرهنت بذلك على ان النظام الاسرائيلي مستعد في سبيل تحقيق أغراضه أن يدوس بالاقدم قواعد القانون الدولي ، والمبادئ التي تقوم على أساسها منظماتنا .

إن سياسة العنف ، والمغامرات الاسرائيلية لم تعد تعرف حدودا جغرافية ولا كوابت تاريخية ، إن هذه الاعمال كلها تأتي لتعكس استراتيجية المغامرة والإرهاب التي تقوم عليها السياسة الصهيونية والتي تهدف الى تصفية جميع أنواع المقاومة العربية والفلسطينية وبسط سيطرة اسرائيل على المنطقة بأسرها .

إن منظماتنا الدولية التي قامت على مجموعة من المبادئ السامية وجعلت من تحرير الشعوب المستعمرة والمقهورة والمسلوبّة من حقوقها الأساسية ، بما فيها حق تقرير المصير ، هدفا رئيسيا لها لا يجب أن يقف أعضاؤها مكتوفي الأيدي ومحصورين في الإدانات أمام الانتهاكات الاسرائيلية المستمرة والاجراءات الجارية على قدم وساق بمرأى ومسمع من العالم كله لتغيير الطابع المادي والتكوين الديموغرافي للأراضي العربية المحتلة ، وهو ما يشكل انتهاكا صارخا لاتفاقيات جنيف وميثاق القرارات الدولية والشواهد الأساسية في القوانين والاعراف الدولية .

تؤمن الكويت بأن أية مساعدة تقدم من أي عضو في هذه المنظمة الدولية السـ كيان عنصري عدواني توسعي كاسرائيل لـ هي بمخاطبة إقرار بالاحتلال ومساعدة على قهر الشعوب المستضعفة والمفلوبة على أمرها ، مما ينطوي في الحقيقة على تناقض فعلي ومباشر مع أبسط المبادئ التي يلتزم بها كل بلد عند الانضمام الى المنظمة الدولية وعند ارتضاؤه بميثاقها ناموسا لسلوكه الدولي .

إن الكويت إذ تدين السياسات العدوانية والتوسعية لاسرائيل لـ تعرب عن كامل تأييدها ومساعدتها المادية للشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد في كفاحه العادل حتى ينال حقوقه الطبيعية . كما أن الكويت وهي تشيد بالدور البطولي للمقاومة الوطنية اللبنانية في تصديها للاحتلال الاسرائيلي الفاقم لجنوب لبنان ، لـ تعرب عن استمرار تأييدها ودعمها له ، حفاظا على استقلال لبنان ووحدته وسلامته الاقليمية .

إن الكويت لتحيي المقاومة الشجاعة ضد قوى الغزو الصهيوني وترفض المقولة الاسرائيلية الباطلة بأن هذه المقاومة إنما هي عمليات إرهابية . إنها مقاومة شرعية تُقرها ، بل تستوجبها ، كل الشرائع الدولية وتسندها تجارب الشعوب التي نالت استقلالها وحريتها عن طريق مثل هذه المقاومة .

إن مسيرة السلام العالمي مرتبطة الى حد كبير بمسيرة السلام العادل في الشرق الأوسط . هذا السلام العادل الذي لا تتوفر شروطه إلا بانسحاب كامل لقوات الاحتلال

الاسرائيلية من كل الاراضي العربية المحتلة ، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه الطبيعي في تقرير مصيره وإقامة دولته فوق ترابه الوطني .

لقد التزمت الدول العربية بخيار السلام ، وبإيمانها به ، عندما أجمعت على قرارات قمة فاس في أيلول/سبتمبر عام ١٩٨٣ ، وأكدتها القمة العربية الطارئة في الدار البيضاء في آب/أغسطس عام ١٩٨٥ . وانطلاقاً من ذلك كان الكويت ولاتزال تطالب الامم المتحدة بإرساء قواعد وركائز المؤتمر الدولي الذي صدرت بشأنه قرارات سابقة من الجمعية العامة . وهي لذلك تطالب الآن بضرورة تشكيل لجنة تحضيرية لذلك المؤتمر يكون من بين أعضائها جميع الاعضاء الدائمين في مجلس الامن .

إن من شأن خلق هذه الآلية المناسبة التمهيد للمؤتمر الدولي للقضية الفلسطينية ، ونحن لا نستطيع فهم الذرائع التي تتحجج بها بعض القوى الرئيسية المترددة في تأييد هذا المؤتمر الذي أجمعت الغالبية الساحقة من دول العالم على كونه الاطار الانسب لمعالجة هذه القضية ضمن نطاق الشرعية الدولية ومن خلال المشاركة الكاملة لجميع أطراف النزاع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

لذلك فإن الكويت توجه نداء الى تلك القوى بأن تبتعد عن نظرتها الضيقة والمعتمدة على المحاباة للكيان المعتدي ، وبأن تنضم الى الاسرة الدولية في تأييدها لهذا الإطار الشرعي لحل مشكلة الشرق الاوسط .

إن رفض اسرائيل لأي مسمى حقيقي للسلام ليفضح ودون شك هويتها العدوانية والتوسعية . وبالتالي يترتب على المجتمع الدولي تبعاً لذلك ، وخصوصاً على الدول المؤثرة على اسرائيل والمرتبطة معها بمصالح استراتيجية ، أن تبتعد عن ذلك المفهوم العدواني لها ، وأن تنضم الى ركب السلام الذي يريد الخير والامن والاستقرار لهذه المنطقة الهامة والحساسة من العالم .

السيد تركمان (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عندما نظرت

الجمعية العامة في العام الماضي في قضية فلسطين والحالة في الشرق الاوسط ، وهما

هذان البنندان التوأمين المتكاملان المدرجان في جدول أعمال الجمعية العامة ، كان هناك مناخ يسوده الامل . ذلك أن جهدا مشجعا وجادا كان يجري في ذلك الحين لكي ينشأ لدى الاطراف المعنية فهم سياسي يرمي الى تمكينها من أن تتحرك نحو اجراء المفاوضات في إطار اجراء وسياق مقبولين عموما .

عندما ننظر الى الورا ، من الصعب أن نقول اليوم إن هذا الجهد قد حظي بالتأييد الذي يستحقه من جانب من يعنيه الأمر . ومن هنا ، فإن الفرص التي بدا في ذلك الحين أنها موجودة لاتخاذ الخطوة الاولى نحو السلام الشامل في الشرق الاوسط يبدو أنها قد تناقضت الآن . ونعتقد أن هذا التطور لم يكن لصالح أي من الاطراف المعنية مباشرة في الصراع العربي الاسرائيلي ولم يكن لصالح المنطقة . إن الجهود التي بذلت مؤخرا لاعادة تنشيط عملية السلام لم تولد بعد قوة الدفع المرغوب فيها وبدأت حالة التراضي تعود مرة أخرى .

وكما أكدنا في مناسبات كثيرة ، تهتم تركيا اهتماما مباشرا وخاصة باقرار السلم والاستقرار في الشرق الاوسط . فقربنا الجغرافي من الشرق الاوسط وروابطنا التاريخية به ، وكذلك العلاقات الودية التي تربطنا بشعوب وبلدان المنطقة تمثل رابطة مباشرة بين مصالحنا ومصالح المنطقة .

إننا لا نعتقد أنه سيكون من الممكن وضع مشكلة الشرق الاوسط في مكان ثانوي بين المسائل الدولية التي ينبغي حلها . فهذا النهج سيكون مغللا تظليلا كاملا ، وستنظر المنطقة وكذلك العالم الى دفع ثمن غال من البؤس الانساني والمواجهات العسكرية والسياسية واستمرار عدم الاستقرار نتيجة لخداع الذات هذا .

إن قضية فلسطين والنزاع العربي الاسرائيلي اللذين يطبقان الحالة في الشرق الاوسط ما برحا مصدرا لقلقنا العميق . وطوال أربعة عقود كنا نرى أن هذه المسائل تنجم عن ظلم أساسي وأن إدامة هذا الظلم هي السبب الرئيسي الذي يحول دون تمتع المنطقة بالسلم الحقيقي على مدى أربعين عاما .

وسط كل ما يحيط بالمشكلة من كلام ينبغي أن نتذكر دائما أن القرار ١٨١ (د - ٢) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ اعترف بحق الشعب الفلسطيني في دولة خاصة به . ونؤمن بأن تجاهل هذه الحقيقة لا يخدم أي غرض مفيد . بل على العكس من ذلك إن الامتناع أو العجز عن معالجة السبب الجذري للمشكلة الرئيسية في الشرق الأوسط معالجة مضمونية أدى الى نشوء خطر دائم يهدد السلم والأمن الدوليين .

ان الآثار الخطيرة للمشكلة يعترف بها المجتمع الدولي بأسره . وتتطلب هذه الحقيقة وجود آلية تفاوض دبلوماسية يمكن في ظلها معالجة وبحث كل العناصر المضمونية للتسوية الشاملة . والمشكلة المباشرة التي نواجهها فيما يتعلق بالقضية الرئيسية في الشرق الأوسط هي الافتقار الى هذه الآلية التفاوضية التي يمكن أن تسمح للطرفين بمعالجة المشكلة على نحو أساسي بغية التوصل الى تسوية شاملة . وإن عوامل عديدة كانت ولا تزال تتفاعل بما يضر بالجهود الرامية الى وضع عملية دبلوماسية مستمرة موضع التنفيذ في الشرق الأوسط . ومن بين هذه العوامل الانقسامات العميقة لا بين المعسكرين المتعارضين فحسب ، بل وفيما بين دعاة نفس القضية . واننا نشعر بأن هذا بُعد هام للحالة في الشرق الأوسط سيعوق دائما كل الجهود البناءة من أجل الحوار إذا لم ينشأ تماسك أكبر .

ان حالة الركود الحالية لا بد من التغلب عليها ، وعملية التفاوض لا بد من إحيائها ، باشتراك كل من يعينهم الأمر وبأسرع ما يمكن . فهذا هو السبيل الوحيد للتوصل الى تسوية شاملة للنزاع العربي الإسرائيلي . ولا نزال نؤمن ايمانا راسخا بأن التسوية العادلة والدائمة في الشرق الأوسط تتوقف على الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وانسحاب اسرائيل من الاراضي العربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس . إن حق الوجود لكل دول المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، يجب ضمانه . وكل العناصر المتشابكة لهذه المشكلة المعقدة ينبغي تناولها وحسمها على نحو يلبي الحقوق والمصالح المشروعة لكل الاطراف المعنية .

وينبغي ألا ننسى أنه مهما كانت خطط التسوية الكثيرة الموجودة للسلام في الشرق الاوسط ، فإنها لن تكتب لها الحياة إلا من خلال مفاوضات بين الاطراف في ظل إشراف سليم . وفي هذه الحالة إن مفهوم عقد مؤتمر السلام الدولي في الشرق الاوسط أمر بحثته الجمعية العامة كوسيلة مناسبة للتفاوض على حل شامل وعادل ودائم للصراع العربي الاسرائيلي ، بما في ذلك قضية فلسطين . وغني عن القول أن هذا النهج لا يمكن أن ينتظر منه أن يستبعد أي طرف من أطراف الصراع . على النقيض من ذلك لا بد لهذه الآلية من أن تحمي حق كل الاطراف في أن تسهم في التسوية على قدم المساواة .

إن الطبيعة المعقدة للمشكلة والمصالح الحيوية للاطراف المعنية تتطلب حلا وينبغي السعي إليها من خلال الجهود الجماعية التي تأخذ في الاعتبار الحقوق والمصالح المشروعة لكل الجوانب . والاطار الكامنة في الحالة في الشرق الاوسط تحتم على الجميع أن يحاولوا جاهدين حسم المصاعب الحالية التي تقف عقبة في طريق المفاوضات المضمونية .

ومن الناحية الأخرى ، إن الحالة في لبنان لا تزال تشكل فصلا محزنا على مسرح الشرق الاوسط . فاعمال العنف تؤدي كل يوم تقريبا الى وفاة الكثيرين من كل الاديان والطوائف . ومن الواضح أن ما أصهم في القلاقل المستمرة في لبنان ليس عاملا واحدا ولكن مجموعة من العوامل . ونرجو أن يجد شعب لبنان السبيل الى الوفاق الوطني من أجل خيره العام وأن يتعاون على نحو فعال من أجل استعادة الوئام والسلام الى بلاده .

وفضلا عن ذلك ، إن الحالة المعقدة في الجنوب اللبناني لم تحسم وانتشار قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) حتى الحدود الدولية تعذر حتى الان بسبب اصرار اسرائيل على الاحتفاظ بمنطقة أمن داخل لبنان . وقد لفت الأمين العام في تقاريره عن اليونيفيل الانتباه الى الاخطار الناشئة عن الوجود العسكري الاسرائيلي في لبنان . ويجب النظر الى هذه الاخطار بجدية وعلى اسرائيل أن تنسحب انسحابا كاملا من لبنان . وأمن البلدين يجب ضمانه على طول الحدود الدولية .

والى جانب الصراع العربي الاسرائيلي ، بما في ذلك المسألة الاساسية قضية فلسطين ، هناك مصدر خطير للتوتر في الشرق الاوسط . فعلى مدى السنوات الست الماضية تشتبك دولتان اسلاميتان هما ايران والعراق في صراع مسلح مدمر تصاعد بشكل مطرد خلال هذا العام . ولقد التزمنا بالحياد التام منذ البداية في هذه الحرب المحزنة بين جارينا وصديقنا ، وحافظنا في الوقت نفسه على الحوار مع الطرفين . ونحن على استعداد دائم لتقديم أي مساعدة للتوصل الى حل سلمي . وفي الوقت الذي استمرت الحرب فيه فيما وراء حدودنا ، فقد حاولنا على الدوام ان نتطلع الى ما وراء الصراع الحالي الى اليوم الذي سينتهي فيه عاجلا أم آجلا .

ونشعر بقلق خاص ازاء الاتجاهات الهدامة التي لا تعود بالفائدة على احد . وعندما تنتهي الحرب لابد ان يعيش الشعبان الايراني والعراقي بوصفهما جارين على الدوام . واذا لم يجر الحفاظ على الاستقرار في المنطقة فقد تترتب على ذلك آثار خطيرة بالنسبة لهاتين الامتين . وهذا لا يمكن ولا ينبغي ان يكون نتيجة هذا الصراع . ونأمل ان يهتم الطرفان اهتماما كبيرا بعدم تصعيد صراعهما الى نقطة قد تتسرك بلديهما والمنطقة عرضة لتطورات لا يمكن السيطرة عليها .

السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) : السيد الرئيسي ، نعود

لنستعرض مشكلة الشرق الاوسط ؛ نعود لنؤكد موقفنا ونطالب بعمل حازم يفرض الشرعية الدولية على الخارجيين على القانون ، على الفزاة ومحترفي العدوان على السدول والشعوب .

يسأل البعض عن فائدة تكرار بحث المواضيع ونقول لهم اعملوا على حل مشكلة الشرق الاوسط فلن نعود اليكم حينئذ مشكلة الشرق الاوسط ولو رغبتهم . لكن التهاون في حلها هو إذكاء لنار الفتنة واستمرار للمشكلة التي تهدد أمن المنطقة والعالم ، ولا يعني هذا الأمم المتحدة من مسؤولياتها ، كل سنة ، وكل شهر ، وكل يوم ، وكلنا نعرف ان الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية خاصة في تطور المشكلة الى اليوم .

إن مشكلة الشرق الأوسط واضحة المعالم بارزة العناصر . المعندي فيها معروف ومعترف . ومؤيدوه وداعموه لم يعودوا يخجلون من كشف أدوارهم وأسرارهم . وأرض الجريمة بارزة على خريطة العالم . إنها الشرق الأوسط ، بلاد العرب وبلاد المسلمين ، وآثار الجريمة يراها كل ذي نظر ، إنها الصهيونية والكيان الإسرائيلي تحتل فلسطين العربية ثم تبادت وتحتل اليوم أرضا لشعوب ودول عربية أخرى . جريمة واضحة المعالم والابعاد تعمى على الأرض ، ابتداء من فلسطين وهمولا لكل الدول المجاورة لها . إنه عضو في الأمم المتحدة ، يرتكب الفزوة والعدوان ، لا يخجل ولا يخاف ، لأن سيد العدالة لم يطبق عليه بعد . فإذا أردتم الحل السلمي والعدل فهنا مكانه ، وهذا المكان منبره وميدانه ، أما الفزوة والطفيان ونهب البلاد وظلم السكان ، فقرة مكررة في التاريخ ، وعمر السوابق فيها من أقصر أيام التاريخ مهما امتلك المعندي من السلاح ، ولم يستطع السلاح في الماضي ، ولن يستطيع في المستقبل ، أن يهزم مؤمنا بحقه ، متمسكا به . فهل متفهم إسرائيل هذا ؟ وهل سيفهمه مؤيدوها ؟ هل متفهم الصهيونية أنه لا مجال لاستمرارها في الشرق الأوسط ، كقوة باغية طاغية ، تستند قواتها على تهديد البلاد والعباد . إن المؤشرات كلها تدل ، بما لا يترك مجالاً للشك ، على أن السلطات الصهيونية عاجزة عن التعايش مع السلام وقاصرة عن فهمه في ظل استقرار أممي مقبول .

إنه لعمار على الأمم المتحدة ، ممثلة في الدول الأعضاء فيها ، أن تبقى قضية واضحة المعالم بارزة عناصرها ، تُحكى حقائقها كل يوم ، كمسكلة الشرق الأوسط ، أن تبقى دون حل ، لأن دولا مؤثرة في المجموعة الدولية تتهاون في اتخاذ الموقف الحازم ، الذي يفرضه الميثاق الذي التزمت به . لماذا لا نضع بمسؤولياتنا تجاه الميثاق ونطالب بها إلا إذا كان الأمر يمينا ، وما جدوى الميثاق ان لم نستطع ان نعتبره ميزانا يطبق على جميع الحالات التي تتقابه حيياتها . حتى العدوان أصبحوا يمارسونه باسم الميثاق ، ورغمنا عن الميثاق . فإذا كان الميثاق نبراسكم ، فإين هو من قضية الشرق الأوسط ؟

لقد طرحت دول العرب ، في موقف اجماعي عام ١٩٨٢ ، مشروعا للسلام في الشرق الاوسط ، هو مشروع فاس ، لتحقن به دماء المسلمين والمسيحيين واليهود . وطرحت الدول العربية وهي تعرف مدى التضحيات التي ينطوي عليها ، طرحتها وهي تأمل أن تدرك السلطات الصهيونية أنه لا مجال لها للمطالبة بأكثر من ذلك مهما طال الزمن . والزمن كما تصرف الصهيونية ، ويجب أن يعرف معاندوها ، يصير ضد أحلام اسرائيل وآمال الصهيونية ، لأن الأمة العربية ليست أمة ميتة ، وهبوبها ليست شعوبا منقرضة . لقد زاد عدد سكان الشعب الفلسطيني من مليون ومائتي ألف عام ١٩٤٦ ، إلى قرابة خمسة ملايين نسمة الآن ، حسب التقديرات غير الرسمية ، يقيم أكثر من نصفهم في بيوتهم ، على أرض فلسطين لم يتركوها . ان هذا البحر المحيط من البحر ، عربيا ومسلمين ، الذين تقع فلسطين حلقة مفيرة بين طهرانيهم ، سيحكم بالكلمة الأخيرة في آخر المطاف ، إن لم تمتصم الصهيونية الغرض المتاحة الآن لارضاء قواعد أمن المنطقة ، قواعد تحقن بها الدماء وتجنب المنطقة بها مصير نزاع تفرقه اسرائيل ، ولن تخرج منه اسرائيل منتصرة في النهاية . إن كل الدلائل تشير إلى أنهم لا يسمعون ولا يسمعون .

ورغم قراراتنا السابقة ، لم تظهر السلطات الصهيونية في اسرائيل أي دليل عملي على رغبة أولية في التراجع عن أعمالها الإجرامية أو أسفا لما ارتكبته في حق فلسطين ، أو الاردن أو سوريا أو لبنان أو العراق أو تونس ، وفي حق العرب والمسلمين ككل . لم تظهر أسفا ، بل بقيت تعلن أنها تهيئ القدر وتهدد القريب والبعيد بالهجوم والعدوان .

إن تقرير الأمين العام عن الحالة في الشرق الاوسط ، يعكس استمرار تحميل العالم وزر الجرائم الصهيونية الاسرائيلية ضد بلدان المنطقة وهبوبها ، كما يظهر أن قوات الطوارئ الدولية ، التي تتحمل نفقاتها الأمم المتحدة ، حامية لاسرائيل ، تتنكر لها اسرائيل ، ولا تتعاون معها . بل تعرض رجالها لاطار تهديد سلامتهم .

قضية الشرق الاوسط مسلح جرائم دولية تقوم بها اسرائيل ضد منطقة باسرها ؛ بل ضد الامم المتحدة بكل ما تمخه من قيم وحقوق وواجبات والتزامات . أفليس لهذا الطفيان اللإنساني من رادع ؟ أو ليس لهذا الاجرام الدولي من حساب أو عقاب ؟ هل يجوز لاسرائيل ما لا يجوز لغيرها في العالم ؟ هل فقد العالم القدرة على حفظ القيم أمام مؤامرات الصهيونية على الافراد والجماعات وحتى الدول ؟ هل يجوز أن تستطيع عصابات إرهابية أن تعيث فسادا في منطقة الشرق الاوسط ، ضد دولها وشعوبها ، ترتكب كل الجرائم التي في الكتاب ، ثم تجلس بينكم هنا ، مع القضاة . هل هذه إشارة صحيحة للمجموعة الدولية ؟ أم انه دليل على طفيان الارهاب السياسي . تستخدم فيه كل الاساليب لارهاب الافراد والجماعات والدول . لنمال جمعية الطيب الاحمر الدولية ماذا يجري داخل سجن "الخيام" في جنوب لبنان الذي تسيطر عليه اسرائيل . والذي استأجرت له فريقتا من المرتزقة تسميهم جيش لبنان الجنوبي . ماذا يجري داخل أسوار ذلك السجن الكبير حيث آلاف الشباب الفلسطينيين واللبنانيين يتعرضون لجميع أنواع العذاب . إن الجمعية الدولية لا تعرف ما يجري لأن السلطات الاسرائيلية لا تريد أن تفضح ما يتعرض له هؤلاء السجناء .

هذه مسؤوليتكم ، هذه مسؤوليتنا جميعا ، أيها السادة ، ان دول وشعوب الشرق الاوسط متحافظ على حقوقها لا محالة ، مهما طال الزمن أو قصر فلا بد للحق أن يعود الى أهله . لكن هذا لا يعفي الأمم المتحدة من الوقوف بحزم لحماية المنطقة مما سيؤدي اليه استمرار طغيان الكيان الاسرائيلي من المآسي ، التي ستقاسي منها اسرائيل أكثر من غيرها في النهاية ، لا شك .

هذا ليس ارهابا ، هذا ليس اجراما ، فما هو اذن يا حضرات المندوبين . انه الصهيونية على طبيعتها . وستنال حصيلة جرائمها من طبيعة هذه الجرائم أيضا .

ان مخططات السلطات الاسرائيلية العدوانية تجاه دول منطقة الشرق الاوسط تعرض السلام الاقليمي والدولي للخطر ، هذا أمر نعرفه جميعا ، ويظهر ان اسرائيل ترى فسي هذا الاسلوب طريقا يوصلها الى سلام على هواها أو استقرار وفق ميثاقها ، أي سلام أو استقرار سيكون هذا ؟ والذي تحلم به عن هذا الطريق المحفوف بكل المآسي والاختطاس ، لكن الجهل والتجاهل ، والرعونة الصهيونية - يجب ألا تحجب عن بقية العالم الحقائق الأساسية في المنطقة . لن تستطيع اسرائيل فرض ارادتها على العرب مهما عملت ، وان على اصدقائها الذين يتسترون على جرائمها ان ينصحوها بأن المشروع العربي لحل مشكلة الشرق الاوسط فرمة قد لا تعود . ان أمة مثل الأمة العربية تجمعها أقوى عناصر وحدة الأمم ، مهما تفرقت صفوفها واختلفت توجهاتها في فترات قصيرة من عمر الزمن فإنها متفقة في صميم الأشياء ومتزول الفروقات مهما طالت ، وسترى اسرائيل نفسها يوما ليس ببعيد ، تحاول الخوض في بحر لا قبل لها بمواجهته إن أصرت على أن المواجهة هي قاعدتها للوجود وطريقها للاستمرار . ان خطر السياسة الصهيونية على اليهود يفوق خطر اعدائهم عليهم ، حضرات المندوبين ، فهل للمقل أن يسود يوما قريبا .

ان قضية الشرق الاوسط هي أصلا قضية المخطط الصهيوني في التواجد على أرض العرب في فلسطين وفي الجولان وفي جنوب لبنان ، اصلوبا واستمرارا ، عقلية وتفكييرا وبرنامجا ، وجهلا مزعجا بالنتائج . انها قضية الغزو الصهيوني لبلدان الشرق الاوسط ، بدءا بفلسطين وانطلاقا الى البلدان المجاورة وعدوانا على العرب في كل مكان ، قربوا أو بعدوا ، لا رادع يوقفها ولا وازع يحول دونها وارتكاب كل جرائم الغزو والعدوان

التي في الكتاب . وعلى الأمم المتحدة مسؤولية تاريخية أن تتخذ موقفا حازما من هذه القضية ، من هذا العدوان تخطيطا وتنفيذا وتماديا في الاجرام والتحدي ، يتمشى مع مسؤولياتها . والأمم المتحدة ، حضرات المندوبين ، هي حصيلة مواقف دولكم المحترمة المجتمعمة هنا ، نأمل أن تحدد مواقفها وتتخذ اجراءاتها وفق التزاماتها . فهل سنؤدي مسؤولياتنا حقها وفق هذه الالتزامات ؟ نأمل ذلك .

السيد باتيوك (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة)

شغوية عن الروسية : ظل الشرق الأوسط طيلة عدة عقود الشاغل المشترك للعالم بأسره . فمسألة الحالة في الشرق الأوسط تبقى على جدول أعمال دورات الجمعية العامة وهي تقلق الجميع ممن ينشغلون حقيقة بمصير العالم .

وكما لاحظ الأمين العام بحق في تقريره عن أعمال المنظمة :

"... في الشرق الأوسط ، على الرغم مما تبذله جهات كثيرة من جهود للتقدم في مساعي البحث عن تسوية عادلة ودائمة ، تنعدم في الوقت الحالي وبشكل يندر بالخطر عملية تفاوض نشطة ومقبولة عامة . وتبين التجربة بجلاء ان هذا الجمود يشجع على اللجوء الى التطرف وينطوي على خطر عودة العنف الأوسع نطاقا" . (A/41/1 ، ص ٤)

ان المسؤولية عن استمرار التوتر في الشرق الأوسط تقع تماما على عاتق اسرائيل التي لاتزال تتبع سياسة عدوانية وتوسعية تستهين بصفة عامة بقواعد القانون الدولي المرعية ، كما انها تخرب القرارات والمقررات الأساسية الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الشرق الأوسط . وتمضي اسرائيل في تحديها فتكشف نظام احتلالها في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الأخرى كما أنها تلجأ الى القوة الفاشمة وأعمال الارهاب . ان أهداف أعمالها العدوانية عبر السنوات الأخيرة شملت لبنان وسورية والجمهورية العربية الليبية وتونس وغيرها من البلدان العربية . وتمارس اسرائيل أعمالها العدوانية وقد اطمأنت الى الحماية غير المشروطة والدعم الشامل من جانب الولايات المتحدة . ولذلك فاللوم على استمرار النزاع في الشرق الأوسط يقع بالتالي تماما على عاتق الولايات المتحدة بوصفها الشريك الأكبر

لإسرائيل فيما يضمها من تحالف استراتيجي . ان هذا الطابع الخاص الذي تتسم به العلاقات الأمريكية الإسرائيلية ليس شيئاً جديداً . فمن المعروف جيداً ان الأسلحة والمساعدة الاقتصادية السخية والمساندة السيامية الأمريكية تمكن تل أبيب أن تتابع سياستها التوسعية فيما يتعلق بجيرانها العرب مما جلب مآسي لا توصف ومعاناة للشعوب في الشرق الأوسط . ولم يحدث أبداً أن كان التواطؤ الأمريكي الإسرائيلي سافراً ومتسماً بالتنسيق إلى الحد الذي بلغه في حالة العدوان المشترك على الدول العربية .

ان النتائج المترتبة على دعم الولايات المتحدة لإسرائيل واضحة أمام العالم بأسره . ويمكن رؤيتها مثلاً في لبنان الذي يعذبه العدوان الإسرائيلي ومن خلال الحرب الأهلية الداخلية التي يغذيها محتلوها .

تؤيد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية جهود الشعب اللبناني لتدعيم استقلاله وسيادته ووحدة أراضيه وحقه في أن يقرر شكل الدولة والنظام الاجتماعي الذي يريده . ان مسألة الوقف الكامل للاحتلال الإسرائيلي وعودته إلى الحدود المعترف بها دولياً وفقاً للقرارات المعروفة الصادرة عن مجلس الأمن مسألة من الأهمية بمكان ولا يمكن التقليل من أهميتها ، بل ينبغي أن تظل في مركز اهتمام المجتمع العالمي وفي مركز اهتمام الأمم المتحدة .

وشمة دليل آخر على عدوانية إسرائيل تمثل في أعمال القرصنة التي مارستها ضد تونس والتي تبعتها بالبيانات الشريرة التي أدلى بها القادة الإسرائيليون وحاولوا أن ينتحلوا لانفسهم الحق في أن يشنوا هجمات مماثلة على أي مكان وفي أي وقت وهذا يعني أن إسرائيل تتبع بلا هوادة خط الارهاب الصادر عن الدولة ، وتحاول أن تجعل المجتمع الدولي يتفاض عن "حق خالص" لإسرائيل غير قائم أصلاً في أن تمارس العدوان .

ان الولايات المتحدة الأمريكية ، في محاولاتها لبسط سيطرتها الكاملة على الشرق الأوسط ، لم تؤيد سياسة إسرائيل العدوانية ضد الدول العربية فحسب بل شنت هي نفسها أعمالا عسكرية عدوانية على ليبيا . لقد أوضحت الأحداث المتصلة بذلك البلد ما تنطوي عليه مؤامرات الامبريالية المعادية للعرب من تهديد للأمن الدولي . ان الاجراءات التي اتخذت ضد ليبيا تتجاوز حدود منطقتي الشرق الأوسط وشمال افريقيا . فقد اشرت ايضا على جنوبي وغربي اوروبا ، القارة التي بدأت فيها كل الحروب الكبرى .

والآن يُتبع السيناريو الذي استخدم في التحضير للأعمال المعادية لليبييا القيام بأعمال استفزازية ضد بلد اخر لا يروق لواشنطن هو سوريا . لقد تكشفت حملة الابتزاز والتهديدات ضد تلك الدولة ، خاصة في الفترة الاخيرة عندما أكدت سوريا مرة أخرى تصميمها على السعي في سبيل التوصل الى تسوية شاملة للصراع في الشرق الأوسط . وبوجه عام ، استهدفت استراتيجية التهريب هذه الموجهة ضد العرب اشاعة الخوف لدى عدة دول أعضاء في جامعة الدول العربية ووجهت اليها بصورة متواصلة تهديدات بالعدوان .

ومازال ينكر حق الشعب الفلسطيني الاولي والمشروع في تقرير المصير وانشاء دولته المستقلة الخاصة به . لقد اصبح هذا الشعب احد الاهداف الرئيسية لسياسة الارهاب الصادر عن الدولة . وفي ظل خلفية تتمثل في زيادة عدوانية قوى الرجعية العالمية في الشرق الأوسط يمكننا أن نتبين بجلاء كل المضار التي تترتب على محاولة فرض تسويات منفصلة لمشاكل المنطقة على غرار نموذج كامب ديفيد . ولا يمكن أن تكون الخطوات الرامية الى اشاعة الفرقة بين البلدان العربية ومختلف انواع التسويات الجزئية المعروضة ، التي تضي طبعا شرعيا على استيلاء اسرائيل على اراضي غيرها ، مرادفة لتسوية حقيقية في الشرق الأوسط . فالهدف المتوخى منها هو أن يفرض على العرب ، عن طريق الضغط العسكري والسياسي ، حل زائف للمشكلة الفلسطينية يستبعد الى الأبد اي احتمال لانشاء دولة فلسطينية . ويمبّ الحلفاء الاستراتيجيون ، من أجل تسهيل

تنفيذ اهدافهم المشبوهة في الشرق الاوسط ، الزيت على النار فيما يتعلق بالصراع الايراني العراقي المسلح . وفي مواجهة الضغط القوي ، تصبح من ثم وحدة عمل جميع الدول العربية مسألة هامة بوجه خاص . ان اوكرانيا مقتنعة بأنه لا يمكن احلال السلم في الشرق الاوسط الا من خلال الجهود الجماعية لكل الاطراف المعنية على أساس انسحاب القوات الاسرائيلية الكامل من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ . ومن الاساسي احترام الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني بما فيها حقه في تقرير المصير وانشاء دولته المستقلة وكذلك حق جميع دول الشرق الاوسط في العيش في ظروف من السلم والامن .

وكما أعلننا مرارا في مجلس الامن والجمعية العامة ، فان اوكرانيا ترى ان الآلية الفعالة الوحيدة للتوصل الى تسوية شاملة وعادلة للصراع العربي الاسرائيلي هي عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط بمشاركة كل الاطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية . ان اقتراح عقد هذا المؤتمر الذي قدمه الاتحاد السوفياتي في ١٩٨٤ ، الى جانب الاحكام الخاصة بالحاجة الي تكثيف البحث الجماعي عن سبل لحل الحالة الصراعية المتأزمة في الشرق الاوسط والواردة في التقرير السياسي للجنة المركزية التابعة للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي المقدم الى المؤتمر السابع والعشرين للحزب ، يستجيبان لحقائق عصرنا . فهما يرميان الى تسوية المشاكل المعقدة عن طريق الوسائل السياسية ، من خلال جهود المجتمع الدولي بأسره مع احترام استقلال الشعوب وحقها في ان تقرر مصيرها بنفسها . كما ينبغي أن يتضمن العقد السريع للمؤتمر الدولي المعني بالشرق الاوسط انشاء لجنة تحضيرية للمؤتمر يشترك فيها الاعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الامن . ان النقاط الاساسية للمقترحات السوفياتية التي طرحت بشأن هذه المسائل في حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، تتفق مع الخطة العربية العامة التي وضعت في مؤتمر القمة الذي عقد في فاس في ١٩٨٢ . وقد حظيت بموافقة جميع البلدان العربية وأغلبية الدول الاخرى . وقد تأكد ذلك مرة أخرى خلال المناقشة الحالية . ولسوء الطالع فإننا نلاحظ مرة أخرى أن الولايات المتحدة الامريكية

واسرائيل لا ترغبان في اعادة النظر في موقفهما المتعنّت ، وتعوقان بالتالي التوصل الى حل سياسي لمشكلة الشرق الاوسط .

ان دعوتها الى ما يسمى بالمفاوضات المباشرة تستبعد أية امكانية لايجاد تسوية حقيقية في الشرق الاوسط ، خاصة ان هذين البلدين يرفضان الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية والتفاوض . ويشير هذا الموقف شكوكا خطيرة فيما يتعلق بمدى رغبتهما في تسوية الحالة المتوترة في الشرق الاوسط ، التي تهدد السلم والامن العامين . ان اوكرانيا ترى ان التسوية السياسية المتكاملة لصراع الشرق الاوسط تعد مطلبا ملحا من مطالب عصرنا . فمن شأن اقامة سلم عادل ودائم في المنطقة ان توقف إراقة الدماء في الشرق الاوسط وتحسن المناخ الدولي ككل .

ان وفدي يعرب عن تضامنه مع النضال العادل للشعوب العربية التي تدافع عن استقلالها وحرّيتها . ونحن نأمل ان تخدم القرارات التي ستتخذها الدورة الحالية للجمعية العامة ، بشأن التسوية في الشرق الاوسط مصالح شعوب تلك المنطقة وممالح السلم والامن الدوليين في نهاية المطاف .

السيد رانا (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هناك عدد قليل

من القضايا الدولية التي تتميز بالطابع الملتهب والمعقد الذي يتسم به الصراع العربي الاسرائيلي . وبالفعل ، بينما أسفر ذلك الصراع عن تصاعد لا ينتهي للمرارة والعداء والعنف واراقة الدماء في غربي آسيا ، فقد أضر بشكل مباشر على أهمية الأمم المتحدة نفسها ومصداقيتها . وبالرغم من أن المنظمة العالمية لديها ثلاث عمليات جارية لصيانة السلم في المنطقة ، ومن استمرارها في الرصد الدقيق للحالة في هذا الجزء المعرض للانفجار من العالم ، فهناك شعور عام من الاحباط واليأس . وهذه نتيجة حتمية ، بالنظر الى ان المنظمة لم تتمكن من الحيلولة دون اندلاع اربع حروب كبرى نشبت في المنطقة في أقل من أربعة عقود . وما يدعو الى خيبة الامل ايضا المناخ الذي يسوده التوتر والاضطراب في هذه المنطقة والشعور العام بأن قنبلة زمنية في غرب آسيا يحتمل أن تنفجر مرة أخرى - ربما يكون اثرها أهد تدميرا من أي وقت مضى - ما لم يتدخل المجتمع الدولي بصورة حاسمة وينجح في نزع فتيلها .

ازاء هذه الخلفية القاتمة يشترك وفدي في المناقشة المتعلقة بالحالة فسي الشرق الاوسط في الجمعية العامة . ونود أن نوكد في البداية اقتناعنا بأن قضية فلسطين هي في موضع القلب من الاهتمام الاومع بالسلم في غرب آسيا ، وبالتالي ينبغي أن يركز الاهتمام بالتسوية السلمية - الشاملة في غرب آسيا على الاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في وطن خاص به في أرضه .

كما يود وفدي أن يوكد مرة أخرى عنصرين تراهما نيبال من العناصر الأساسية للسلم في غرب آسيا . وهما يرتكزان الى حد كبير على اعتبارات عملية مثلما يرتكزان على المبادئ المقبولة عالميا التي تحكم العلاقات بين الدول . فنيبال تؤمن بـأن حقيقة وجود اسرائيل بوصفها عضوا كامل العضوية في المنظمة الدولية ينبغي أن تحظى بقبول الجميع . ولكن بينما نرى أن الاعتراف بحق جميع الدول - بما فيها اسرائيل - في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها يشكل شرطا مسبقا لأي تسوية عادلة وشاملة ودائمة للنزاع في غرب آسيا ، فمازلنا نؤمن بأن السلم الدائم في غرب آسيا لا يمكن ارساؤه مادامت اسرائيل ماضية في احتلالها لأراضي دول أخرى ذات سيادة أو منغمسة فسي اقامة مستوطنات بشرية من أجل ادامة احتلالها لتلك الأراضي .

ويود وفد بلادي ، عند هذه النقطة ، أن يوكد معارضتنا الحازمة لسياسة اسرائيل في التوسع والاحتلال وكذلك في اقامة ما يسمى بمناطق الامن داخل أراضي دولة أخرى مجاورة ذات سيادة . وموقف نيبال في هذا الشأن قاطع وواضح : نحن ننظر الى هذه المفاهيم الاستعمارية في جوهرها لا بوصفها مفاهيم بالية لا يمكن الدفاع عنها فقط ، وإنما بوصفها أيضا غير متمشية مع مبدأ الميثاق الذي ينص على المساواة في السيادة بين الدول . وبعبارة أخرى فإننا لا نرى أي داع لأن نعتبر أمن اسرائيل أكثر أهمية من أمن لبنان .

وقبل أن ننتقل الى نقطة أخرى نود في هذه المرحلة أن نشرح أن تصويتنا على القرارات ذات الصلة بهذا البند سيقوم على أساس تأييدنا لقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) وكذلك على اهتمامات محددة واعتبارات سياستنا المتعلقة بفلسطين وآسيا والمشروحة توا .

وتكشف النظرة الموضوعية الى الحالة السائدة في غرب آسيا عن عدم وجود أية عملية سلمية في تلك المنطقة ، بل هناك أمر واقع ماثع . ويتفق وفدي مع ملاحظة الامين العام في تقريره الاخير التي يقول فيها :

"هناك في الوقت الحالي غياب منذر بالخطر لعملية تفاوضية مقبولة

بصفة عامة وفعالة" . في غربي آسيا (A/41/L.768 ، ص ١٢ فقرة ٢٢)

وبالفعل ، رغم أن نيبال ما زالت تشترك في عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان كإسهام متواضع في خدمة قضية السلم في غرب آسيا وكدليل ملموس على تأييدنا للأمم المتحدة والتزامنا بها لا يساورنا أي وهم بأن هذا الاجراء يعتبر بديلا لتسوية شاملة ودائمة للمشكلات العميقة التي تنتاب المنطقة ، ويدرك وفدي ويقدّر جهود الامين العام المستمرة من أجل إحياء عملية السلم في غرب آسيا وفتح الطريق أمام مساعي التسوية الدائمة . ونحن نشارك الامين العام في قلقه لكون مواقف الاطراف المعنية مباشرة بهذا النزاع مازالت متباعدة ، وكذلك مواقف الدول الكبرى . ويؤيد وفدي أي مبادرة سلمية من المحتمل أن تفتح الطريق المؤدي لتسوية دائمة تقوم على أساس المراحل اذا اقتضى الامر . ومن هذا المنطلق رحبنا باتفاقات كامب ديفيد في الماضي وأيدنا تأييدا كاملا خطة السلم العربية التي اعتمدها القمة العربية الثانية عشرة في فاس ، وأيدنا الاقتراح الداعي الى عقد مؤتمر دولي للسلم تشترك فيه الاطراف المعنية مباشرة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني فضلا عن الاعضاء الدائمين في مجلس الامن .

لذلك نأمل أن تسوى الخلافات المستمرة بشأن نطاق المؤتمر وتوقيتته والمشاركين فيه بإبداء المرونة المطلوبة والمواءمة من جانب المعنيين . وفي هذا السياق ، يشعر وفدي بالتشجيع اذ يلاحظ أن الكثير من الاقتراحات المتعلقة بهذا المؤتمر تتوخى أن يؤدي مجلس الامن دورا مركزيا ، وسوف تؤيد نيبال اتخاذ الخطوات في هذا الاتجاه بوصفه مسألة ملحة كما تؤيد كل الطرق والسبل الاخرى التي يمكن للأمم المتحدة أن تستكشفها لفتح آفاق جديدة أمام سلام دائم في منطقة تعد دون شك من أخطر المناطق الاستراتيجية والملتبهة في عالم اليوم

السيد تاناسا (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قدم وفدي وهو يتكلم في الاسبوع الماضي من فوق هذه المنصة تفصيلا لموقف رومانيا فيما يتعلق بطرائق وأماليب ووسائل تسوية المشكلات المعقدة في الشرق الاوسط ، وتوفير الظروف التي تستهدف القضاء على أسباب استمرارها ، والتوصل الى سلام عادل ودائم في تلك المنطقة .

والشرق الاوسط ، أكثر من أي وقت مضى ، منطقة من المناطق التي تعاني من الاضطراب ، منطقة تهدد السلم والامن الدوليين ، وتزداد جدية الخطر الناجم عن استمرار الصراع في الشرق الاوسط ، وما يترتب عليه من قضايا ، لم تحسم بعد في المنطقة ، في ظل ظروف التوتر الخطير الذي يطبع الحالة الدولية الراهنة .

وتؤكد حالة المواجهة القائمة في الشرق الاوسط وظهور النزاع العربي الاسرائيلي برمته الحقيقية التاريخية القائلة بأن السلم والامن لا يمكن أن يتحققا ويتوافرا عن طريق التهديد باستخدام القوة أو استعمالها فعلا ، أو بحرمان الشعوب من حقها في وجود حر وفي الاستقلال . ومن المعروف أنه لا يمكن توفير السلم والامن إلا على أساس احترام الحقوق المشروعة للشعوب الأخرى ، والمبادئ والمعايير الجديدة في العلاقات الدولية .

ولهذا ، فقد آن الأوان أن تمارس كل الدول الأعضاء مسؤوليتها الادبية والسياسية حتى يمكن للأمم المتحدة ، وهي المسؤولة أساسا عن الحفاظ على السلم والامن الدوليين ، أن تتصرف بملابة أكبر بغية التوصل الى حل دائم وعادل وشامل للصراع الذي طال مداه أكثر من اللازم مما أدى الى معاناة تجل عن الوصف لشعوب المنطقة وعرض للخطر على نحو خطير سلام العالم* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد موشوتاس (قبرص) .

وقد قامت رومانيا ، تحت رئاسة رئيسها نيكولاي تشاوشيسكو ، بنشاط مكثف ووقفت بملاحة تدافع عن تسوية كل الصراعات والمشكلات الخلافية بين الدول باتتبع الطسرق السلمية وحدها ، وعن طريق المفاوضات . وتنطلق رومانيا من اعتبار أن وجود الصراعات في مختلف أنحاء العالم يؤدي الى تفاقم مستمر في الحالة الدولية وزيادة خطر تلسك الصراعات وتحولها الى حرب عالمية تترتب عليها آثار خطيرة بالنسبة للبشرية جمعاء .

وفي رأي رومانيا انه مهما كانت المفاوضات فالسبل السلمية طويلة وصعبة ،
فهي السبيل المعقول الوحيد لتسوية المشاكل الخلافية بين الدول ، والبديل الوحيد
للصراعات والحروب .

وتحقيقا لهذه الغاية ، أعلن الرئيس نيكولاي تشاوشيسكو مؤخرا أن رومانيا
تؤيد بقوة تسوية مشاكل الشرق الاوسط من خلال المفاوضات السياسية فقط . ونحن نعتبر -
في ظل الظروف الراهنة - أن أفضل سبيل لحل مشاكل الشرق الاوسط هو تنظيم المؤتمر
الدولي بحيث تحضره كل البلدان المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية
بوصفها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ، وبطبيعة الحال ، تحضره اسرائيل والدول
الدائمة العضوية في مجلس الامن ، وأن أمكن دول أخرى .

وعند التحضير لذلك المؤتمر الدولي ، يمكن بحث امكانية الحوار بين البلدان
المعنية من أجل التوصل الى اتفاق على عقد المؤتمر وعلى أهدافه ومقاصده . ونحن نرى
أن هذه الاتصالات يمكن تنظيمها تحت اشراف مجلس الامن أو ممثلي الامم المتحدة . لذا ،
يؤيد المرء عقد هذا المؤتمر الدولي ، على أساس أن كل المشكلات لا يمكن أن تحل إلا عن
طريق المفاوضات . ومن هنا يصبح الحوار التمهيدى ضروريا في هذا الاطار بين اسرائيل
ومنظمة التحرير الفلسطينية ، تحت اشراف الامم المتحدة . لا ينبغي أن يكون هناك خوف
من الاجتماعات والمحادثات . وان من يرغب في حل مشاكله لا بد أن يفهم أنه لا يمكن أن
يترك الآخرين يقومون بحلها له ؛ لا بد أن يتحمل المسؤولية عن الطريقة التي يحل بها
المشاكل التي تشغله . من المؤكد أن المؤتمرات الدولية والمؤازرة الدولية ضرورية ،
لكنها لا يمكن أن تحل محل مسؤولية الدول والمنظمات المهمة مباشرة بتسوية
المشاكل . وفي حقيقة الامر ، في كل مكان في العالم يستطيع المرء أن يرى أن هذا هو
ما يجرى ويتم .

ان رومانيا ، على أساس موقفها المبدئي الذي يقضي بأن احتلال الاراضي الاجنبية
والاستيلاء على اراضي الغير بالقوة أمر غير جائز ، قد أكدت منذ البداية أن التوصل
الى حل سلمي وعادل ودائم في الشرق الاوسط يتضمن أولا وفي المقام الاول انسحاب

اسرائيل من الاراضي العربية التي احتلتها في اعقاب حرب عام ١٩٦٧ . وقد تجسد هذا المطب بوضوح في قرارات هيئات الامم المتحدة التي بحثت الحالة في الشرق الاوسط . وكما هو معروف جيدا ، إننا نعارض بقوة أي اجراء من جانب اسرائيل لضم مرتفعات الجولان السورية . وفي الوقت نفسه ، تحبذ رومانيا الانسحاب الغوري غير المشروط للقوات الاسرائيلية من لبنان ، والقيام بعملية توفيق واسعة النطاق للقوى السياسية الوطنية اللبنانية وضمان إستقلال لبنان وسيادته ووحدته وسلامته الاقليمية .

ان الطريقة التي تطورت بها الحالة في الشرق الاوسط ، وعدم احراز أي تقدم صوب حل شامل جعلنا من الواضح انه لا يمكن تحقيق سلم دائم وشامل وعادل دون حل المشكلة الفلسطينية وهذا الحل يتضمن - كعنصر أساسي - الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، بما في ذلك حقه في اقامة دولته الخاصة به ، واستقلال كل من الدولتين المعنيتين مباشرة ، الى الدولة الفلسطينية الجديدة واسرائيل .

في ظل الظروف الراهنة السائدة في منطقة الشرق الاوسط ، وفي ضوء الاعتبارات السالفة ، ان من الضروري ان تؤدي الامم المتحدة دورا أكثر نشاطا في الجهود الرامية الى ايجاد حل لمشاكل الشرق الاوسط وتوفير الاطار الذي يمكن أن تجرى فيه المفاوضات بغية التوصل الى سلم دائم وعادل في تلك المنطقة المضطربة من العالم . وهذا يتفق تماما مع آمال وتطلعات شعوب المنطقة ، بل وشعوب العالم بأسره .

ان رومانيا ، فيما يتعلق بها ، مصممة على بذل كل جهد دبلوماسي وسياسي ، وعلى بذل قصارى جهدها من أجل أن تسهم على نحو بناء في حل دائم وشامل لمشكلة الشرق الاوسط ، واقامة سلم عادل في المنطقة وتعزيز السلم والامن والتعاون الدولي .

السيد أمير (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل ثلاثة

وعشرين يوما ، وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ألقى الجنود الاسرائيليون القبض على السيد أكرم هنية رئيس تحرير جريدة "الشعب" العربية اليومية ، في منزله بالقسم ، وأبلغ انه سيُرحل فوراً . وفي نفس اليوم ، اقتحم جنود اسرائيليون مدججون بالسلاح منزل الدكتور غابي برامكي ، نائب رئيس جامعة بير زيت ، وامطح بالقوة الى حرم

الجامعة ، ثم هاجم الجنود الاسرائيليون محال اقامة الطلاب واعتقلوا عشرات من الطلاب الفلسطينيين الذين لا يعرف لهم مقرا حتى الآن . وقبل ذلك وفي ١٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، طعن مهاجم اسرائيلي بوحشية فلسطينيا يبلغ من العمر ٥٠ عاما من قطاع غزة المحتلة ، بسكين قصاب .

تلك مجرد ثلاثة حوادث نمطية لما تعانيه السياسة الاسرائيلية ، وهي سياسة طال امدها وسببت موقفا متفجرا في الشرق الاوسط منذ وقت طويل ، وجلبت معاناة يجلب عنها الوصف للشعب الفلسطيني لكن بالرغم من وحشية هذه الجرائم حقا ، ما الذي يمكننا أن نفعله حيال الوحشية البالغة القسوة التي ترتكبها اسرائيل ضد الشعوب العربية ، فهي اكثر بشاعة من ناحية عدد الجرائم والالم الذي ينجم عنها ؟ فبدها من عام ١٩٤٨ ، عندما كان يهيفين مسؤولا عن مذبحه دير ييامين في فلسطين ، حيث قام بإبادة السكان حتى آخر طفل في القرية ، لم تتوقف اسرائيل عن لجوئها الى القوة العسكرية والعنف والمضايقة والارهاب والتخويف والعدوان ضد الشعب الفلسطيني . فارهابها الذي لا يتوقف وضما للأراضي العربية يتركبان آثارا متسعة بشكل متزايد من المظالم والتدمير ، آثارا تتضمن خمس حروب في الاعوام الاربعين الماضية ولبنان وصبرا وشاتيلا والقدس وسجلا طويلا يمثل الفطرمة الاسرائيلية وتجاهلها التام لقرارات الامم المتحدة .

وبالمقارنة بالارهاب والمعاناة البشرية والمظالم التي تتسبب فيها اسرائيل ان الادانة القوية من جانب الامم المتحدة عاما بعد عام لاجراءاتها تبدو مخففة . لكن يبدو ان ذلك هو امضى سلاح سياسي يمكن لهذه الجمعية ان تشهره . ولئن لم يكن هناك أي شك في أن هذه الجمعية مستمرة في استخدام أقوى وسيلة للاقناع السياسي في حوزتها ان من السخرية أنه لا يمكن تجنيد شيء أكثر فعالية من ذلك من قبل المجتمع الدولي الذي يضم بين أعضائه أكثر الأمم قوة .

وتماشيا مع الموقف الذي تتخذه حكومة ماليزيا منذ أمد طويل بشأن هذا البند من جدول الاعمال ، سيؤيد وفد بلادي مرة أخرى الملاحظة التالية المأدر عن الامين العام :

"من المهم بصفة حيوية أن يرقب المجتمع الدولي دائما الاخطار الكامنة في هذا الوضع . وينبغي له أن يتابع جهوده ويكشفها للبحث عن تسوية قائمة على التفاوض للنزاع في الشرق الاوسط" . (A/41/768 ، الفقرة ٢٥)

ومن المهم للغاية أن يعلن الأمين العام :

"أن هناك قدرا كبيرا من الاتفاق داخل المجتمع الدولي على أنه ينبغي لمثل هذه التسمية أن تنبئ على الاعتبارات الثلاثة التالية : انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، التسليم بمبادئ السيادة والعلامة الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دول المنطقة وبحقوقها فسي ان تعيش في سلم داخل حدود آمنة ومعترف بها ، واحترام هذه المبادئ والحقوق ، واخيرا الحل المرضي للمشكلة الفلسطينية القائم على الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك الحق في تقرير المصير . وفي هذا السياق تظل قضية القدس ايضا ذات أهمية قصوى" .

بيد أن من دواعي القلق المستمر لنا أن الدول الكبرى التي يعدّ تأييدها امرا أساسيا بالنسبة لاجلال أي سلم دائم في المنطقة منقسمة على نفسها . وعلى الرغم من القالب السياسي الموضح في تقرير الأمين العام ، فإن هذه الجمعية العامة ستحتاج الى مواصلة معالجة شاغلين رشيحين نَجْمًا عن الحالة التي وصفتها توا .

الشاغل الاول يتعلق بإسرائيل . إن لجوشها الى القوة العسكرية والارهاب ، خاصة ضد الفلسطينيين ، لن ولا يمكن أن يؤدي الى احلال السلم . فبمواصل الشعب الفلسطيني خوف النضال من أجل قضيته النبيلة والحصول على التأييد السياسي الهام من الأمم المتحدة . وقد سجّل التاريخ بالفعل سلامة وعدالة القضية الفلسطينية ونضال الفلسطينيين الذين ضحوا بأرواحهم دفاعا عن وطنهم وكرامتهم وحقوقهم في وجه العدوان الاسرائيلي . ومن ناحية أخرى ، ان الأمم المتحدة أصدرت قرارات لا حصر لها تدين جرائم اسرائيل وعدوانها العسكري ، وليس في استطاعة اسرائيل أن تجد شيئا يمكن أن تخفف به هذه الوصمة السوداء في تاريخها . وسيظل التاريخ المتصل بالأمم المتحدة يعكس أن سياسة اسرائيل العدوانية ولجوشها الى القوة المصطحة لم تكن ولن تكون سياسة صائبة أبدا .

الشغل الثاني يتعلق بمجلس الأمن . إن هذا المجلس ، الذي يمدّ أهم جهاز فسي الأمم المتحدة لمون السلم الدولي سيحتاج الى التغلب على التناقض الكامن فيه حتى يمكنه معالجة هذه المشكلة بقدر أكبر من الحزم والتصميم . لقد انتهكت اسرائيل بشكل صارخ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقواعد السلوك المتحضر فيما بين الدول الى الحد الذي سبب صراعات وتوترات خطيرة في الشرق الاوسط وهدد السلم والامن الدوليين . ومن المؤكد أن مجلس الأمن يستطيع أن يقوم بعمل دبلوماسي يتميز بقدر أكبر من التواضع والاتساق مع مسؤوليته الهامة بموجب الميثاق ، شريطة أن يبدي أعضاء المجلس الارادة السياسية المطلوبة . لقد تم تحديد السبيل الذي يؤدي الى تحقيق السلم في الشرق الاوسط تحديدا واضحا في قرار الجمعية العامة ١٦٨/٤٠ ألف ، على سبيل المثال . ونحن نعتد اعتمادا كبيرا على مجلس الأمن لتحديد الخطوات الضرورية التي ينبغي اتخاذها لتحقيق أهداف ذلك القرار .

والواقع أن الموقف لم يكن مرضيا في مجمله حتى بالنسبة لبعض المسائل التي لها مقاصد محددة ولكنها تستهدف المساهمة في تخفيف حدة التوتر في الشرق الاوسط ، مثل عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة . وفي حين أن قوة مراقبة فسك الاشتباك التابعة للأمم المتحدة التي تعمل بين اسرائيل وسوريا واصلت عملها بشكل طيب ، فإن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان واجهت موقفا يزداد صعوبة . ومرة أخرى يلاحظ وفد بلدي ويؤيد توصية مجلس الأمن الداعية لأن يقوم أعضاء المجلس باتخاذ اجراءات عاجلة بشكل جماعي وفردى لكسر الجمود الحالي واحراز تقدم كبير صوب تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) . وقد أسفرت متابعة هذا الموضوع عن اتخاذ قرار مجلس الأمن ٥٨٧ (١٩٨١) ، الذي نشك في أنه كان أفضل ما يمكن أن يفعله نظرا لأنه قد حوّل المسؤولية الى الأمين العام . ونرى أنه ربما يكون أجدى وأكثر فعالية لو أن الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن بذلوا جهودا أكثر تضائفا للضغط المباشر على اسرائيل كيما تمتثل للهدف الوارد في القرار ٥٨٧ (١٩٨٦) ، خصوصا فيما يتعلق بضرورة قيام اسرائيل بسحب قواتها المسلحة سحبا تاما من جنوب لبنان ، وبذلك يمكن وزع قوة الأمم المتحدة

المؤقتة في لبنان على الحدود الدولية . ولا بد من الاستمرار في رفض الحجة التي تستخدمها السلطات الاسرائيلية والتي مفادها ان قواتها الموجودة في جنوب لبنان ومفهومها الخاص بمنطقة الحزام الامني المزعوم يهدفان الى تأمين حدود اسرائيل الشمالية ، باعتبار ذلك يمثل انتهاكا لسيادة لبنان ولامته الاقليمية .

ونود ان نعرب عن تقديرنا العميق للجهود القيّمة التي بذلها الامين العام والتي مكّنت بوجه خاص قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان من الانطلاق بمهامها فسي ظروف محسّنة . كما نود ان نسجل تقديرنا العميق للحكومات التي ساهمت في انشاء قوة الامم المتحدة لمراقبة فك الاشتباك ، وقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، وهيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة ، ونقول ان مساهماتها كانت بالغة الاهمية .

وبالرغم من ذلك فإن تطور الحالة وردود الفعل الاسرائيلية التي شاهدناها على الجهود العديدة التي بذلتها الامم المتحدة هي أمور تؤكد تعقد المشكلة . بيد ان ذلك لا يعني ان تعقد المشكلة يجعل من المستحيل الوصول الى حل . فالطريق الى الحل موجود لو ان أعضاء مجلس الأمن قاموا بشكل فردي وجماعي بمواجهة المشكلة بشجاعة ولو التزمت اسرائيل التزاما حقيقيا بميثاق الامم المتحدة . ونحن على ثقة بأن الجمعية العامة ، التي لن تخدعها أبدا الدعاية الاسرائيلية الزائفة ، ستواصل معالجة هذه المشكلة على اساس المبادئ الدولية والبحث عن السبل والوسائل التي تؤدي الى تحقيق التسوية العادلة . إن في استطاعة اسرائيل ان تستمر في اتباع سياستها الحالية ، ولكن عليها ان تواجه الادانة المستمرة من المجتمع الدولي . ولن يكلّ المجتمع الدولي عن اعلان تأييده الساحق المقدم للقضية الفلسطينية وللشعب العربي في دفاعه عن حقوقه وكرامته ضد السياسات اللااخلاقية التي تمارسها اسرائيل .

السيد بيلونوغوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة)

شغوية عن الروسية : منذ الدورة الاستثنائية الخامسة التي عقدت في أعقاب العدوان الاسرائيلي على الدول العربية المجاورة في شهر حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، كم مرة بحثت فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة مسألة الحالة في الشرق الاوسط ؟ لقد اتخذت

وكذلك مجلس الأمن منذ ذلك الوقت عشرات القرارات التي تنص على ضرورة التوصل بسرعة الى تسوية لمشكلة الشرق الاوسط واستئصال كل الاسباب التي تؤدي الى الاستمرار المزمع للصراع المسلح في تلك المنطقة .

وبالرغم من ذلك فإن حالة التوتر الخطير وعدم الاستقرار المستمر في الشرق الاوسط لم يتم التغلب عليها ، بل أنها ازدادت تفاقمها ، وأصبحت تهدد بزيادة تدهور حالة الجمود التي تحول دون التوصل الى تسوية عادلة وشاملة .

إن مشكلة الشرق الاوسط لا بد أن تكون من أحد المشكلات الاقليمية المزمعة في وقتنا الحالي ، وعدم التوصل الى حل لها له اثر سلبي على الجو السياسي ليس فقط في تلك المنطقة من العالم وإنما أيضا على الساحة الدولية كلها .

وبسبب التهديد العسكري الموجود هناك ضرا ماديا ومعنويا لكل الدول والشعوب المشتركة في هذا الصراع ، ويؤدي الى مجابهة خطيرة مع دول أخرى ترتبط مصالحها بشكل مباشر أو غير مباشر بالشرق الاوسط .

وتتضح الحاجة الى تكثيف الجهود بغية التوصل الى مخرج من هذه الحالة في تلك المنطقة والخروج من هذه الدائرة المفرغة للعنف والاشتباكات المسلحة من حقيقة أن سباق التسلح المتزايد دوما في الشرق الاوسط يهدد بالوصول الى مستوى جديد نوعيا ، الا وهو القذائف النووية . وفي هذا الصدد لا يمكن إلا أن نذكر بقلق بالغ ما نشر مؤخرا من معلومات عن أنشطة مركز البحوث النووية الاسرائيلي في ديمونة . هذه المعلومات تؤكد مرة أخرى وبشكل حاد ، ضمن جملة أمور ، الحاجة الملحة الى اتخاذ اجراءات فعالة لمنع ما يسمى بالانتشار الافقي للأسلحة النووية ، خصوصا في منطقة يسودها توتر خطير طيلة عدة سنوات وهي منطقة الموقف فيها مشحون بخطر الانزلاق الى المواجهة المسلحة التي لا يمكن التنبؤ بأثارها .

ونسمع ، بطبيعة الحال ، أن اسرائيل مضطرة الى حيازة أسلحة نووية لان أمنها فيما يبدو يتعرض للتهديد المستمر نتيجة للروح العدائية التي يبديها العالم العربي ازاءها . بيد أن مثل هذه الحجج لا يمكن أن تصمد أمام النقد . العالم بأسره يعرف أن البلدان العربية وليست اسرائيل هي التي تواجه مشكلة ضمان أمنها وأن اسرائيل هي التي تقوم بأعمال عدوانية متزايدة ضد الدول العربية . والجميع يعلم أيضا أنه على مدى ما يقرب من عشرين عاما حتى الآن يحتل الاسرائيليون اراضي عربية استولوا عليها عام ١٩٦٧ وأنه نتيجة لموقف اسرائيل فإن الشعب العربي الفلسطيني الذي تعترف الامم المتحدة بغير شروط بحقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة الخاصة به لا يستطيع أن يمارس هذا الحق وأنه حكم عليه بالوجود المأساوي ، وجود شعب في المنفى . إن الحق في الامن حق مشروع ولكن هذا الحق حق عام أيضا . ولا يمكن أن نحقق امنا الذاتي بتهديد أمن الآخرين . وهذه حقيقة بديهية من الحقائق المعاصرة وتجاهلها يعني أن يضع المرء مصالحه الانانية الضيقة وهي في هذه الحالة المصالح الوطنية للدوائر الصهيونية في اسرائيل فوق مصالح الشعوب والدول في الشرق الاوسط بل وفوق مصالح العالم بأسره .

إن الرفض العنيد من جانب الحكام الاسرائيليين لامتثال بايجابية للنسداءات المتكررة التي وجهتها الجمعية العامة ومجلس الامن والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتعهد بعدم انتاج الاسلحة النووية أو حيازتها وبوضع منشآتها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية دليل واضح على أنهم في تل أبيب يعتمدون بوضوح على خوف جيرانهم العرب من قدراتهم النووية .

وليس مما يدعم هذه الاستنتاجات المعلومات الأنفة الذكر المأخوذة عن صحيفة "صاندي تايمز" فحسب بل إن الدول الاعضاء في الأمم المتحدة قد نوهت بالفعل بالأشوار الخطيرة على السلم العام التي تترتب على التعاون بين اسرائيل والنظام العنصري في جنوب افريقيا في مجال تطوير الاسلحة النووية ومركبات توصيلها .

ومن المعروف تماما أن هناك حالات كثيرة لما يسمى بحيازة اسرائيل غير المشروعة للمواد النووية الخام والعناصر التقنية اللازمة لإنتاج الاسلحة النووية . وينبغي أن نأخذ في الاعتبار ما حصلت عليه اسرائيل بالفعل من الولايات المتحدة مثل طائرات ف ١٥ و ف ١٦ وأيضا صواريخ أرض أرض التي يمكن أن تستخدم في توصيل الاسلحة النووية .

إن غرض استعراض اسرائيل لعضلاتها النووية بغض النظر عن كونها قائمة أو أن من الممكن قيامها هو ابتزاز العرب بشكل واضح وارغامهم على قبول هيمنتها وما تمليه أي أن يتسامحوا بشأن استيلاء اسرائيل على أراضيهم وعلى التخلي عن المطالبة بممارسة الشعب العربي الفلسطيني لحقوقه الوطنية .

وقد حدد الاتحاد السوفياتي مساره سياسته الخارجية على أساس القضاء على كل الاسلحة النووية على نطاق عالمي بحلول عام ٢٠٠٠ وبالتالي فإننا نعرب عن قلقنا ازاء الطموحات النووية لتل أبيب . وانقاد البشرية من الاسلحة النووية والتهديدات المتملة بها مسؤولية المجتمع العالمي بأسره .

إن السبب الكامن وراء الصراع العربي الاسرائيلي القائم منذ ما يزيد على عقد من الزمان واضح للأغلبية الساحقة من البلدان الاعضاء في منظماتنا ، وهو السياسة

التوسعية العدوانية التي تنتهجها اسرائيل ازاء الدول والشعوب العربية المجاورة واحتلالها للأراضي التي استولت عليها في عام ١٩٦٧ ودومها الكامل للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وفوق كل شيء حقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة الخاصة به .

وتقريبا منذ انشاء دولة اسرائيل في عام ١٩٤٨ فإنها تتمتع بسمعة مميزة وهي سياسة التوسع التي تنتهجها الدوائر الحاكمة في تل أبيب . والضفة الغربية ونهر الأردن وقطاع غزة ومرتفعات الجولان السورية وما يسمى بمناطق الامن في جنوب لبنان كلها تشكل الحدود الاساسية اليوم التي يطالب بها التوسعيون الاسرائيليون . واسرائيل في سبيل تحقيق طموحاتها التوسعية على استمداد لإزهاق أرواح المزيد من البشر . ويتأكد هذا من الهجوم الجوي الاسرائيلي على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس والهجمات العسكرية التي لا تتوقف على مدن وقرى لبنان وعمليات الانتقام التي تمارسها ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية وجملة الابتزاز الهائلة المستمرة والضغط على سوريا التي هدت مرة أخرى في صيف هذا العام بأن تتطور الى مواجهة مسلحة مباشرة . كل هذه الاعمال قد تعرضت مرارا لنقد شديد من جانب أغلبية البلدان في المجتمع الدولي وأدانتها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية . ومع ذلك لم تتدخل تل أبيب عن مفاخراتها العسكرية وسياسة ارهاب الدولة التي تنتهجها .

إنها لم تتحول عن خطها العميق بشأن تسوية مسألة الشرق الأوسط ، والأكثر من ذلك ، أنها تلجأ دائما إلى التهديد باستخدام القوة العسكرية ضد دول عربية ذات سيادة . ليس سرا ما يكمن وراء الطريق العدواني المتحدي الذي تسير فيه إسرائيل بما يتعارض مع أحكام القانون الدولي الرئيسية . إنه التأييد السياسي والعسكري والمالي المقدم من الولايات المتحدة الذي لا يزال يسمح لتل أبيب بالتصرف على هذا النحو من الأمانة . إنها الولايات المتحدة التي توفر في كثير من الأحيان لشريكها الخدمات رغم إدانة الجمعية العامة ومجلس الأمن وهيئات دولية أخرى للأعمال الإسرائيلية غير الملائمة .

لا أكون مخطئا إذا قلت أنه في هذه المرة ، عندما تطرح مشاريع القرارات ذات الصلة بهذه المسألة على التصويت ، سنرى مرة أخرى إسرائيل والولايات المتحدة تتصرفان كدولة واحدة وتتخذان موقفا سلبيا يعارض رأي المجتمع الدولي .

إن الامدادات السخية التي تقدمها واشنطن إلى الآلية العسكرية الإسرائيلية تشجع حليفها الاستراتيجي على مواصلة أعمالها العدوانية بما يتمشى تماما مع خطط الهيمنة الامبريالية التي تضعها الولايات المتحدة للشرق الأوسط .

إن الهجوم الأمريكي المسلح على ليبيا في شهر نيسان/ابريل من هذا العام ، والهجوم الجوي الإسرائيلي على تونس ، أوضحا بجلء أن واشنطن وتل أبيب تعملان كدولة واحدة . وثمة عامل جديد وخطير في هذا الحلف الاستراتيجي هو اشراك إسرائيل في تنفيذ مبادرة الدفاع الاستراتيجي المزعومة التي تضعها الولايات المتحدة . إن اشراك إسرائيل في خطط البنتاغون بتحويل الفضاء الخارجي إلى ساحة لمواجهة محتملة في حرب النجوم يفتح في الواقع للدوائر العسكرية في إسرائيل مجالا آخر مجالا آخر لمشاركة خطيرة ، ويساعد على زيادة حدة التوتر في الشرق الأوسط .

هناك جانب آخر للخط العميق العام الذي تسير فيه واشنطن وتل أبيب هو رغبتهما في الإبقاء على العالم العربي في حالة تفتت ، وذلك بالقيام بإشارة وإعمال الخلافات بكل وسيلة ممكنة بين البلدان العربية وإشارة التوتر داخل منظمة التحرير

(السيد بيلونوفوف ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

الفلستينية . إنهما تقومان بهذا لإضعاف إرادة الشعوب العربية في معارضة السيطرة الاسرائيلية وللوقوف في وجه أية إمكانية لتسوية المسألة الرشيحية في النزاع في الشرق الأوسط ، وهي قضية فلسطين ، ولاستبعاد منظمة التحرير الفلستينية من الاشتراك في تسوية المشكلة .

لم يكن للاتحاد السوفياتي أبدا ، وليس لديه الآن ، أي موقف منحاز ضد أي بلد من بلدان الشرق الأوسط بسبب نظامه السياسي أو أسلوب حياة شعبه . ولم يرغب أبدا في فرض وجهات نظره أو أيديولوجيته على أية بلدان أخرى .

وبالمثل ، يحترم الاتحاد السوفياتي دائما المعتقدات الدينية للشعوب ، سواء كانت إسلاما أو أية ديانة أخرى . ونحن نؤيد دائما وبشدة العلاقات الطبيعية مع جميع دول الشرق الأوسط دون استثناء - وهي علاقات مساواة ونفع متبادل ، قائمة على الاحترام المناسب للسيادة والاستقلال وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

وبالإضافة الى هذا ، لا نأخذ موقف اللامبالاة من خطورة الحالة في تلك المنطقة ، لأن أي مواجهة مسلحة أو أي نزاع يقع هناك يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في الحالة على الحدود الجنوبية للاتحاد السوفياتي وعلى أمن حلفائه وأصدقائه . نحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن طريق المواجهة العسكرية بين اسرائيل والدول العربية لم يؤد ، ولا يمكن أن يؤدي ، الى السلام أو الهدوء لشعوب الشرق الأوسط ، كما أنه لا يقربنا من التسوية النهائية للنزاع العربي الاسرائيلي ؛ بل إنه يجعله أكثر حدة .

يتبع الاتحاد السوفياتي نهجا معقولا للغاية في بذل الجهود الرامية الى التوصل الى التسوية السياسية الضرورية لحل النزاع العربي الاسرائيلي . منذ عامين وضع الاتحاد السوفياتي مفهومه المحدد الخاص الذي يتضمن جوهر وطرق تحقيق تسوية لمشكلة الشرق الأوسط . وفي جوهر تلك الاقتراحات السوفياتية المطالبة بالمراعاة التامة لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الاراضي عن طريق العدوان ، واحترام حقوق كل شعب في تقرير المصير . لقد أيدت المقترحات بلدان عديدة في العالم ترى فيها برنامجا

واقعيا لهذه العملية ، قادرا على اعادة السلام والهدوء الى هذه المنطقة التي طالست معاناتها .

إن موقف الاتحاد السوفياتي المبدئي القائم على أحكام الميثاق وعلى قرارات الامم المتحدة ذات الصلة معروف جيدا ، ويمكننا أن نذكره باختصار فيما يلي : أولا ، انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، أي الضفة الغربية من نهر الاردن ، وقطاع غزة ، ومرتفعات الجولان ، والقدس الشرقية ، ومن جنوبي لبنان ؛ ثانيا ، ضمان الحقوق غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين العربي ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وفي انشاء دولته المستقلة ؛ وثالثا ، ضمان الوجود العلمي الآمن والتنمية المستقلة لجميع دول وشعوب هذه المنطقة بما في ذلك اسرائيل .

إن الطريقة المحددة لتحقيق هذه التسوية ، في رأي الاتحاد السوفياتي ، هي عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط باشتراك جميع الدول العربية المعنية مباشرة ، واسرائيل ، ومنظمة التحرير الفلسطينية بومقها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، والاتحاد السوفياتي ، والولايات المتحدة ، وبعض البلدان الاخرى القادرة على الإسهام بشكل ايجابي في تسوية مشكلة الشرق الاوسط . إن فكرة عقد المؤتمر تؤيدها معظم بلدان العالم ، لأنها ترى فيه الآلية الوحيدة التي بوسعها أن تكسر الاتجاه غير المؤاتي في المنطقة الذي من شأنه أن يؤدي الى وقوع انفجار خطير .

أعربت الجمعية العامة أيضا مرارا عن تأييدها للمؤتمر الدولي للسلام . وهذا العام قام الاتحاد السوفياتي - ادراكا للحاجة الى العمل المنظم الضروري لعقد هذا المؤتمر - بطرح فكرة تشكيل لجنة تحضيرية ، باشتراك الدول الاعضاء الدائمين في مجلس الامن .

(السيد بيلونوغوف ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

إننا نرى أن الأنشطة الفعالة لهذه اللجنة يمكن أن تخلق مناخا سياسيا مؤاتيا يميز عملية التفاوض في المؤتمر الدولي ويؤدي الى تسوية على أساس عادل ودائم لخدمة مصالح جميع الدول والشعوب في هذه المنطقة ومن أجل مصالح السلم والامن الدوليين .
لقد أعلن السيد ميخائيل غورباتشوف الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ما يلي :

"إن هدف الاتحاد السوفياتي ليس التحريض على الصراعات الإقليمية وإنما القضاء عليها عن طريق بذل جهود جماعية على أساس عادل ، وخير البر عاجله" .

هذا هو بالتحديد موقف الاتحاد السوفياتي في الشرق الاوسط .

السيد كيكوشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الشرق

الاطوسط ، وهو ملتقى ثلاث قارات له تاريخ طويل وغني ، فقد قدم حضارات عريقة ، كما كان مهد الاديان الثلاثة العالمية الكبرى . ومع ذلك فإن المشاكل العميقة التي يصب معالجتها ، والتي يعانى منها هذا الاقليم تتطلب اهتمامنا ، واحد هذه المشكلات المقلقة هو الكفاح الذي يدور في لبنان .

وترى حكومة اليابان انه من الضروري خلق مناخ يؤدي الى استعادة لبنان لسلامته الاقليمية واستقلاله وسيادته بأسرع ما يمكن . ويتمثل أهم عنصر في استعادة السلم في لبنان ، في تحقيق المصالحة الوطنية ، وتدرك اليابان إدراكا تاما أن زعماء المجموعات المختلفة في لبنان يبذلون جهودا ضخمة من أجل المصالحة الوطنية منذ أكثر من عقد . والواقع انه من المؤسف أن تلك الجهود لم تحقق بعد النتائج المرجوة وهذا يبين مدى عمق الانقسامات في المجتمع اللبناني . إن اليابان تحث الشعب اللبناني على مضاعفة جهوده لتحقيق الوحدة الوطنية . ومن الأهمية بمكان أن تتحلى جميع الأطراف بالمرونة وأن تنحى خلافاتها الطائفية جانبا وأن تنسق مصالحها حتى تحقق هدفها المشترك وهو استعادة السلم . وعندما يستعيد شعب لبنان السلم والاستقرار في بلاده فإن حكومة اليابان على استعداد للتعاون بنشاط في جهود المصالحة الوطنية وفي الإنعاش الاقتصادي في لبنان .

لاتزال الحالة المتفجرة في جنوب لبنان مصدر قلق خاص . فوجود القوات الاسرائيلية في هذه المنطقة يعتبر حافزا على العنف . وكما لاحظ الامين العام كانت هناك هجمات متكررة من جانب السكان المحليين على قوات الدفاع الاسرائيلية وحليفها جيش جنوب لبنان ، وادى ذلك بدوره الى هجمات مضادة . ولذلك فاننا نحث اسراييل على أن تسحب بقية قواتها من جنوب لبنان دون مزيد من الإبطاء .

أود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكرنا العميق لقوات الأمم المتحدة لصيانة السلم في الشرق الأوسط على الدور الذي لا غنى عنه الذي تلعبه لتأمين قدر ما من الاستقرار في المنطقة . وتشيد اليابان بوجه خاص بجنود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الذين يواجهون أخطارا شخصية كبيرة في اضطلاعهم بمسؤولياتهم . إننا نؤيد التدابير التي اتخذها الامين العام لتعزيز أمنهم ، وفي نفس الوقت نطالب جميع الاطراف في المنطقة بأن تحترم قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم وأن تتعاون في تسهيل عملها . وستواصل اليابان من جهتها تأييد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وهي مقتنعة بأن وجود هذه القوة في المنطقة يساعد على توفير الظروف التي يمكن في ظلها حل المشكلات المعقدة .

خلال العام الماضي شهدنا مرة أخرى مجموعة من الاحداث الإرهابية بما في ذلك أخذ الرهائن ، وتدين حكومة اليابان هذه الاعمال الإجرامية الجبانة التي تُرتكب ضد الأبرياء ، وتدعو جميع الاطراف المعنية الى أن تبذل قصارى جهدها لمنع هذه الاعمال . وتحث بقوة على إطلاق سراح الرهائن في لبنان سالمين ودون إبطاء .

وترى اليابان أن الدول الاعضاء يقع عليها التزام أساسي بالعمل على منع مثل هذه الاعمال . وفي نفس الوقت وكما اعترف قرار الجمعية العامة ٦١/٤٠ ، يجب علينا ألا نتجاهل الاسباب الأساسية للإرهاب التي يجب أن تتضافر جهودنا للقضاء عليها .

إن جميع هذه المشاكل ، الحالة في لبنان التي تتمثل اتصالا وثيقا بقضية فلسطين وأعمال الإرهاب الدولي المتكررة ، تؤكد الحاجة الملحة لإيجاد حل عادل ودائم وشامل لمشكلة الشرق الأوسط . وأود هنا أن أكرر موقف اليابان بشأن هذه المشكلة الذي أوضحته في بياني يوم الاثنين الماضي في المناقشة العامة بشأن قضية فلسطين .

أولا ، يجب أن يكون السلم في الشرق الاوسط عادلا ودائما وشاملا .

ثانيا ، يجب أن يتحقق السلم من خلال التنفيذ المبكر والكامل لقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وعن طريق الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حق تقرير المصير وفقا لقرار الامم المتحدة ، واحترام هذه الحقوق .

ثالثا ، يجب استكشاف كل سبيل يؤدي الى تحقيق هذا السلم مع إعطاء أهمية خاصة للمتطلبات الأمنية المشروعة لبلدان المنطقة ولحقوق وتطلعات جميع الشعوب في المنطقة بما في ذلك حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني .

رابعا ، ترى اليابان أن منظمة التحرير الفلسطينية تمثل الشعب الفلسطيني .

أود أن أؤكد وجهة نظر اليابان بأن قضية فلسطين لا يمكن حسمها إلا اذا اشتركت اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في عملية السلم . ولتحقيق هذا الهدف يجب أن تعمل اسرائيل وشعب فلسطين على تبييد عدم الثقة المتبادل وعلى تعزيز الرغبة في التعايش . وتدعو اليابان قادة اسرائيل ، على وجه الخصوص ، الى التحلي بالمرونة واتخاذ الخطوات الفورية لسحب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ .

لا يمكن أن يتحقق السلم في الشرق الاوسط إلا من خلال المفاوضات . ولكن ، كما لاحظ الامين العام في تقريره ، لا توجد في الوقت الحالي عملية تفاوضية مقبولة بوجه عام ، وتشارك حكومة اليابان الامين العام اهتمامه بأنه اذا ما استمر الجمود الحالي في عملية السلم فيمكن أن تنفجر الاعمال العدوانية من جديد في المنطقة . وتعتقد اليابان أن المجتمع الدولي تقع عليه مسؤولية العمل معا لتوفير مناخ يمكن أن تجرى فيه محادثات السلم . وأود أن أؤكد من جديد استعداد اليابان للتعاون في الجهود الدولية الرامية الى تحقيق هذا الهدف .

وحكومة بلادي يحدوها الأمل الصادق أن تنظر شعوب الشرق الاوسط الى تراشها الفريد ، وأن تستمد منه الحكمة والقوة والشجاعة حتى تتمكن من تسوية خلافاتها والعيش معا في سلم ووفاق .

السيد نوفوريتا (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعتقد انه ما من طريقة أبدا بها بياني بشأن البند ٢٧ من جدول الاعمال أفضل من الاقتباس مما قاله الرجل الذي أكد من جديد جميع أعضاء الأمم المتحدة ثقتهم به بالاجماع . فقد جاء في تقريره عن أعمال المنظمة الذي قدمه الى الجمعية العامة ، أي الينا جميعا نحن الحاضرين هنا اليوم في هذه القاعة ، فقد ذكر الامين العام ، في جملة أمور ، عن الحالة في الشرق الأوسط انه :

"على الرغم مما تبذله جهات كثيرة من جهود للتقدم في مساعي البحث عن تسوية عادلة ودائمة ، تنعدم في الوقت الحالي وبشكل يندرج بالخطر عملية تفاوض نشطة ومقبولة عامة" .

ومضى قائلاً :

"وهناك حالياً قدر كبير من الاتفاق على أن أفضل سبيل لتحقيق السلم في الشرق الأوسط هو التسوية الشاملة التي تغطي جميع جوانب النزاع ، بما في ذلك قضية فلسطين" . (A/41/1 ، ص ٤)

إن ذلك التقييم الذي قدمه الامين العام ، تنبهي ، بالطبع ، قراءته مع الاجزاء ذات الصلة المتعلقة بالبند ٢٧ من جدول الاعمال الواردة في تقريره (A/41/768) . فقد قدم لنا الامين العام الرأي السائد لدى المجتمع الدولي فيما يتعلق بالمبادئ الأساسية التي ينبغي أن تركز عليها هذه التسوية الشاملة ، وهي :

"... انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة منذ

حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، والاعتراف ب ، واحترام السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لجميع الدول بالمنطقة وحققها في أن تعيش في سلم داخل حدود آمنة ومعترف بها ، وفي النهاية ، التوصل الى حل مرضٍ للمشكلة الفلسطينية يقوم على الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير" .

وفي الفقرة ٢٧ يضيف ملاحظة تتعلق بأنماط عملية صنع السلم : "... إلا أن فكرة المؤتمر الدولي للسلام تلقى فيما يبدو تأييداً أوسع..." .

ومما له أهمية خاصة أن نلاحظ في هذا الصدد التأييد الهام الذي حظيت به فكرة عقد مؤتمر سلام دولي في الاعلان السياسي للمؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد في هراري ، وينص في الفقرة ١٦٧ على ما يلي :

"وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على الحاجة الملحة الى تنظيم مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط ، وفقا للفقرة ٦ من إعلان جنيف وقرار الجمعية العامة ٥٨/٢٨ جيم المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ ، بغية التوصل الى حل عادل وشامل لمشكلة الشرق الاوسط...". (A/41/697 ، ص ٨١)

ومن المعروف عالميا أن بولندا تتشاطر مشاطرة كاملة وجهات النظر التي ذكرتها توا بشأن المبادئ والانماط الموضوعية للتسوية السياسية الشاملة للصراع في الشرق الاوسط ، بما في ذلك تسوية عنصرها الجوهرى ، ألا وهو قضية فلسطين ، على أساس إقرار حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة .

ونؤيد كذلك كفاح الشعب الفلسطيني الذي يعاني أشد المعاناة وممثله الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية . وقد أوضحنا موقفنا هذا بالتفصيل في مناسبات عديدة وفي محافل كثيرة داخل الأمم المتحدة وخارجها ، بما في ذلك الجمعية العامة ومجلس الأمن والمؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الذي عقد في جنيف في عام ١٩٨٣ . وبصورة مباشرة ، نؤيد جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة ، ونسهم أيضا بطريقة ملموسة أكثر عن طريق إعارة كتيبة للعمل مع قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة ومن ثم مع قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك .

وبينما في الحقيقة انه : "مازال التوصل الى تسوية سلمية عادلة ودائمة للنزاع العربي الاسرائيلي في الشرق الاوسط بعيد المنال" (A/41/768 ، الفقرة ٢٣) ، فإن وجهة نظرنا المتروية هي أن هذه التسوية في متناول اليد . وفي الواقع ، أن جميع العناصر الضرورية لهذه التسوية موجودة وهي : القرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة والهيئات الدولية الهامة الأخرى وعدد من المقترحات المحددة بشأن المبادئ والانماط ، بما في ذلك المبادرة السوفياتية بتاريخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٤ .

وان العناصر الإضافية الوحيدة اللازمة لتحقيق النجاح هي النية الحسنة والالتزام السياسي من جانب جميع الأطراف المعنية .

وقد ذكر وزير خارجية بولندا ، ماريان اورزكوفسكي في خطابه أمام الجمعية العامة بتاريخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ، في جملة أمور ، ما يلي :

"إن التباطؤ في إقرار حلول تفاوضية حقيقية في الشرق الأوسط والجنوب الأفريقي وأمريكا الوسطى والمناطق الأخرى من العالم يشكل تهديدا خطيرا للسلام العالمي" . (A/41/PV.10 ، ص (٧)

وشمة رأي مماثل أعرب عنه الأمين العام في ملاحظاته الختامية ، بيد أنه لأسباب واضحة فقد وضعه في منظور أكثر تحديدا :

"إن القضايا الدولية قليلا ما تكون بدرجة تعقد النزاع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط أو بدرجة الخطورة الكامنة فيه أو ارتباطه المباشر بالأمم المتحدة من حيث صلتها بالموضوع ومصداقيتها . إن استمرار هذا النزاع لما يقرب من أربعة عقود بعد عرضه على منظماتنا ليؤكد الحاجة إلى التوصل إلى تسوية شاملة . وبناء عليه من الضروري أن يبذل المجتمع الدولي والدول الأعضاء فرادى كل الجهود الممكنة لتحقيق هذه التسوية على نحو عاجل" . (A/41/768 ، الفقرة ٣٩)

أما بولندا من جانبها فتعلن عن استعدادها للاستمرار في المساهمة ، بشتى الوسائل المتاحة لها ، في البحث عن حل شامل وعادل ودائم للصراع في الشرق الأوسط ، بما في ذلك لبّ ذلك الصراع ، إلا وهو قضية فلسطين .

السيد دوي سانتوي (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : إن

مسألة الشرق الأوسط ما برحت قيد البحث في هذه المنظمة منذ إنشائها ، لدرجة أن من المسلم به أننا قد نكون قد كرّسنا لهذه المسألة من الوقت والاهتمام أكثر مما كرّسناه لأي مسألة دولية أخرى .

ولكن حتى اليوم ، مازال السلم في المنطقة بعيد المنال ، كما كان من قبل .

فالسياسات والممارسات التي تنتهجها إسرائيل لاتزال مصدر الصراع والمعقبة أمام إحلال

السلم في المنطقة . إن طبيعة هذه السياات معروفة لدينا جميعا بالفعل ، إلا وهي : استمرار احتلال اسرائيل للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى ، بما في ذلك القدس ، والعدوان الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة وخارجها ، والضم ومصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات وغير ذلك من التدابير الإرهابية والعدوانية ، وكلها تشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي والاتفاقيات الدولية ذات صلة .

ان تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف يشير الى تلك الممارسات التي يعتبرها اجراءات انتقامية جماعية . وهي تتضمن اطلاق الرصاص على المتظاهرين ، والاغارة على المدارس ومعسكرات اللاجئين ، وتدمير المنازل ، والتفتيش من منزل الى منزل ، والضرب واغلاق المدارس وتدمير مباني المدارس وغير ذلك من أعمال الارهاب .

ومن الواضح أن انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة يمثل عنصرا أساسيا لاقامة سلم دائم وعادل وشامل في الشرق الاوسط . إلا أن اسرائيل لم تكتف بعدم احترام المطالب المتعاقبة التي تطالبها بالانسحاب من المناطق التي تحتلها ، ولكنها قامت أيضا بتصعيد العنف في المنطقة وخارجها . وان العدوان على لبنان ، الذي بدأ في عام ١٩٨٢ ، لا يزال مستمرا دون هوادة . ولا يزال نذكر العدوان الذي ارتكبه على تونس .

وقد أوضحت في بياني الذي ألقيته في السنة الماضية بشأن هذه المسألة انه من السخريه أن اسرائيل ، الدولة التي أنشئت بموجب قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة ، تواجه ادانة من الغالبية الساحقة من الدول الاعضاء في هذه المنظمة . وفي الماضي غير البعيد ، كانت وثائق تفويض ممثلها موضع تساؤل من بعض الدول الاعضاء . انها اسرائيل ، التي أنشأها من نجوا من قرون من الاضطهاد والابادة ، هي التي تشكل الآن مركز مناقشاتنا وتتهم بسياسات وممارسات تعتبر الآن صفحة سوداء في تاريخ البشرية قد تم نسيانها . وان صبرا وشاتيلا قد سجلتا في التاريخ خير شاهد على ما يمكن أن يفعله الانسان عندما يفقد انسانيته . ووفقا لبعض التقديرات ، لقي أكثر من ٧٠ ٠٠٠ شخص حتفهم ، كما تم أسر ١٥ ٠٠٠ شخص نتيجة لغزو اسرائيل للبنان في عام ١٩٨٢ . وقد حدث ذلك خلال شهرين من المذابح والدمار . واما "السلم في الخليل" ، كما قيل لنا ، كان الرمز الذي اطلق على هذه العملية المشؤومة ، التي كانت تهدف الى "حل القضية الفلسطينية حلا نهائيا" .

ان الامم المتحدة ، رغم هذه الصورة القاتمة في الشرق الاوسط ، لم تفقد الامل في تسوية سلمية . وان الامين العام للأمم المتحدة ، في هذا السياق ، ووفقا للولاية

التي انطتها به الجمعية العامة ، قد واصل جهوده بغية عقد المؤتمر الدولي المعني بالسلم في الشرق الاوسط .

واننا ندرك تعقد المشكلات المتعلقة بهذا النزاع . ولكن هذا التعقد لا يعني استحالة حلها . فإننا نؤمن بأن عقد مؤتمر دولي معني بالسلم في الشرق الاوسط ، بمشاركة كل الاطراف المعنية على قدم المساواة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، يتيح الفرصة لاتباع نهج شامل وجاد لمعالجة الحالة في المنطقة . ولا تزال الامم المتحدة اطارا جيدا ينبغي أن يستكشف بالكامل ، ويأخذ في الاعتبار ، بالطبع ، تاييد الاعضاء الدائمين في مجلس الامن . وسوف يكون هذا المؤتمر في الواقع خطوة هامة ، وان لم تكن حاسمة ، صوب تحقيق السلم والعدالة والاستقرار في الشرق الاوسط .

وينظر وفدي بارتياح الى توافق الآراء الساحق بشأن جدوى عقد المؤتمر في أسرع وقت ممكن . وليس بوسع وفدي إلا أن يقول لأولئك الاعضاء الذين يؤكدون أن شروط نجاحه لم تتوفر بعد ، أن تلك الشروط لن تتحقق ما لم تلتزم الدول الاعضاء بأن تقوم بدور نشيط وايجابي في جهود حقيقية وجماعية صوب تحقيق السلم في الشرق الاوسط . ويمكن أن تبدأ هذه الخطوات عن طريق تاييدهم الواضح والمريح لجهود الامين العام وتعاونهم معه في تلك الجهود التي ترمي الى عقد المؤتمر الدولي المعني بالسلم في الشرق الاوسط .

ويشجع وفدي المضمون الايجابي الذي يتضح من ملاحظات الامين العام الواردة في تقريره عن السنة الماضية والتي تأكدت في التقرير الحالي ، الوارد في الوثيقة A/41/215 . واننا نشق بالكامل في الامين العام ونعرف أنه لن يدخر وسعا من أجل ازالة كل العقبات لتمهيد الطريق لانعقاد المؤتمر في وقت مبكر .

ان التعاون المتزايد بين اسرائيل وجنوب افريقيا العنصرية يشير قلقنا العميق . وان التعاون العسكري فيما بينهما ، ولاسيما في المجال النووي ، يمثل خطرا كبيرا على السلم والامن الدوليين .

ان هذين النظامين وحشيان وعدوانيان وتوسعيان . وهما نظامان يقومان على العنف والتمييز . كما يقومان بزعزعة استقرار البلدان المجاورة ويشيعان التوتر والقلق في منطقتيهما .

وكما هو معروف تماما ، لا يمكن لهذين النظامين العيش دون الدعم المتعدد الاشكال الذي يقدمه لهما حلفاؤهما . وفي هذه الظروف ، بينما نطالب بأن توقف اسرائيل أعمال الابداء التي ترتكبها ضد الشعب الفلسطيني ، ينبغي أن نشاهد أيضا تلك الدول التي تؤيد اسرائيل بأن تكف فورا عن تعاونها معها ، ولاسيما في المجال العسكري ، والنووي بصفة خاصة .

وان جميع من يؤيدون اسرائيل وجنوب افريقيا ، وهما نظامان معزولان ومدانان في أعين المجتمع الدولي ، يصبحون متواطئين معها في أعمال الابداء التي يرتكبانها . لايمكن أن يتحقق السلم في الشرق الاوسط إلا على أساس الاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي اقامة دولة مستقلة وذات سيادة .

ولن تكون هناك نهاية لازمة الشرق الاوسط ما لم يوجد حل سليم لقضية فلسطين . وينبغي أن تنسحب اسرائيل من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وأن تحترم سيادة ووحدة أراضي واستقلال دول المنطقة وكذلك حقها في العيش في سلم وحرية . لقد آن الاوان لكي تدرك اسرائيل أن الابداء لن تؤدي إلا الى تفاقم الصراع . قد تقتل اسرائيل الكثيرين من الفلسطينيين . بل انها ذهبت كثيرا منهم فعلا ، ولكنها لا يمكنها أن تقتل كل الشعب الفلسطيني . لقد قتل هتلر ستة ملايين من اليهود ولكنه لم يستطع قتل اليهود جميعا . وان وجود اسرائيل ذاته خير دليل على ذلك . وفي يوم ما سوف تقوم دولة مستقلة في فلسطين . وقد يستغرق ذلك وقتا . وقد لا يكون هذا ممكنا في حياتنا . ولكن الى أن تقوم تلك الدولة ، لن تكون اسرائيل حرة . ان حرية شعب اسرائيل ترتبط ارتباطا وثيقا بحرية الشعب الفلسطيني . وحتى تحين تلك اللحظة ، سوف يظل شعب اسرائيل يعيش في جو من الخوف الذي خلقه هو بنفسه . ولا حاجة لاسرائيل لأن تكون قوة اقليمية حتى تضمن بقاءها . فهناك مجال واسع لكل من اليهود والعرب والفلسطينيين في الشرق الاوسط . وينبغي أن يتعلموا العيش معا في سلم ووفاق .

السيد اندريفي (هنفاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لاسفنا

الشديدة نضطر مرة أخرى الى ان نعلن ان العام المنصرم لم يقربنا ولو خطوة واحدة من حل النزاع في الشرق الأوسط . وهذه الحقيقة تصدق على المسألة الأساسية وهي قضية فلسطين ، وعلى المشكلة الأعم وهي التوصل الى تسوية شاملة .

وقد اتفق المجتمع الدولي منذ وقت طويل على أن الشرط الأساسي لإقرار السلم في الشرق الأوسط ، هو حل قضية فلسطين على أساس الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة بما فيها حقه في تقرير المصير .

ولكن بدلا من ذلك ما هي الحالة في الوقت الراهن ؟ ان هذا الشعب لا تنكر عليه حقوقه الأساسية ، السياسية والوطنية فحسب ، بل تنكر عليه أيضا أبسط حقوق الانسان . وما زال ضم اسرائيل التدريجي للأراضي الفلسطينية والعربية مستمرا ، بما يترتب على ذلك من تصاعد مستمر في الصراع والتوتر والعنف . ولا غرابة في ذلك ، نظرا لما تتخذه السلطات المحتلة من تدابير قمعية مثل عمليات الاعتقال التعسفية ، وعمليات الاحتجاز قصيرة الأجل دون توجيه تهمة أو محاكمة ، وعمليات الترحيل والقيود المفروضة على حرية التحرك . ويقترن ذلك القمع الجسدي ، بالرقابة المفروضة على الصحافة العربية والمخفيين ، واغلاق الصحف بصورة متكررة ، وغير ذلك من تدابير ترمي الى قمع كل اشكال المقاومة الفلسطينية ، وأي تعبير سياسي أو اجتماعي أو ثقافي يمارسه الشعب الفلسطيني .

ولا تكتفي سلطات الاحتلال بذلك بل تواصل سياستها في فرض سيطرة اقتصادية كاملة على الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وتحويلها الى كيانات تابعة ، تخدم اسرائيل على حساب السكان الفلسطينيين الاصليين .

وعلاوة على ذلك فان اسرائيل ، في تجاهل تام لمعايير القانون الدولي المقبولة بشكل عام ، وأحكام قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة ، تواصل أيضا احتلالها غير الشرعي لأراضي عربية أخرى . والتوتر المستمر الناجم عن هذا الاحتلال يضطر الأمم المتحدة الى الابقاء على ثلاث عمليات لصيانة السلم في المنطقة ؛ من بينها

قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان التي تتعرض بشكل خاص لخطر دائم وهجمات متكررة ضد أفرادها . هذه الحالة ، الى جانب المسائل المعلقة المشار اليها آنفا ولدت شعورا بعدم الامن ، وحالة مشحونة بالتوتر ، وسريعة الاشتعال ، وتنطوي على أخطار جسيمة لا على المنطقة وحدها بل على السلم والامن الدوليين ايضا .

وإذا ما كان هناك وقت مناسب للبحث عن تسوية تفاوضية ونزع فتيل تلك الحالة ، المتفجرة فهو الآن . ولكن المفارقة - كما يشير الامين العام في تقريره ، هو أن :

"هناك في الوقت الحالي غياب منذر بالخطر لعملية تفاوضية مقبولة

بمفة عامة وفعالة" . (A/41/768 ، الفقرة ٢٣)

وأستطيع ان اضيف الى ذلك : ان هذه العملية التفاوضية المقبولة بمفة عامة والفعالة ، ليست مفتقدة فحسب ، بل انه على ما يبدو ليست هناك في الوقت الحالي أية عملية تفاوضية على الاطلاق .

ان محاولات التوصل الى حلول جزئية يشترك فيها طرف أو طرفان من أطراف النزاع لم تؤد الى نتيجة . فقد ثبت مرة اخرى انه في مثل هذه الحالة ، عندما تكون هناك أطراف عديدة للنزاع ، ويشمل هذا النزاع على مسائل معقدة ومتشابكة ، لا تسفر النهج الانفرادية عن نتيجة ايجابية . وقد حان الوقت للشروع في البحث عن حل من خلال تسوية شاملة تغطي كل جوانب النزاع ، وتشارك فيها كل الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية .

وقد تبلور بعد سنوات طويلة من المناقشات والمفاوضات قدر كبير من الاتفاق حول الاساس الذي تقوم عليه هذه التسوية الشاملة : انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ؛ والاعتراف بحق كل دول المنطقة في السيادة والسلامة الاقليمية والاستقلال السياسي والعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها ، واحترام هذا الحق ؛ والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير . كما نرى أيضا ضرورة الاعتراف بحق هذا الشعب في اقامة دولة مستقلة .

ويبدو بديهيًا لنا ان افضل السبل للتوصل الى تسوية شاملة هو عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الاوسط ، تشارك فيه كل الاطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية . ومن المؤسف ، ومن الحقيقي أيضا ، انه ما زال هناك خلاف حول نطاق المؤتمر وموعده ، وحول مسألة الاشتراك فيه بصفة خاصة . وهذه الخلافات لن تزول بالتمني ، بل لابد لنا من التغلب عليها . ولا يمكن التغلب عليها إلا بمناقشة هذه المسائل والمسائل المتعلقة الاخرى بالشكل اللائق . وفي هذا المضمار فاننا نؤيد الاقتراح بانشاء لجنة تحضيرية في اطار مجلس الامن يشارك فيها الاعضاء الدائمون . ان اعتماد - وتنفيذ - هذا الاقتراح في حد ذاته سيكون له تأثير ايجابي على الحالة ؛ لان هذا سيعني البدء في المفاوضات ، ولو حول المسائل الاجرائية ؛ وسيعني ايضا اشراك مجلس الامن ، وهو جهاز الامم المتحدة الرئيسي المسؤول بصفة اساسية عن صيانة السلم والامن الدوليين .

اننا لا نتوقع المعجزات ؛ والتسوية في الشرق الاوسط ليست بعد قريبة المنال ؛ ولن تتأتى إلا بعد عملية دبلوماسية طويلة وشاقة . ولكن ادراكنا لخطورة التلكؤ تستوجب ان نبدأ بداية جديدة في هذه الدورة للجمعية العامة .

السيد نيتانياهو (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سأتوخس

الايجاز في كلمتي ، حيث اننا نعتقد ان هذه المناقشة ينبغي ان تكون قصيرة ، بل الحقيقة اننا نعتقد انها بشكلها الحالي ما كان ينبغي اجراؤها على الاطلاق . لقد انتهينا هذا الصباح فقط من مناقشة البند المعنون "قضية فلسطين" . وهذه المناقشة لن تكون أكثر من تكرار لها . ومن هنا يطرح السؤال نفسه : لِمَ نجري مناقشتين ؟ اذا كان بند "قضية فلسطين" قد خص لمناقشة الصراع العربي - الاسرائيلي ، فبها ونعمت : استمعنا الى الحجج وقدمنا مقترحاتنا بشأن حل المشكلة . ولكن المناقشة الحالية كان المفروض ان تتناول موضوعا مختلفا وأوسع نطاقا الا وهو "الحالة في الشرق الاوسط" . والواقع اننا نعتقد ان الحالة العامة في الشرق الاوسط تستحق بالفعل اهتمام الجمعية العامة .

ولكننا نعرف جميعا ان هذا لن يحدث هنا . اننا لن نناقش كل ما يحدث من الصحراء الافريقية الى الخليج الفارسي . ان الذي سيجري في هذه المناقشة بمفحة اساسية هو تكرار الخطب التي اقيمت اثناء مناقشة قضية "فلسطين" في طقوس شعائرية محددة سلفا ، سيقوم فيها المتكلم تلو الآخر - باستثناء الخدرة التي تأتي بالجديد - اما بتجاهل الصراعات في الشرق الاوسط برمتها تجاهلا تاما ، وإما بالقاء المسؤولية عنها على كاهل اسرائيل ، أو على ما يملحون على تسميته "قضية فلسطين" . والواقع ان كل تهمة لا اساس لها يمكن تخيلها ستوجه الى بلدي .

فاذا كان هذا هو اتجاه المناقشة ، وهذا ما اتوقعه في ضوء ما استمعت اليه حتى الان ، اسحوا لي اذن ان اتقدم باقتراح بسيط : اعيدوا تقديم خطبكم بشأن "فلسطين" بعد تغيير عنوانها ، وانشروها في المحاضر الرسمية ، واصلنوا هذا الاجراء من فوق هذه المنصة ، ووفروا على الامم المتحدة اياما من وقتها الثمين ، علاوة على ١٠٠ الف دولار تضيع هباء .

ولا اعتزم الاضافة الى تلك الخطايا . ان اسرائيل ترى ان الشرق الاوسط ينطوي على تحديات عديدة وخطيرة تواجه السلم الاقليمي والعالمي ، ومن ثم تستحق اهتمام هذا المحفل . ونعتقد ايضا ان هناك سبلا كفيلة بالتصدي لتلك التحديات وتحسين مقدرات الجميع .

وعند معالجة التحديات ، دعونا أولا نقتصر على الاحداث التي وقعت في المنطقة منذ مناقشتنا الاخيرة قبل عام . في ذلك الحين قدمنا جدولا بالعنف الشرق الاوسطي يستند الى التقارير الصحفية التي جمعتها دائرة معلومات الاذاعة الاجنبية بصورة رئيسية من المصادر الصحفية العربية . ويتكون جدول السنة الماضية ، الذي لم يكن على الاطلاق جامعا ، من ١٠ صفحات ويورد ٢٠٠ حادثة منفصلة . وقد استبعدنا بانتظام تلك البنود المتعلقة باسرائيل والواردة في التقارير الصحفية ، لانها ، كما قلنا ، تدخل في اطار مناقشة "فلسطين" . ومن ثم فاننا لا نعالج سوى البنود الصحفية التي تتعلق مباشرة بالصراع العربي-الاسرائيلي .

وثمة فائدة خاصة من هذا الجدول هي أنه وضع على اساس ملخص غير منحاز وواقعي وتلقائي ، اي جمع تلقائي للتقارير الصحفية . وحيث انه لا يوجد فيه اي تقرير صحفي او حادث واحد يمكن ان يتلاعب بالقائمة برمتها ، فما يوجد بين ايدينا هو فهرس سليم الى حد كبير عن عنف الشرق الاوسط . وماذا نرى في تقرير هذه السنة الذي سيوزع بعد قليل على جميع الممثلين ؟ ان مانراه لا يبعث على التشجيع ، ويؤسفني أن أقول ذلك . هذا التقرير يتكون من ٢٩ صفحة ويورد ٧١٦ حادثة منفصلة . ولا شك في انه يصف تصاعدا كبيرا في العنف الشرق الاوسطي . ويشمل هذا العنف حربا سافرة ، ضرب مدن مفتوحة بالقنابل ، حربا بالاسلحة الكيميائية والغازات ، هجمات على سفن النقل المحايدة ، نزاعات على الحدود ، اعمال تخريب ، اغتيالات ، اخذ رهائن ، اختطاف الصحفيين ، اغتيال الدبلوماسيين ، مذابح جماعية للمدنيين ، السيارات الملقومة ، وانواع شتى من اشكال الارهاب الاخرى .

وتمتد المنطقة التي يقع فيها هذا العنف على طول اثني عشر بلدا ، من الصحراء الافريقية حتى الخليج الفارسي ، وتشمل المواقع الفعلية المساجد والكنائس والاسواق والمكاتب الحكومية والسفارات والبنوك والمدارس والطائرات والسفن ، وتشمل الضحايا رعايا ومرافق اكثر من ٣٠ بلدا ، ١٧ منها تقع خارج منطقة الشرق الاوسط . وحتى لا ابدد وقت الجمعية العامة ساكتفي بقراءة البنود الاربعة الاولى . وبامكان الاعضاء قراءة البقية . فهذا سيستغرق وقتا طويلا .

١ كانون الاول/ديسمبر ، محاولة اغتيال زعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، أحمد جبريل في دمشق ؛ ٢ كانون الاول/ديسمبر ، اختطاف زعيم للمعارضة في السودان ؛ ٢ كانون الاول/ديسمبر ، العراق تهاجم جزيرة خرج ؛ ٢ كانون الاول/ديسمبر ، العراق يقتل ٥٠ ايرانيا ؛ ٢ كانون الاول/ديسمبر ، جيش التحرير الشعبي السوداني يقتل ٢٦ سودانيا . لم نصل بعد الى ٢ كانون الاول/ديسمبر . تاريخ آخر بند في الصفحة هو ١٢ كانون الاول/ديسمبر . الصفحات مليئة ، وكل مطر يصف حادثة منفصلة . وهذه الصفحة التالية ، لاتعليق عليها . كل الاحداث مأخوذة بصورة رئيسية من التقارير الصحفية العربية عن اعمال العنف غير المتملة باسرائيل والشرق الاوسط ؛ ٢٩ صفحة تضم ٧١٦ حادثة . وان مجرد ذكر ارقام الامايات يدعو للهول . ففي الحرب الايرانية - العراقية وحدها اضيف في العام الماضي اكثر من ١٠٠ ٠٠٠ اصابة ، بين قتيل وجريح . وفي اليمن ، قتل خلال اسبوع واحد من الاقتتال في كانون الثاني/يناير مايربو على ١٠ ٠٠٠ شخص .

ومع ان العنف يمل الى كل مكان ، يمكننا ان نحدد عددا من الجيوب القليلة التي يتركز فيها : اولاً ، الحرب الايرانية - العراقية ، التي اوشكت على الدخول في عامها السابع وتقترب بسرعة لتصبح اشد الصراعات دموية في هذا القرن ؛ ثانياً ، لبنان - عندما اقول لبنان اعني بصورة اساسية بيروت وطرابلس - حيث تتلاعب سورية بالمليشيات المتناحرة في اقتتال داخلي شنيع ؛ ثالثاً ، السودان ، حيث يسمى المتمردون الذين تدفعهم ليبيا الى زعزعة استقرار النظام ؛ رابعاً ، المحرراء الكبرى ، حيث يسمى جيش التحرير الشعبي السوداني والبليسااريو ، المدعومين بالتتالي من جانب ليبيا والجزائر ، الى الاطاحة بالسلطة المغربية .

ولدينا اذن أربعة أنظمة تنبثق بوصفها المحركات الرئيسية للصراع في الشرق الاوسط ، وهي أنظمة ايران والعراق وسورية وليبيا . وهذه الانظمة ، الى جانب مختلف المجموعات الارهابية ، مثل منظمة التحرير الفلسطينية ، التي تعمل على خدمة رغبات بعضها - واود ان اضيف انها تعمل ضد رغبات الاخرين - مسؤولة عن الجزء الاكبر من

العنف . ولكن علي ان اضيف بعد قولي هذا ان هناك فئة كاملة من العنف تتجاوز هذا التصنيف الجغرافي . دعونا نتذكر اننا حصرنا القائمة ، سعيا الى الاتساق ، بأعمال العنف في داخل منطقة الشرق الاوسط ، في اراضي الشرق الاوسط وحدها . وقد استبعدنا كل اعمال العنف المتملة بالشرق الاوسط التي وقعت خارج الشرق الاوسط ، ولو ادخلناها في القائمة فاننا سنرى انها تشكل ما يمكن ان يسمى حصيلة حقيقية للعرب ، لان الارهاب الذي يرعاه السوريون والليبيون والايروانيون ضرب في العام الماضي دون وازع في عواصم اوروبا وحتى خارج اوروبا . والمؤشرات الوحيدة التي تبعث على الامل هي ان هذا الشكل من الحرب المستترة قد انكشف في النهاية ، كما هو الحال في المحاكمة التي جرت مؤخرا في لندن ، ويوم امس في برلين الغربية ، حيث كشف فيهما عن الارهاب السوري . ومن الواضح انه خصمت في العام الماضي في الشرق الاوسط طاقات بشرية هائلة لسفك الدماء . فقد ازهقت الارواح ، ودمرت الممتلكات وطمس السلام . فهناك في الواقع قرى ومدن ، بل وأمم برمتها تعيش في خوف . وهناك اقتصادات برمتها على وشك الانهيار . ولا يبدو ان هناك في الافق نهاية لذلك . والآن ، هل سيناقش اي من ذلك في هذه المناقشة ؟ لا . هل ستسمى القرارات التي ستتخذ لتقديم الاغاثة ، ناهيك عن الحلول ، لهذه الصراعات ؟ ابدأ .

اذا كان هناك أية اشارة على الاطلاق الى ما قلته توا من ممثلي هذه البلدان المتحاربة - وينبغي لي ان اقول ايضا هذه البلدان التي تمزقها الحرب - فانهم سيؤنبوننا على التدخل في "شؤونهم الداخلية" ، كما يقولون . فالعنف عبر الحدود ، واستخدام الوسائل المحرمة في الحرب ، وتهديد المعايير الدولية الاساسية ، ومعاناة الملايين ، هذه ليست مواضيع تستحق الاستعراض والمناقشة ، مادامت تنطوي على سفك الدماء فيما بين العرب . كل ذلك داخل الاسرة ، اذا صح التعبير . ولكن ، كما شهدنا ، ليست داخل الاسرة فقط . فهي تتجاوز بسرعة الشرق الاوسط ، وتمتد الى لندن وباريس ، روما وفيينا ، برلين وبرشلونة ، اشينا و انتويرب ، وكراتشي واسطنبول . وحتى لو كانت مقتصرة على الشرق الاوسط ، اليس من المناسب ان يكون تركيز الامم

المتحدة وهذه المناقشة منصب على السبل الرامية الى حل كامل طيف الصراع السياسي والعسكري ؟ او هل نرسم خطا ونوقف كل المناقشة اذا كان المرتكبون هم العرب ؟

اذا كان الاعضاء يودون استرداد كرامة ومصداقية الجمعية العامة ، فينبغي لهم ان يبدأوا بهذه المناقشة من هنا . ويجب عليهم ان يصروا على ان تناقش مناقشة الحالة في الشرق الاوسط بالفعل الحالة في الشرق الاوسط ، ليس جزءا من الشرق الاوسط ، وانما الشرق الاوسط كله . وعندما نأتي الى حل المشكلة ، علينا ان ندرك اولا ان هناك مشكلة . وبالتالي اومي ان يكرس الممثلون من الان فصاعدا خطاباتهم لمناقشة هذه الصراعات . وانا لا اعني مجرد الاشارة بصورة عابرة او غامضة ، وانما مناقشة جادة ومفصلة من النوع الذي يخصصه للصراع العربي - الاسرائيلي . هذا هو اقتراحي الأول .

ثانيا ، يتعين علينا ان ندرك ان كل الذين يتعرضون في الشرق الاوسط الى التهديد من جانب الانظمة المتطرفة لهم مصلحة مشتركة : الدفاع عن انفسهم ضد التدخلات السياسية والعسكرية والعقائدية من جانب المتطرفين . ولهم ايضا مصلحة ملزمة في الحد من التدهور الاجتماعي والاقتصادي الذي سيسهل زيادة اتساع نطاق التطرف .

ثالثا ، يتعين على المجتمع الدولي ان يتخذ موقفا واضحا من هذه المسألة . فيجب عليه ان يقرر اين تكمن مصالحه . هل تكمن مع المتطرفين ام مع المعتدلين ؟ مع الارهابيين ام مع الذين يقاومون الارهابيين ؟ واذا كنا سنرفض الارهاب ، يجب علينا ان نعزل المتطرفين وان ندين الارهابيين . ولكن يجب علينا ان نفعل شيئا آخر . ان الارهابيين لا يهمهم السلام والوثام ، وانما الحلول المتطرفة المفروضة بالعنف . العنف بالنسبة لهم ليس شرا بالضرورة وملاذا اخيرا ، وانما وسيلة مفضلة واداة مستصوبة . وبالتالي فان معارضة التطرف تعني ايضا تأييد المفاوضات السلمية بين الاطراف .

والآن سمعت قبل قليل في هذه المناقشة ممثل احد البلدان العربية يقول ان اسرائيل لا ترغب في حل الصراع العربي - الاسرائيلي . وانني اتوجه الان الى ذلك

الممثل وأقول له ، انني مغول بالتحدث اليه في أية لحظة الآن - عن دفع السلام قديما ، وعن ايجاد السبل لتسوية الصراع ، وآمل ان تخوله حكومته بالقيام بنفس الشيء . ولكن كون اننا نعلم انها لن تخوله بذلك ، وانه لا يستطيع ان يأتي بقول مماثل ، هذا القول البسيط الذي قلته لتوي هو المفتاح للمشكلة الاكبر التي تعاني منها منطقتنا ، وهي قوة الارهاب الهائلة للتطرف . ان هناك تعهدا بين الانظمة المتطرفة والارهابيين بالحيلولة دون ايجاد اي حل لاي صراع في اي جزء من منطقتنا .

اذا رغبت هذه الجمعية العامة في أن تقدم أي اسهام من أجل تحسين الأمور فسي منطقتنا ، فيتعين عليها أن تعزل المتطرفين ، ويتمين عليها أن توصي باتخاذ تدابير ضد الارهابيين ، وأن تقترح اجراء مفاوضات مباشرة للتوصل الى حلول سلمية للمنازعات . ولكن لن يحدث أي شيء من هذا القبيل بدون نقطة البدء التي لا غنى عنها : وهي الاعتراف بالحالة الحقيقية في الشرق الاوسط ، بكل اوجه تعقيدها وبأبعادها ، وبكل ما فيها من صراعات متعددة .

السيد شاغولا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : تواجه الجمعية العامة مرة أخرى بمناقشة الحالة السائدة في الشرق الاوسط ، كما كان عليه الحال في الماضي في أغلب الاحيان وبصورة متكررة . ويود وفد بلادي بادئ ذي بدء أن يعرب عن تقديره للأمين العام لتقريريه المفيد للغاية الواردين في الوشيقتين A/41/768 و A/41/453 و Add.1 ، اللذين اعدهما استجابة لقرار الجمعية العامة ١٦٨/٤٠ . وهذان التقريران اللذان قدمهما الأمين العام هما حقا تقريران مفيدان الى أقصى حد لانهما يقدمان للمجتمع الدولي بأسره تقييما موضوعيا شاملا للحالة السائدة في الشرق الاوسط يمكن ان تستند اليه هذه الجمعية العامة . وسنشير بايجاز الى بعض الجوانب الواردة في تقرير الأمين العام في مرحلة لاحقة من بياننا .

ان ازمة الشرق الاوسط التي بدأت تقريبا منذ بدأت منظماتنا ، ما زالت بالتاكيد من مصادر التهديد الرئيسية الحالية للسلم والامن الدوليين . وحالة المواجهة التي ما زالت سائدة في الشرق الاوسط منذ زمن طويل ، والتي تتسم بأعمال العدوان والعنف ، تؤكد الحقيقة التاريخية بأنه لا يمكن تحقيق السلم والامن وضمانهما عن طريق استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، او عن طريق انكار حق الشعوب الاخرى في الوجود وتقرير المصير .

وعلى مر العقود الاربعة الماضية ، أصبح الشرق الاوسط مركزا لجميع انواع العنف والحروب الاقليمية . وكما جاء في تقرير الأمين العام (A/41/768) ، فان تحقيق

تسوية سلمية عادلة ودائمة للصراع العربي الاسرائيلي في الشرق الاوسط ما زال يعيد المنال ، وان سياسات واعمال اسرائيل في الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة ما زالت سبب الصراع العربي الاسرائيلي ، وخاصة الانكار المستمر للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة الخاصة به .

ما انفكت اسرائيل منذ انشائها تعارض بصورة متعمدة ومنتظمة أي تحرك يستهدف تحقيق السلم في الشرق الاوسط . وقد كان هذا هو الحال منذ ١٩٤٧ - ١٩٤٨ ، عندما اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ١٨١ (د - ٣) الذي ينص على انشاء دولة اسرائيل ، وطلبت بالمثل انشاء دولة فلسطين المستقلة ؛ ولكن منذ ذلك الحين اصبحت سياسة اسرائيل متمثلة في الحيلولة دون انشاء دولة فلسطين ، رغم ان اسرائيل نفسها ، وهذا هو وجه المفارقة ، من صنع الأمم المتحدة . وبدلا من ذلك ، شرعت اسرائيل في انتهاك مسار توسعي يقوم على استيعاب واحتلال كل ارض عربية وفلسطينية يمكنها ان تستولي عليها ، وذلك بغية تحقيق حلمها في اقامة "اسرائيل الكبرى" . ان ضم جنوب لبنان واحتلال الضفة الغربية لنهر الاردن ، وقطاع غزة ومرتفعات الجولان السورية هما جزء لا يتجزأ من هذه السياسة . كما أن فرض القوانين والتشريعات والادارة الاسرائيلية على الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة لا يمثل عملا عدوانيا بموجب أحكام ميثاق الأمم المتحدة فحسب ، بل انه أيضا غير قانوني ويجب ان يعتبر عملا لاغيا وباطلا . ان استمرار احتلال اسرائيل للأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى ، بما في ذلك القدس ، يعتبر انتهاكا للقانون الدولي العرفي وجميع القرارات ذات الصلة بالموضوع الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن . وفي هذا الصدد ، يجدر تذكير اسرائيل أيضا بأن اخفاؤها في استعادة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وسحب قواتها من الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة وكان ولا يزال العقبة الأساسية التي تحول دون تحقيق تسوية للصراع الدائر في الشرق الاوسط .

ان الحالة لا تبعث على الارتياح أيضا فيما يتعلق بالمنطقة ككل . فاعمال التحرش والاعتقال والقتل والترحيل الموجهة ضد الفلسطينيين في الاراضي المحتلة ، قد

جرت أعمال العنف الواحد تلو الآخر . كما ان اقامة المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، وانكار حقوق الفلسطينيين ، مازالا مصدرا للتوتر والعنف منذ انشاء دولة اسرائيل . وطوال العقود الاربعة الاخيرة ، ما فتئ الفلسطينيون ينكر عليهم حقوق الانسان الاساسية ويغتالون في الاراضي المحتلة وفي لبنان ومؤخرا في تونس في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ . وهذه الحالة الارهابية ستظل سائدة ما دامت اسرائيل لا تنفذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن الامم المتحدة وتواصل انكار ابط حقوق الانسان على الفلسطينيين ، بما فيها حقهم في تقرير المصير ، وما دامت القوات الاسرائيلية لم تنسحب من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة .

ورغم ان اسرائيل تواصل انتهاج سياساتها العدوانية والتمتعنة ، فان الامم المتحدة للسلام لم تتخل عن جهودها الرامية الى ايجاد حل عادل ودائم للصراع في الشرق الاوسط . ولقد كان اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٢٢٢٦ (د - ٢٩) في عام ١٩٧٤ تقدما هاما في هذه الجهود السلمية . فبهذا القرار اكدت الجمعية العامة من جديد على الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وحقه في الاستقلال الوطني وحقه في العودة الى دياره وفي استعادة ممتلكاته ، واعترفت بأن الشعب الفلسطيني طرف رئيسي في عملية ارساء السلم العادل والدائم في الشرق الاوسط ، ولكن ، على النقيض من ذلك ، تمثل رد اسرائيل في زيادة قمع الشعب الفلسطيني وعمليات القتل العشوائية للمدنيين وتدمير ممتلكاتهم ، مما يبرهن على صحة آراء الامين العام بأن التسوية السلمية العادلة والدائمة للصراع العربي الاسرائيلي القائم في الشرق الاوسط لا تزال بعيدة المنال اكثر من أي وقت مضى .

ويشاطر وفد بلادي القلق الذي يشعر به المجتمع الدولي ازاء الحالة الخطيرة السائدة في الشرق الاوسط . منذ سنوات ، ما زالت تجرى مداوات بغية عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط ، الذي ينبغي أن تشارك فيه كل الاطراف المعنية ، بما في ذلك ممثلو الشعب الفلسطيني ، منظمة التحرير الفلسطينية والدولتان العظيمتان الرئيسيتان . ولكن من المؤسف ان اسرائيل ترفض كلية فكرة عقد المؤتمر .

وإذا كانت هذه هي طريقة تفكير اسرائيل فكيف يمكن أن نفهم موقفها ؟ هل تسعى حقا الى السلام في الشرق الاوسط ؟ أم تتشدد بالكلام عن السلام مثلما قالت مؤخرا في احدي اللجان الرئيسية للجمعية العامة للأمم المتحدة بأن يدها ممدودة دائما للسلام في الشرق الاوسط ؟ إن سياسات وتصرفات اسرائيل في الشرق الاوسط في الماضي والحاضر تحملنا على الاعتقاد بخلاف ذلك .

تصر اسرائيل على حل مشكلة الشرق الاوسط بفرض صفقات منفصلة على العرب . ولا تزال اسرائيل تتشبث باتفاقيات كامب ديفيد رغم أن تلك الاتفاقيات فقدت كل أهمية برأي البعض منا . فإصرار اسرائيل على الصفقات المنفصلة مع العرب ليس إلا شكلا من أشكال استراتيجية "فَرَّقْ تَشَدِّدْ" الاستعمارية التي لن تؤدي إلا الى تعقيد المشكلة .

ومن الناحية الاخرى ، قدمت البلدان العربية من جانبها تنازلات عديدة في خطة فاس لعام ١٩٨٢ للتدليل على صدقها في التوصل الى التسوية السلمية للقضية الفلسطينية ولصراع الشرق الاوسط برمته . إن خطة فاس ، التي سبق للجمعية العامة أن اعتبرتها مساهمة قيمة في سبيل تمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه غير القابلة للتصرف ، تستند الى مبادئ ذات أهمية عليا - هي عدم جواز الاستيلاء على الاراضي عن طريق العدوان ؛ وضمان الحق غير القابل للتصرف لجميع دول وشعوب المنطقة في كفالته وجودها وتنميتها المستقلة . إن خطة فاس تمثل تحديا كبيرا لاسرائيل التي كان يتعين عليها أن تقابله بمروءة ايجابية لصالح التسوية السلمية لصراع الشرق الاوسط . لكنها لم تفعل ذلك حتى الان .

ختاما يود وفدي أن يكرر ما امشهد به الامين العام من قرار الجمعية العامة ١٦٨/٤٠ ، وعلى وجه الخصوص ما يلي :

أولا ، إن قضية فلسطين هي لبّ النزاع في الشرق الاوسط وأنه لن يتحقق سلم شامل وعادل ودائم في المنطقة دون ممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ممارسة تامة .

شانيا ، إنه لا يمكن تحقيق تسوية عادلة وشاملة للحالة في الشرق الاوسط دون أن تشارك في ذلك ، على قدم المساواة ، جميع الاطراف في النزاع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية .

ثالثا ، إن اسرائيل يجب أن تدان على استمرار احتلالها للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى ، وعليها أن تنسحب منها على الفور .

رابعا ، إن الاتفاقات المعقودة بين الولايات المتحدة واسرائيل بشأن التعاون الاستراتيجي ومواصلة تزويد اسرائيل بالأسلحة الحديثة شجعت اسرائيل على مواصلة سياساتها وممارساتها العدوانية والتوسعية ، وأضرت بالجهود التي تستهدف إقامة سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط .

خامسا ، إن التعاون بين اسرائيل وجنوب افريقيا يجب أن يبدأ .
وأخيرا ، إن مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط يجب عقده في وقت قريب .

كل هذه العناصر من قرار الجمعية العامة ١٦٨/٤٠ وغيرها من العناصر التي لم أذكرها وجيها وملحة اليوم مثلما كانت قبل عام . ويحدونا صادق الأمل بأن الدول الاعضاء في منظماتنا ستتخذ ، فرادى ومجموعة ، الاجراءات المطلوبة في هذا القرار دون تأخير . كما يحدو وفدي صادق الأمل بأن مجلس الأمن سيتخذ قريبا الاجراءات اللازمة لانعقاد المبكر لمؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط الذي طال انتظاره .

السيد الكواري (قطر) : إذا كان مندوب اسرائيل راغبا في السلام ، كما ادعى قبل دقائق ، فإن مندوب الشعب الفلسطيني موجود ، وهو منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الذي اختاره شعب فلسطين والمعترف به من العالم - بوجوده عضوا مراقبا في المنظمة الدولية . إن ممثل المنظمة موجود على يمين [يسار] هذه المنصة . واتحدى مندوب الكيان الصهيوني أن يذهب الى هذا الوفد ليناقش معه حلا للقضية . وأنا متأكد من أن ممثل اسرائيل لن يفعل ذلك ، وإذا فعل فسيفقد وظيفته وسيلقى به في السجن ، حسب ما يقتضيه القانون الاسرائيلي الذي أقره الكنيست . إن الاستجابة لهذا التحدي هي التي تحدد هل هو راغب في السلام أم لا .

إنه لمن المؤسف أن الأمم المتحدة التي نجحت في حل كثير من المشكلات العالمية وعلى رأسها مشكلة تصفية الاستعمار في مدى سنوات معدودة بعد انشائها لا تزال إلى الآن عاجزة عن تسوية الحالة في الشرق الأوسط بالرغم من أن المسألة ظلت مطروحة عليها عاما بعد عام منذ الدورة الخامسة والعشرين دون أن يظهر في الأفق بريق أمل في أنها أصبحت قريبة الحل على وجه شامل يحقق العدل ويحفظ السلم والأمن الدوليين اللذين يهددهما بشكل مباشر بقاء هذه المشكلة متفاقمة وعرضة للانفجار في كل وقت .

إننا إذ نذكر بالتقدير العمليات التي تقوم بها ، منذ سنوات طوال ، الأمم المتحدة لصيانة السلم في المنطقة . إلا أننا نجد لزاما علينا أن نشير إلى أن الفائدة محدودة لتلك العمليات التي لم تؤد - وليس من طبيعتها أن تؤدي - إلى حل سياسي مقبول للحالة في الشرق الأوسط والتي لم تحل - وليس متوقعا منها أن تحل - دون تفجر الموقف بصورة خطيرة كما حدث في الغزو الإسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢ وكما يحتمل أن يقع مرات ومرات في المستقبل ما لم نصل إلى الحل الجذري الشامل والعادل لمشكلة الشرق الأوسط .

وفي هذا الصدد لا بد لنا أن نشير إلى استمرار بل وتفاقم الممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة فمن إغلاق الجامعات إلى نفي رؤساء تحرير الصحف إلى اعتداءات ذات طابع عنصري ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم إلى محاولة تصفية القضية الفلسطينية بإقامة المستوطنات غير المشروعة ومصادرة الأراضي وتغيير الأوضاع السكانية ومظاهر الحياة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتشجيع المنظمات الإرهابية الإسرائيلية على الاعتداء على السكان لحملهم على ترك أرضهم ووطنهم .

كما لا بد من الإشارة إلى استمرار احتلال إسرائيل لمرتفعات الجولان وإلى قرار ضدها غير الشرعي وكذلك إلى استمرار احتلال إسرائيل لجزء من أراضي الجنوب اللبناني بقواتها وبقوات عميلة لها وإلى ممارساتها في مواجهة كفاح الشعب اللبناني ضد الاحتلال ومحاولاتها المستمرة لتضليل الرأي العام العالمي بإطلاق وصف الإرهاب على أعمال المقاومة المشروعة في جنوب لبنان وفي الأراضي المحتلة في فلسطين .

ان الكيان الصهيوني الذي قام على فلسفة الارهاب ، والذي ادخل الارهاب الى منطقتنا ، والذي ما فتئ يزاوّل الارهاب ضد الشعب الفلسطيني والسكان العرب في الاراضي المحتلة ، يسعى الى أن يضيف الى هذا السجل جريمة اخرى ، وهي الاساءة الى تاريخ الشعوب قاطبة بمحاولة المساواة بين الارهاب الذي ندينه جميعا وحركات التحرير التي هو موضع فخر واعتزاز لكل شعب تعرض او يتعرض لاحتلال اجنبي . ان حق الشعوب في التخلص من الاحتلال الاجنبي وفي تقرير مصيرها وفي نيل حريتها واستقلالها هو قيمة عليا من قيم المجتمع الدولي كرسها ميثاق الامم المتحدة بكل قوة ووضوح كما أن قرارات الامم المتحدة قد أكدته ، وبخاصة اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول طبقا لميثاق الامم المتحدة ، فقد أكد ذلك الاعلان ضمن ما نص عليه أن أي عمل يقوم به الشعب المحروم من تقرير المصير في مقاومة ذلك الحرمان بالقوة هو عمل مشروع وان من حق مثل ذلك الشعب ان يحصل على كل عون ومساعدة من الخارج في كفاحه المشروع وان ذلك كله مطابق لاغراض ومبادئ الميثاق .

لم يعد هناك من ينكر او يتجاهل حقيقة كون قضية فلسطين هي جوهر ما اصطلح على تسميته "الحالة في الشرق الاوسط" . وان استمرار تلك القضية بدون حل هو السبب الاصيل لكافة الازواج الاليمة التي تعاني منها المنطقة . ان الجمعية العامة في قرارها رقم ٩٦/٤٠ دال قد أكدت من جديد اقتناعها بأن قضية فلسطين هي لب النزاع في الشرق الاوسط ، وأكدت من جديد تأييدها للدعوة الى عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم .

ان وفد بلادي يشارك المجتمع الدولي الرأي في أن عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط في اطار الامم المتحدة تحضره جميع الاطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وكذلك الاعضاء الدائمون في مجلس الامن هو الطريق الاجدى بأن يصل بنا الى تسوية شاملة وعادلة ، على أساس استرداد كافة الاراضي المحتلة بما فيها القدس الشريف وممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير مصيره وانشاء دولته على أرضه اسوة بكل شعوب العالم .

ان وفد بلادي ليأمل ان يتجاوب الجميع مع الجمعية العامة في هذه الدورة - متى أكدت مجددا مواقفها من قضية الشرق الأوسط وأساليب التوصل الى حل سلمي - احتراماً لارادة المجتمع الدولي ولمبادئ وأحكام الميثاق وغيره من الوثائق الدولية التي تجعل من حق الشعوب في تقرير مصيرها حجر الزاوية في تنظيم المجتمع الدولي في ظل ميثاق الأمم المتحدة . ولا ندري بأي منطق ولاية غاية يراد حرمان الشعب الفلسطيني وحده دون سائر الشعوب من ممارسة ذلك الحق المشروع* .

السيد شكر (الامارات العربية المتحدة) : اسمحو لي في البداية ان اعرب عن شكر وفد الامارات العربية المتحدة للأمين العام للأمم المتحدة على تقريره الذي أعده حول الحالة في الشرق الأوسط في مختلف جوانبها .

لقد عكس الأمين العام في تقريره الأخير الحالة المفجعة التي تسود منطقة الشرق الأوسط بسبب غياب تسوية سلمية عادلة ودائمة للنزاع العربي الاسرائيلي . وبمفتنا احدى الدول العربية التي تعيش أوضاع المنطقة وتراقبها عن كثب ، لا يسعنا إلا أن نوافق على ما خلاص اليه التقرير بأن هذه التسوية بعيدة المنال ، لأسباب موضوعية نعرفها جميعاً .

ان ازمة الشرق الأوسط ، أو بعبارة أخرى النزاع العربي الاسرائيلي ، هي من أكثر الازمات الاقليمية قابلية للانفجار ومن أكثرها اشارة للشك والخوف والفعل ورد الفعل لدى الدولتين العظميين ، وهي تشكل مصدراً رئيسياً من مصادر تهديد الامن والسلم الدوليين .

ان نظرة سريعة على تطور الصراع العربي الاسرائيلي سترينا بأن هذا الصراع يكتسب أبعاداً جديدة عاماً بعد عام ، وان اخطار هذا الصراع تتضاعف وباستمرار ، حتى أصبح حجم المعاناة والاضرار التي تلحق يومياً ليس فقط بالشعب الفلسطيني وانما بالشعب العربي ، كفيلاً بحدوث انفجارات خطيرة تكتوي بنيرانها شعوب المنطقة برمتها ،

* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيد دوس سانتوس (موزامبيق) .

الأمر الذي يعيق تطلعاتها نحو الاستقلال والتحرر والتنمية والتقدم . ولعل طبيعة النظام الصهيوني العنصري والعدواني وارتباطه وتاريخه واستراتيجيته كما أكدتها الأحداث ، والمتمثلة في احتلال بقية اراضي فلسطين والجولان السورية وغزو لبنان والفارات على تونس وبغداد هي مؤشرات لا تقبل الاجتهاد حول خطر هذا النظام وآفاق مخططاته . لقد تواصلت اعتداءات الصهاينة واتخذت في تواصلها اشكالا جديدة ضمت فواجع كثيرة منها مذابح صبرا وشاتيلا ، وتدمير الهياكل الأساسية للشعبين اللبناني الفلسطيني ، والاعتداءات الوحشية المستمرة على القوى والمدن اللبنانية والتحرش بسوريا واستفزاز القوات الدولية واحتلال جزء من الاراضي اللبنانية بحجة اقامة حزام أمني مما جعل الصراع يحتدم في شكل مواجهات عديدة تراوحت بين عمليات المقاومة اليومية والحرب المتوسطة والمواجهة الشاملة .

إن لب أزمة الشرق الاوسط هو القضية الفلسطينية ولا يمكن بأي حال من الأحوال ان يكون هناك استقرار أو سلام في الشرق الاوسط بدون الاعتراف بمركزية القضية الفلسطينية بالنسبة لاية تسوية لهذه الازمة ، وبدون حل هذه القضية بأبعادها الانسانية والقانونية والسياسية على أساس مجموعة القرارات الصادرة عن منظمة الامم المتحدة . ان اسرائيل ولغاية هذا التاريخ لا تزال ترفض معالجة هذه القضية مع انها مسؤولة عن خلق هذه القضية لانها انشأت دولتها بالقوة في أرض فلسطين وعلى حساب الشعب الفلسطيني .

ان اسرائيل ما كانت بقادرة على فرض سياسة الامر الواقع لولا الدعم العسكري والمادي والادبي الذي تتلقاه من الولايات المتحدة ومن بعض الدول الاوروبية التي اتضح مؤخرا انها اسهمت في بناء القوة النووية الاسرائيلية . لقد أصبحت اسرائيل بفعل هذا الدعم السخي رابع اكبر قوة عسكرية في العالم وذلك حسب تقديرات المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن . كما أصبحت اسرائيل ايضا زعيمة ما تسميه الصحف الاسرائيلية "العالم الخامس" أي العالم الذي يضم الدولة الصهيونية والنظام العنصري في جنوب افريقيا بحيث أصبح هذا العالم يشكل حلفا عسكريا تقليديا ونوويا يهدف الى تركيع الدول الافريقية والدول العربية .

ان اكثر ما يبعث على القلق من تسليح اسرائيل بهذا الشكل هو ان هذا التسليح يتزامن مع ثلاثة تطورات خطيرة على الصعيد الدولي وعلى الصعيد الاقليمي وعلى الصعيد الداخلي في اسرائيل . فعلى الصعيد الدولي ، ازداد الاستقطاب في المدة الاخيرة كما هو واضح في ترددي العلاقات بين الشرق والغرب وفي فشل مؤتمر ريكيافيك . وعلى صعيد المنطقة ، لا تزال اسرائيل تزيد الوضع تازما بتمديداتها العسكرية السالفة الذكر وبضمها للأراضي العربية المحتلة ، ضاربة عرض الحائط قرارات المنظمة التي اعطتها شهادة ميلادها في عام ١٩٤٧ .

أما على الصعيد الاسرائيلي فان الصورة تبعث على التشاؤم واليأس ذلك ان النجاح المتطرف أخذ في الصعود . انه لأمر مفرح لا لشعوب المنطقة فحسب بل لشعوب العالم قاطبة ان تكون رابع أضخم ترسانة عسكرية تقع تحت تصرف شامير ، ذلك الارهابي المتطرف الذي ينتمي الى حزب يدعو الى ضم الضفة الشرقية لنهر الاردن والذي صدرت بحقه مضابط توقيف من قبل الحكومة البريطانية قبل عام ١٩٤٨ ، لقيامه بارتكاب مذابح ضد مدنيين عرب وبريطانيين ويهود .

لقد أيدت بلادي ، انطلاقا من قرارات مؤتمر فاس الصادرة في أيلول/سبتمبر عام ١٩٨٢ ، ومن قناعتنا بوجود حل مشكلة الشرق الاوسط بالطرق السلمية ، قرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم الداعي الى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط باعتباره الاطار المناسب الوحيد للتوصل الى تسوية سلمية عادلة ودائمة تحقق الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي العربية المحتلة وتنفيذ الحقوق الوطنية الشابتة للشعب الفلسطيني ، وعلى رأسها حقه في العودة الى وطنه واقامة دولته المستقلة ذات السيادة ، تحت قيادة ممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية .

ان اسرائيل لا زالت ترفض عقد مثل هذا المؤتمر تماما كما ترفض الاجماع الدولي ، وترفض حقوق الشعب الفلسطيني ، وترفض الانسحاب من الاراضي العربية ، وترفض الكف عن اقامة المستوطنات ، وتواصل طرد العرب وتعذيبهم ومصادرة الاراضي والتصعيد العسكري .

ويأتي كل هذا الرفض الاسرائيلي تحت شعار واحد يدعى الامن . والامن المزعموم الذي تتشدد به اسرائيل هو مطاط يتمدد ولا يتقلص . فباسم الامن اقتلعت اسرائيل الشعب الفلسطيني ، وباسم الامن احتلت الضفة الغربية وغيرها من الاراضي العربية ، باسم الامن دمرت اسرائيل المفاعل النووي العراقي وباسم الامن قتلت اكثر من ٣٠ ألف مواطن لبناني وفلسطيني في عام ١٩٨٢ . باسم الامن احتلت اسرائيل اجزاء من لبنان ، وأغارت على تونس وانتهكت الاجواء العربية . باسم الامن تخطف اسرائيل الطائرات المدنية وتحتجز السفن التجارية المحايدة في المياه الدولية وتخطف المدنيين اللبنانيين

والفلسطينيين وتتوسع وتقول لا لكل مبادرة سلمية . وباسم الامن تطلق المدارس والجامعات والمستشفيات في الاراضي المحتلة وتجهز اقتصاديات هذه الاراضي . وكذلك باسم الامن ستلجأ اسرائيل اذا بقي الدعم الخارجي متدفقا عليها بهذا الشكل الى قصف كل مدرسة عربية لان خريجها يشكلون حسب هذا المنطق الغريب العجيب تهديدا لامن اسرائيل ، والى تدمير كل منشأة عربية لانها تشكل خطرا على الحمل الصهيوني الودييع . ان حجة زائفة كهذه لا تنطلي على احد ، لان الحقيقة تكمن في أن اسرائيل تريد الارض العربية وتريد المزيد من هذه الارض بدون شعبها .

نحن في عصر بزغ فيه نور جديد ، نور الحرية والسيادة والاستقلال وتقهقر الاستعمار ، وان علامة ذلك لبارزة في ارتفاع عضوية هذه الجمعية من ٥١ عضوا عند تاسيس المنظمة الدولية الى ١٥٩ عضوا في يومنا هذا . وقد حصل التمثيل المتوازن بفعل التحرر من نير الاستعمار . إلا ان مجتمعنا الدولي لا يزال يعاني اليوم من بعض بقايا الاستعمار ، وعلى رأس هذه البقايا توأمان متلازمان هما اسرائيل وحكومة الفصل العنصري .

ان من ينجرون اسرائيل ينجرون توسعها وينجرون اطماعها الامبراطورية الخفية والمعلنة ، وان في هذا تناقضا فاحشا مع مسيرة الحرية والانتماق من ربة الاستعمار . ان اسرائيل كما اثبت سجلها الحافل لا تعتمد إلا على القوة العسكرية ، ولا تتعامل مع غيرها إلا بلغة الحديد والنار شأنها في ذلك شأن غيرها من عمالقات السطو التي اندثر معظمها في اتون حركات التحرير والاستقلال . وما دام ميزان القوى العسكري في صالح اسرائيل ، فانها ستواصل سياسة الهيمنة والاقتلاع والتوسع ، ولكن شعوب المنطقة وفي مقدمتها شعب فلسطين ، رفضت بكل ما اوتيت من قوة محاولات التكريع ومحاولات طمس الهوية وان شعب فلسطين سائر في كفاحه من أجل الحرية والسيادة وتقرير المصير على أساس المبادئ الواردة في قرارات هذه الجمعية وفي ميثاق هذه المنظمة . لقد علمنا التاريخ ان ميزان القوى لا يبقى دائما على حاله وأنه في تفسير مستمر . ويجب على قادة اسرائيل أن يدركوا ذلك أكثر من غيرهم لانهم يجدون كل يوم ،

وهم يحفرون أرض فلسطين لتغيير معالمها العربية ، رفاعة أباطرة يتضاءل أمامهم أمثال شارون وببيفين وشامير ، وانقراض امبراطوريات كانت أقدر من اسرائيل وأطول باعا منها بكثير .

السيد ويريونو (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالرغم

مما بذله المجتمع الدولي من جهود دؤوبة طيلة ٤٠ عاما سعيا الى ايجاد حل عادل ودائم للصراع العربي - الاسرائيلي ما زال السلم في منطقة الشرق الاوسط التي طالبت معاناتها هدفا بعيد المنال . والادعى من ذلك انه في حالة الجهود الراهنة لم نشهد ولو شروعا في التحرك صوب ايجاد تسوية من خلال عملية تفاوضية يمكن أن تحظى بالقبول بوجه عام بل انه لم تلح أية بوادر على الحل .

وما برحت الامم المتحدة منذ انشائها عاكفة على أزمة الشرق الاوسط بكل ما تنطوي عليه من تعقيد . وقد اضلعت بدور لا غنى عنه في ارساء العناصر الاساسية لاي تسوية شاملة وفي تضييق نطاق النزاع وتخفيف حدته . وبتيسير عقد اتفاقات الهدنة والاشراف على تنفيذها وايفاد قوات صيانة السلم وتوفير الفوث الانساني والنهوض بطائفة عريضة من البرامج والانشطة الاخرى اثبتت المنظمة فائدتها في منع نشوب مواجهة أوسع نطاقا وتخفيف معاناة الشعوب . ومن ثم فان الافتقار بشكل مستمر الى التقدم الملموس صوب ايجاد حل دائم لا يمكن بأي حال أن يعزى الى المنظمة ، فالحقيقة التي لا جدال فيها ان الامم المتحدة لا تستطيع أن تفعل إلا ما تريده منها مؤسساتها المختصة ولا يمكن أن تنجح الا اذا التزم اعضاؤها بكفالة نجاحها .

وإذا كانت قرارات الامم المتحدة بشأن الشرق الاوسط لم تنفذ بعد فلا يعني ذلك ان الصراع توارى في الظل أو أن القرارات ذاتها فقدت صلاحيتها . بل على النقيض ما زالت قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن على صلاحيتها إذ انها تمثل النهج الوحيد المعقول لاقرار السلم العادل والدائم في المنطقة .

لقد تعثر تنفيذ هذه القرارات على الدوام بسبب تعنت اسرائيل المتغطر . وقد دأبت اسرائيل ، متشجعة بالتأييد الذي لا شك فيه من حلفائها التقليديين وحمايتها ، على الاستهزاء بالمبادئ الاساسية لمنظمتنا والقواعد الاساسية للقانون الدولي والسلوك المتحضر .

وكما بيّنت أحداث العام الماضي ، تواصل اسرائيل جهودها لفرض عدوانها ومخططاتها التوسعية على المنطقة ، في تحد كلي للنقد العالمي . كما انها تواصل ترسيخ أقدامها في الاراضي الفلسطينية المحتلة وغيرها من الاراضي العربية ، بما في ذلك مرتفعات الجولان ومدينة القدس الشريف . وتصر على سياسة القبضة الحديدية التي تتمثل في القمع الوحشي لسكان الاراضي المحتلة وارهابهم وفي ممارساتها اللانسانية للاعتقال الجماعي التعسفي والتعذيب والطرده ونزع الملكية والمصادرة . وقد اثارت تلك السياسات والممارسات حنقاً وياًساً مريراً واسع النطاق في اوساط الشعب الفلسطيني ، وفي الواقع ، في اوساط الامة العربية بأسرها ، وولدت دوامة متصاعدة من العنف والعنف المضاد والقمع والمقاومة المسلحة ، مما يفرض تهديداً مستمراً على السلم والامن الاقليميين والدوليين .

ويجتلى هذا في اوضح صورة في الفوضى والاضطرابات التي لا تتوقف والتي لا تزال تعصف بلبنان . فبعد مرور أربع سنوات على الغزو الكاسح ، لا تزال اسرائيل تحتل الجزء الجنوبي من ذلك البلد الذي مزقته الحرب ، في تجاهل تام لمطالبات مجلس الامن بأن تسحب قواتها الى الحدود المعترف بها دولياً . ومن الواضح أيضاً أن اسرائيل تعتزم إطالة قبضتها الحديدية على جنوب لبنان ، عن طريق القوات المحلية غير المشروعة التي انشأتها عميلة لها وتحت سيطرتها التامة .

وقد حاولت اسرائيل تبرير انتهاكها المستمر لسيادة لبنان وسلامته الاقليمية محتجة بالحاجة الى ما يسمى بمنطقة أمنية في منطقة الحدود ، ولكن حتى هذا الموقف الذي لا يمكن الدفاع عنه ولا يمكن قبوله اطلاقاً كشف عن حقيقة أمره ، وهو ذريعة لاستخدام المنطقة كنقطة انطلاق لشن هجمات سافرة في عمق لبنان وقاعدة لعصابات الغزو من الجنود لتطويق القرى والمسدن وارتكاب أعمال القتل والازعاج والاحتجاز ضد الابرياء

من المدنيين اللبنانيين واللاجئين الفلسطينيين . وما من شك في أن مخطط اسرائيل النهائي بالنسبة للبنان هو تقسيم ذلك البلد بحكم الواقع وضم الجزء الجنوبي منه في نهاية المطاف .

وهناك بُعد خطير آخر للاحتلال غير الشرعي لجنوب لبنان تمثل في الاثر الضار على أداء قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان في النهوض بمهامها التي أوكلها اليها مجلس الأمن . وفي هذا الصدد ، تشاطر اندونيسيا تماما الأمين العام القلق العميق الذي عبّر عنه في تقريره عن قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان في تشرين الاول/ اكتوبر الماضي ، ذلك أنه أصبح متعذرا على القوة في ظل تلك الظروف أن تحول دون استخدام المنطقة التي تنتشر فيها لممارسة أنشطة عدائية مع ما يترتب علي تلك الأنشطة من مخاطر على أفراد القوة ، كما تجلّى مؤخرا على نحو مفرح . وإنما نوافق تماما على أن حالة تلك القوة ستصبح أمرا لا يمكن الدفاع عنه ما لم يحرز تقدم فسي وقت مبكر نحو تنفيذ قرارات مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) و ٥٨٦ (١٩٨٦) .

ولا بد من استعادة سيادة واستقلال ووحدة أراضي لبنان وسلامتها . ولا بد من مناصرة السلطة الشرعية للحكومة اللبنانية ومن تدعيم فعالية الجيش اللبناني . وينبغي لجميع الأعمال الانفرادية الاخرى التي تقوم بها اسرائيل أن توقف ، وأن يسمح لقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان أن تنجز ولايتها .

وعلى حين أن مأساة لبنان جعلت من ذلك البلد ضحية رئيسية لصراع الشرق الاوسط ، فان اشتداد محنة الشعب الفلسطيني لا تزال مشار قلق عميق للمجتمع الدولي . إن السلب شبه الدائم للحقوق الوطنية الأساسية لشعب بأسره ، وحرمانه الدائم من أبسط الحقوق الانسانية ، ذلك الشعب الذي يعيش معظمه تحت الاحتلال الاجنبي او في المنفى ، أمر غير مقبول اطلاقا لدى اندونيسيا . ان القضية الفلسطينية لا تزال صلب المشكلة والاساس الجذري للأزمة التي طال أمدها في الشرق الاوسط ، والتي تدعو لايجاد حل عاجل . وفي البيان الذي ألقاه أمس وقد بلدي حول القضية الفلسطينية ، حددت حكومة بلدي موقف اندونيسيا من العناصر الأساسية لتسوية عادلة ، وكذلك تأييدنا الحازم لعقد

مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الأوسط . ومع ذلك ، فإننا نكرر أنه لا يمكن لأي حل لا يأخذ بعين الاعتبار حقوق وتطلعات الشعب الفلسطيني أن يسهم في احلال سلم عادل ودائم ، كما انه لا يمكن لاية عملية تفاوض أن تنطلق دون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، على قدم المساواة مع جميع الاطراف الاخرى المعنية مباشرة .

واليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، هناك اتفاق واسع النطاق بشأن العناصر الاساسية لحل سياسي سلمي للصراع في الشرق الأوسط بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص . كما أنه ما من شك في أن أفضل سبيل لحل مجموعة القضايا المعقدة التي تحيط بالصراع في الشرق الأوسط هو مؤتمر السلام الدولي . فهو يوفر الاطار الواقعي والشامل الوحيد للحوار والتفاوض وضمان انسحاب اسرائيل غير المشروط من جميع الاراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في العودة وفي اقامة دولته المستقلة ذات السيادة في فلسطين . ومن الجلي ، أن الطريق الى السلام من خلال هذا المؤتمر محفوف بمصاعب عديدة وحالات من عدم اليقين . إلا أنه لا ينبغي لذلك أن يثنينا عن بدء عملية مفاوضات على نحو عملي وهادف . ولتحقيق هذه الغاية ، يؤيد وفد بلدي تأييدا تاما فكرة تشكيل لجنة تحضيرية ضمن مجلس الامن وبمشاركة جميع الاعضاء الدائمين في المجلس . لقد ضيعنا في الماضي العديد من فرص التحرك نحو السلام وكسر حلقة الاعمال العدوانية المسلحة والحرب ، التي لا تنتهي .

وفي هذه الحقبة الحساسة بالنسبة لمستقبل الشرق الأوسط ، يتطلب الامر بذل جهود أكثر تميما لمواصلة الزخم وازالة العقبات الباقية على طريق السلام . وقد برهنت الأمة العربية ، بما فيها الفلسطينيون ، بالفعل على تأييدها لتسوية عن طريق المفاوضات ضمن إطار شامل لمؤتمر سلام دولي . وبالتالي ، فإنه يتحتم على اسرائيل أن تدرك في النهاية أن الحالة لا تحتتم مزيدا من التأخير . وأن الخيار الحقيقي الوحيد أمامنا هو أن نؤكد على السلطة الكاملة للأمم المتحدة وآلية مجلس الامن بغية بسدء عملية مفاوضات حقيقية تفضي الى تسوية سلمية شاملة وعادلة في الشرق الأوسط .

السيد غرافيتو ايرنانديز (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

لقد قيل في هذه الجمعية ان المشكلة الرئيسية في الشرق الاوسط هي القضية الفلسطينية . ان المسألة ليست وصف نطاق النزاع ، بل فهم أن النضال ينطوي على أمل ورغبة في العيش في بلد حر ويدار على نحو مستقل من جانب أحد الاطراف المعنية ؛ على حين أن هناك طرفاً آخر موجوداً ، ويرغب في أن يبقى موجوداً ، على اراض لا تشكل جزءاً من اراضيه ، خصتها الأمم المتحدة للفلسطينيين .

ذكرت كولومبيا في بيان أدلت به مؤخراً امتنادا الى فهم الخلفية التاريخية :
إن أصح الحلول يتمثل في التفاهم المباشر بين طرفي الصراع وهذا يعني ضمنا وجود
نظامين دينيين بينهما ثقافات مشتركة ويتقاسمان موثلا واحدا . وهذا يتطلب سياسات من
الاخوة والتعايش تنطلق من مذاهب الديانتين اليهودية والإسلامية .

لقد دعا كل متكلم الى حل ولكن منذ الأزل لم يكن من السهل العثور على مثل
هذا الحل . وقد ظلت فلسطين عدة قرون مركزا للديانات التوحيدية وأرض الميعاد .
وعندما يقرأ المسيحيون العهد القديم ويرون أسماء مثل يهودا والسامرة وأورشليم
وبيت لحم فإن هذا يجعلنا نشعر وكأننا ندخل بيوتنا . وعندما نستعرض التاريخ
الروماني ندرك أن إقليم يهودا شمل المنطقة من سيناء الى الشمال حتى الجليل .
"فلسطين الاولى" التي أشير إليها بوصفها أرضا غير محددة . ثم "فلسطين الثانية"
المشار إليها بوصفها الأرض المحيطة ببحر طبرية ، ثم "فلسطين الثالثة" وهي عبارة عن
صحراء النقب .

ويقال ان كلمة فلسطين استمدت أصولها من كلمة "فاليستين" وهي أرض
"الفلسطينيين" . وهناك شعوب كالعرب والعباسيين وصلت الى هناك . وظهرت مجموعات
ثقافية متنوعة وكما يحدث فعلا في هذه الحالات شكلت تجمعات صغيرة ومنها المسيحيون
والدروز والموارنة والسنة واليهود والشيعه ، وأخيرا الذين ولدوا على هذه الأرض في
النهاية شعروا أن عليهم واجبا لكي يطالبوا بحق العيش في سلم في الأرض التي ولدوا
فيها . ولا يخفى على أحد أن الفلسطينيين من ذوي الأصل العربي واليهود الذين ولدوا
في منطقة فلسطين قد عاشوا معاً عدة قرون وقاموا معا أيضا بتشكيل ثقافة تلك
المنطقة بطريقة مألوفة . ويقال أنهم يتبادلون استخدام الابجدية وانهم علموا
العالم الأددان التي نبتت منها ثقافة نصف الكرة الغربي الحالي .

ولن يأتي بياني الى نهاية لو حاولت أن أدخل في تفاصيل تاريخ اسرائيل
وفلسطين لان هذا يعني تشويه الحقائق إذ أن التاريخ في هذه الحالة ينظر إليه من
وجهة واحدة . ومع ذلك فإن مشكلة فلسطين ليست فقط مشكلة الشرق الأوسط . ومن الجدير
أن نسال كيف يمكن تعريف النزاع في الشرق الأوسط إذا ما بدأ في سنة ١٩٤٨

محسورا في إطار حرب اسرائيل مع بعض من جيرانها هو اليوم أكبر من ناحية الإطّار الجغرافي ، وكما نرى أن المنطقة تتألف من أكثر من جزء . وفي بعض من هذه الأجزاء شمة صراع دائم أخذ في التزايد . وهناك كذلك عوامل جديدة في المنطقة تهدد الاستقرار السياسي لا بالنسبة للدول المعنية فحسب ولكن بالنسبة لسلم العالم كله ، وهي عناصر منها التعصّب الديني والنعرة القومية . وهنا علينا أن نتذكّر القول بأن الوطنية هي حب الإنسان لبلده ، أما القومية فهي كراهية بلاد الآخرين . وهناك أيضا عوامل اقتصادية ومن ذلك مثلا أن توجد جزيرة أو خط للحدود أو نقطة جمركية بسيطة ولكنها تشير الى معالم جغرافية محددة تتيح للأطراف المعنية توسيع منطقة استكشاف النفط بغية تعزيز الموازين التجارية لتلك الأطراف .

هذه العوامل كلها مشتركة مع بعضها البعض . ويقول شاعرنا جورج زلماي في قصيدته الشهيرة عن الخطر المتزايد أن عدد الذين يتضررون سوف يستمر في التزايد ، كما وصف في تلك القصيدة كيف أن المأمة البشرية ظلّت تصعد مدارج تقود من نهر الفانجز الى بنارس . والشرق الأوسط اليوم ينطوي على كثير من النزاعات وكثير من الشكافات وكثير من الآمال . وربما تبدأ تلك المنطقة في الجزائر وتنتهي في إيران . وأكثر من نصف طاقة العالم من النفط موجودة فيها ، ويعيش فيها حوالي ٢٠٠ مليون نسمة وهم ينتمون الى العالم الثالث كما يحدهم الأمل ونحن نقرب من نهاية القرن العشرين بأن يتبنى العالم المتحضر عقيدة تنقذهم من الركود والجهل والفقر الذي يعيشون فيه .

وليس شمة سبب بالنسبة لنا لأن نفقد صوابنا ونفشل في إيجاد الطرق الموصلة الى التعايش السلمي بحيث يمكن لشعبنا في العالم الثالث أن تغيد من الفوائض الاقتصادية للدول التي تتمتع بالنفط كمورد طبيعي . هذه الدول ترتبط بصورة وثيقة بروابط من الدم معنا . وأنا أفكر مثلا في العرب الذين ورثنا عنهم حب الفن وروح البحث . أو اننا نستطيع الاستفادة من التكنولوجيا وروح التنظيم التي يتمتع بها شعب اسرائيل الدؤوب ، كما ان لبنان لا ينبغي رؤيته فقط على شاشة التلفزيون من جانب الجيل الجديد وكأنه مجرد مكان للدمار والتماسة والدموع . علينا أن نزود الأمم

المتحدة بالسلطات التي تجعلها بحق هيئة تستطيع إعادة السلم للبشرية بأسرع وقت ممكن قبل أن تنفجر القنبلة التي زرعتها بأنفسنا . وإذا أردنا بحق الوثام لا فسي الشرق الأوسط وحده ، فعلينا أن نفهم السلم إنما يمان من خلال احترام حقوق الشعوب المجاورة . لا بد للجماعات الداخلة في النزاع أن تفهم وتقبل أن لوحة الشطرنج التي تمثلها السياسة الدولية لا تتيح إلا ارتهان الدول الفقيرة والضعيفة ثقافيا فسي مراعات علينا أن نبحث عن حلها في أصول تلك الدول وليس في أهداف أطراف أخرى ذات مصلحة ..

ان القادة الذين يبدأون النزاعات لا بد أن يُسألوا عن التبعات التي يحملونها عندما يخضعون شعوبهم لصراعات بين الاخوة وتستخدم هذه الشعوب كأنها حيوانات تجارب إذ انه كما تعرف الجمعية ، استخدمت بالفعل الاسلحة الكيميائية دليلا على تطور الإنسان العلمي فنتج عنها موت الشعوب في النزاع وأسلمت الى تركة من الدمار تحوّل فيها أطفال الى أيتام كما ساد في غمارها الشعور بالمعجز الشديد . هؤلاء القادة يتحملون مسؤولية جسيمة لانهم لم يتيحوا للصبية أن يصبحوا رجالا ولا يتيحوا للفتيات أن يصبحن أمهات إذ عاجلهم الموت قبل الاوان . ولا ينبغي تجاهل اي طرف من الاطراف المشاركة في المنطقة . علينا أن نطلب من المشاركين في النزاعات ، باسم الشعوب الحرة والمحبة للسلم في كل أنحاء العالم أن يبحثوا عن حلول للمشاكل التي تواجههم . علينا أن نطالب بإنهاء الصراع بين إيران والعراق وبأن ينال الفلسطينيون وطننا وبأن يبدان الإرهاب . وقد كان السيد هنري كيسنجر على حق عندما قال تعليقا على هذه المشاكل الشائكة "بغير ممر لن يكون هناك حرب ، وبغير سوريا لن يكون هناك سلم" ، لانه مع حسن النية من جانب هذين البلدين الكبيرين يمكن المساهمة في تحقيق هذا الهدف بكل تأكيد .

فلنرفع مستوى معيشة الشعوب التي تعيش في مناطق الصراع . ولننتج لها أسباب الحياة ، ولنحترم حق الإنسان المقدس في أن يعيش ، هذا الحق الذي كرّمته جميع الاديان في العالم بما فيها ديننا بوصفه الحق المقدس الذي يتحقق من خلاله السلم على الارض .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا لقرار الجمعية العامة

٣٣٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، اعطي الكلمة للمراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية .

السيد ترزي (منظمة التحرير الفلسطينية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : إذا كان المجتمع الدولي يريد حقا أن يعالج الموقف المتفاقم في الشرق الأوسط ، فلا بد أن الضمير الدولي قد تألم هذا الصباح عندما نقلنا رسالة رئيس اللجنة الإسلامية العليا في القدس الشيخ سعد الدين العلمي . ولا شك في أن تلك الرسالة ومحتوياتها قد أدمت بعض القلوب . وقد فهمنا أن أعضاء مجلس الأمن قد أعربوا في مشاوراتهم هذا الصباح عن الشعور بالمدمة والفرغ ، غير أن الوضع في القدس إنما هو صورة ممفرة للوضع في الشرق الأوسط . فالدولة المحتلة اسرائيل تعمل على إثارة أحداث العنف وسفك الدماء سواء بصورة سافرة ومباشرة أو بصورة مستترة وعن طريق بعض عناصرها . وهذه العناصر نفسها تعرب السلطات المحتلة نفسها عن إدانتها لها ، ولكنها تحميها في الواقع بل وتسلحها وتدفعها الى ممارساتها العنصرية وافعالها الإرهابية . وتلك أعمال إرهاب تشجعها إحدى الدول الجالسة هنا في هذه القاعة .

وقد أعرب الأمين في تقريره عن القلق وقال : "ما زالت الحالة في المنطقـة

شديدة التقلّب" . وحرص على أن يذكرنا ولديه الحق بأن :

"ما زالت مخنة الشعب الفلسطيني الذي يعيش معظم أفراده الآن في ظل

الاحتلال أو في المنفى موضع قلق دولي حاد" . (A/41/768 ، الفقرة ٣٤)

والامر بالنسبة لنا نحن الفلسطينيين هو أمر البقاء ، ويهدف نضالنا المشروع الى الوصول الى سلام شامل وعادل ، حيث لا يستعصي السلم والتسوية السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط بعد الآن بل يصبحان ممكنين وحقيقيين . ونحن نتفق تماما مع ما ذكره الأمين العام من أن :

"هناك خطر شديد أن تقع مرة أخرى أعمال عنادية كبيرة في المنطقـة

إذا سمح باستمرار الجمود الحالي في عملية السلم" . (الفقرة ٣٤)

وأؤكد على عبارة "مرة أخرى" لاننا خلال أربعين سنة تعرضنا للكثير جدا من العمليات

العدائية الكبيرة . وقد ذكر الأمين العام ان اتصالاته وجهوده قد كشفت عن أن الصعوبات المتعلقة بالدعوة الى عقد المؤتمر الدولي للسلام لا تزال في جوهرها كما هي .

وقد أوضحت منظمة التحرير الفلسطينية موقفها في نفس هذه الجمعية في ١٩٧٤ عندما أعلن ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة هنا انه جاء يحمل غصن الزيتون رمز السلام ، ودعا الجمعية العامة لأن تساعد وتساعد الشعب الفلسطيني الذي يخاطب الجمعية باسمه إلا تدع غصن الزيتون يسقط من يده . وأيدت منظمة التحرير الفلسطينية دعوة هذه الجمعية التي وردت في قراراتها ٣٣٧٥ (د - ٣٠) و ٣٤١٤ (د - ٣٠) المؤرخين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ بشأن إعادة عقد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط ودعوة منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك فيه على قدم المساواة . وفي عام ١٩٧٧ كانت المنظمة هي الطرف الوحيد من أطراف النزاع - والشعب الفلسطيني هو الطرف الرئيسي كما نعلم - الذي رحب بإعلان غروميكو - فانس المؤرخ في أول تشريع الأول/أكتوبر ١٩٧٧ . ولكن من المؤسف أن حكومة الولايات المتحدة تراجعت فوراً عن التزامها وتركت مؤتمر السلام في جنيف يلاقي مصيره .

ومنذ عام ١٩٧٨ أصبح الوضع أشد مدعاة للقلق واستمرت إسرائيل في سياسة التوسع والضم . وما زالت القوات الإسرائيلية تحتل وتسيطر على جزء كبير من لبنان بالإضافة الى جزء هام من سوريا وعلى كامل مساحة فلسطين . وترفض إسرائيل أن تنفذ قرارات مجلس الأمن سواء منها القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) أو القرار ٤٩٧ (١٩٨١) أو القرار ٥٠٩ (١٩٨٢) أو أية قرارات أخرى .

وقد قيل كلام كثير عن الحاجة الى عملية سلمية تقوم على مبادئ الميثاق وعلى قرارات الأمم المتحدة ، سواء في ذلك الجمعية العامة أو مجلس الأمن . وقد أكدت منظمة التحرير أكثر من مرة احترامها لتلك المبادئ والتزامها بالقرارات ذات الصلة . ولكننا لن ننتقي ونختار من تلك القرارات ، ففيما يختلف القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) عن سواه ، ولماذا اكتسب كل هذه الشعبية ؟ ومن الواجب الالتزام به كغيره من القرارات ، ويكفي أن نشير الى بعضها - القرار ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧١ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٤٩٧ (١٩٨٠) - هذه القرارات كلها وبكاملها . فكيف يستطيع هؤلاء الناس أن يتمسكوا مع ذلك

بقرار واحد هو القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، هل هو عدد سحري ؟ في حين أن حكومة الولايات المتحدة نفسها أعلنت من فوق هذا المنبر ذاته أن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) لم يتناول الجانب السياسي للمشكلة الفلسطينية ، وهم مع ذلك ما زالوا يؤكدون أن مسألة فلسطين هي لب النزاع العربي الإسرائيلي . وينبغي أن نطالب أولئك الذين يتمسكون بالقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) بقدر من التعقل وارتباط المواقف .

وفضلا عن ذلك ، فهل القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) أو أي قرار آخر من قرارات مجلس الامن يفوق مبادئ الميثاق التي يأتي في مقدمتها حق الشعوب في تقرير المصير . ونحن نسأل أين هذا المبدأ الذي يقرر حق تقرير المصير للشعوب ، وفي حالتنا هذه هو حق الشعب الفلسطيني ، في القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ؟ لقد اتخذ مجلس الامن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) كما نعرف لمواجهة وضع محدد ، حالة طارئة ، هي حرب ١٩٦٧ ، ولم يقل المجلس في أي وقت أن هذا هو الاساس الوحيد لعملية السلم الشاملة .

وقد أصبح السلم الشامل ضرورة واضحة وملحة ولا سيما بعد الغزو الثاني للبنان من جانب اسرائيل في ١٩٨٢ . وكان غرضها المعلن هو تدمير البنية الاساسية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، والقضاء على - ولنلاحظ هذه العبارة القضاء على - العناصر الفلسطينية المسلحة . وقد استخدم ممثل الولايات المتحدة في مجلس الامن هذه العبارة "القضاء على" بوضوح وبلا خجل كما لو كان القضاء على الكائنات البشرية قد انتقل إليهم من العقلية النازية وأصبح يشغل أذهان البعض في حكومة الولايات المتحدة . وقد أصبح من الواضح الآن أن الفرض لم يكن القضاء على العناصر المسلحة وحدها بل وعلى الفلسطينيين جميعا .

وفي هذا الصباح نفسه - أي في يوم ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر - كانت معسكرات اللاجئين الفلسطينيين في بيروت وفي جنوب لبنان ، وبالقرب من صور وصيدا ما زالت تتعرض لهجوم بالمدافع والهاونات والسيارات المصفحة والدبابات من جانب بعض العناصر في الاراضي اللبنانية بهدف استكمال ما بدأته اسرائيل وفشلت في تحقيقه . وليس في نية شعبنا أن يقف مكتوف اليدين ويتلقى الطعنات ويمضي الى الموت . ورغم جميع هذه المحاولات الإجرامية للقضاء على شعبنا فما زالت منظمة التحرير الفلسطينية ترفع غصن الزيتون .

وفي مؤتمر القمة العربي الذي عقد في فاس بالمغرب في ١٩٨٢ ، اسهمت منظمة التحرير الفلسطينية إسهاما كبيرا في وضع خطة السلام العربية . ونحن نعتقد - بل نعرف - أن بقاء شعبنا وتطور شعبنا وتحقيق سعادة شعبنا وكل الشعوب الأخرى في المنطقة ، أمور تتوقف إلى حد كبير على استتباب السلم والاستقرار . ولكن لا يمكن للسلم أن يتحقق بحال من الأحوال على حساب إبادة شعبنا ، فلن نسبح بذلك .

لقد نظمت الأمم المتحدة المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين في صيف ١٩٨٢ . وقد طالب الرئيس عرفات ، في محاولة لاجتاد آلية لعملية السلام ، بعقد مؤتمر سلام دولي . وقد أيدت الجمعية العامة إعلان جنيف بشأن فلسطين ، وصوت لصالحه ١٢٤ عضوا . وأيدت هذه الجمعية العامة مبادئه التوجيهية ورجت من الأمين العام أن يتخذ ، بالتشاور مع مجلس الأمن ، التدابير اللازمة لعقد مؤتمر السلام . ومما يدعو للأسف أن جهود الأمين العام قد أحبطها الموقف المعقّد لعضو دائم في مجلس الأمن ، هو حكومة الولايات المتحدة الأمريكية .

وهكذا أحبطت جهود الأمين العام وآمال ومساعي أعضاء الجمعية العامة من جانب حكومة الولايات المتحدة ، التي تعرقل الشروع في العمل التحضيري لعقد المؤتمر . ويوضح موقف الولايات المتحدة هذا سياستها المعارضة لعملية السلام في الشرق الأوسط ، بل ومعارضتها للسلام بمفهوم عام . فنحن لا نزال نتذكر تصريح فخامة رئيس الولايات المتحدة ، الذي عدّ من فوق هذه المنصة نفسها بؤر التوتر ، ولكنه استبعد منها الشرق الأوسط على نحو ما . فلعله يرى أن السلم يسود هذه المنطقة ، أو لعله يظن ذلك ، أو لعل هذا ما أبلغ به ، أو لعلها صورة مظللة قدمت إليه كما حدث في الآونة الأخيرة . إذ يبدو أن لديه في أحيان كثيرة معلومات خاطئة .

ولكن ، ألم تكن حكومته تمد إسرائيل بأسلحة تصل قيمتها إلى بلايين الدولارات لمواصلة مفاخراتها العسكرية العدوانية من خلال الاستمرار في التوسع وضم الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى ؟ اليس الدعم الذي تتلقاه إسرائيل من الولايات المتحدة هو الذي يشجع بحث اليهود النازيين في تل أبيب عن مجال حيوي جديد ودخولهم

في مرحلة جديدة من التوحيد القسري للأراضي ؟ ألم يكن اتفاق التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل ، الذي وقّع عليه مرتكب مذبحه صبرا وشاتيلا ومجرم الحرب هارون الى جانب وزير الدفاع الأمريكي واينبرجر في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ ، يستهدف ابقاء نيران الحرب مشتعلة لمواصلة اراقة دماء أناس ابرياء ؟ ألم يكن ذلك الاتفاق التعاوني يرمي إلى تغطية تقديم الاموال إلى قوات الكونترا في نيكاراغوا بالبيع غير القانوني لأسلحة مدمرة ؟ ألم يكن ستار لبيع الطائرات الاسرائيلية إلى دول أمريكا الوسطى ، والمساعدة في انتاج طائرة كفير بمباركة من وزارة الخزانة فسي الولايات المتحدة ، التي سحبت معارضتها لتمويل المفقة من اموال المعونة الخاصة بالولايات المتحدة ؟ ان طائرة كفير كما تعرفون تُجمع من محركات مصنوعة في الولايات المتحدة ، وبالتالي لا توجد فيها اجزاء اسرائيلية خالصة ؛ ويبدو أن هيكلها يُصنع في اسرائيل لمساعدة الاقتصاد الاسرائيلي على نحو ما .

لقد كان مما هجع الامين العام :

"إن فكرة المؤتمر الدولي للسلام تلقى فيما يبدو تأييدا أوسع ، وقد

قدم عدد من المقترحات الإجرائية في اتصالات ثنائية شملت أطرافا في المنطقة

وآخرين شهمهم تسوية هذا النزاع الذي طال أمده" . (A/41/768 ، الفقرة ٣٧)

ونحن نتفق معه تماما في هذا التفاؤل . ودعونا نُذكر بأنه في اجتماع القمة

غير العادي لرؤساء الدول العربية الذي عقد في الدار البيضاء في صيف ١٩٨٥ ، قدمت

منظمة التحرير الفلسطينية والمملكة الاردنية الهاشمية خطة عمل مشتركة لتسهيل تنفيذ

خطة السلام العربية التي وضعت في قمة فاس . وقد اعقب ذلك اتصالات عديدة وأخيرا

إتضحت العقبة الملموسة التي تعترض طريق السلام ؛ لقد اتضحت في كونغرس الولايات

المتحدة الأمريكية .

ففي ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، ادرج لي هاملتون ، رئيس اللجنة الفرعية المعنية

بأوروبا والشرق الاوسط التابعة للجنة الشؤون الخارجية بالكونغرس ، في سجلات

الكونغرس ، مراسلاته مع وزارة الخارجية فيما يتعلق بموقف الولايات المتحدة من

مقترحات منظمة التحرير الفلسطينية الخاصة بالصيغ القانونية لعقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط . ومن بين الردود التي تلقاها من وزارة الخارجية هناك رد فيما يلي منه :

"ان القسم المعنون 'الخطوات' يوجز الاجراءات التي ستتخذها منظمة التحرير الفلسطينية للقبول المشروط لقرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) في مقابل تأكيد الولايات المتحدة على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير . ان عبارة تقرير المصير تعني في سياق الشرق الاوسط انشاء دولة فلسطينية . ان الولايات المتحدة لا تؤيد انشاء دولة فلسطينية مستقلة . لذا فان هذه الاشارة لا تتفق مع سيادة الولايات المتحدة" .

من الواضح ان الاشارة إلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير تعارض سياسة الولايات المتحدة ، وبالتالي فإن الولايات المتحدة لا تنكر حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير فحسب ، بل انها ستعارض أيضا هذا الحق . نحن نتساءل كيف يمكن للسلام الا يكون بعيد المنال عندما يعارض عضو دائم في مجلس الامن ذلك الحق غير القابل للتصرف ؟ ان نفي ذلك الحق هو في حد ذاته نفي للسلام وستكون حكومة الولايات المتحدة مسؤولة بالضرورة عن استمرار الحالة المتفجرة الخطرة في الشرق الاوسط .

ونحن نود ان نعرب عن تقديرنا العميق لكبير اماقفة نيويورك ، نيافة الكاردينال اوكونور . فقد أكد بعد زيارة المنطقة ان الحالة متظل متفجرة ما دام الفلسطينيون يتوقون إلى العودة إلى وطنهم ، لان الامر الاسمي لا يزال هو التعلق بفكرة "الوطن ، الوطن الرؤوم" . وما دمت تنكرون حق الشعب في العودة إلى وطنه ، فلا يمكن احلال السلام .

لقد فاجأنا الامين العام بتصريحه الذي جاء فيه انه لم يتسن حل "كيفية تمثيل مصالح وحقوق الشعب الفلسطيني" (A/41/768 ، الفقرة ٢٧) . وأود ان أذكر الامين العام ان قرار الجمعية العامة ٢٢١٠ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٤ قد دعا منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلة الشعب الفلسطيني وهو طرف أساسي في الصراع ، إلى الحضور إلى هذه القاعة . ولهذا نحن هنا اليوم .

وعلاوة على ذلك ، أكد اجتماع القمة العربي الذي عقد في الرباط في ١٩٧٤ أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . ولكن بكل الاحترام الواجب ، فإن الامر الأكثر أهمية ودلالة هو الموقف الذي يتخذه في هذا الصدد الفلسطينيون انفسهم . ففي استفتاء اجري مؤخرا في الاراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل . أكد ما يزيد على ٩٠ في المائة من شعبنا أن منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثله الشرعي الوحيد . واني لعلى ثقة في أنه لا يوجد سبب يدعو الامين العام أو أي شخص آخر إلى التشكك في مسألة كيفية تمثيل الشعب الفلسطيني .

في عملية السلم ، في الوقت الذي خولتنا فيه منظمة التحرير الفلسطينية من خلال مجلسنا الوطني وهو السلطة العليا لمنظمتنا ، أن نمد يد الصداقة للمواطنين الاسرائيليين الذين يتطلعون الى السلم ، من الكنيست الاسرائيلي قانونا عنصريا يدين محبي السلم من المواطنين الاسرائيليين وفرض عليهم عقوبة سجن مدتها ثلاث سنوات . وهكذا ، توطأ العملية السلمية بالاقدام من جانب اسرائيل . فالسلم ليس سرايا . بل أن السلم يعرقل عمداً . وسيواصل الشعب الفلسطيني - من خلال ممثله الشرعي الوحيد - مساعيه لإقرار سلم شامل وعادل .

كيف يمكن لأي فلسطيني معقول أن يتصور وجود سلم مع إرغامه على استمرار وجود القوات المحتلة داخل أراضيه ؟ ومن هنا ، يكون الشرط المسبق للسلم هو الانسحاب التام غير المشروط لقوات الاحتلال . وهذا شرط لا غنى عنه .

وأخيرا ، ونظرا لأن الجمعية العامة تؤيد المطالبة بعقد مؤتمر سلم دولي معني بالشرق الاوسط ، فلنستجب جميعا لهذه الدعوة على نحو إيجابي . ويعد تشكيل لجنة تحضيرية في إطار مجلس الامن خطوة بنّاءة صوب عقد ذلك المؤتمر . ونحن نناشد المجتمع الدولي ، خاصة الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن ، أن تعطي السلم فرصة . فلنعطي السلم فرصة . إذ أن أربعين عاما من الحياة المأساوية للشعب الفلسطيني وشعب المنطقة هي حقا بالوقت الطويل للغاية . وهذا يجعل لزاما علينا التفكير في عملية السلم بل وتحقيق ذلك السلم العادل الدائم . لذا ، يجب أن نعطي السلم فرصة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب ممثل الجمهورية العربية

السورية الكلمة ممارسة لحق الرد . فهل لي أن أذكر الاعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، تكون البيانات التي يتم الإدلاء بها ممارسة لحق الرد محددة بمشر دقائق للبيان الاول ، وخمس دقائق للبيان الثاني ، ويجب أن تدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيد الاتاسي (الجمهورية العربية السورية) : لقد تحدث مندوب
المهاينة بعد ظهر اليوم متمنياً لبلادي . فحرصاً على وقت الاعضاء الموقرين وحرصاً على
حُرمة هذه الليلة الشريفة ، التي هي ليلة عيد الشكر ، فاني لن اتمرّض لهذا
المندوب في هذه اللحظة ، وساحتفل بحقي في الرد الى يوم الجمعة .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/١٥